العدد 73
أيار/مايو 2024

نشرة الهجرة القسرية

الزعزعة الرقمية والنزوح

Refugee Studies Centre
UNIVERSITY OF OXFORD

نشرة الهجرة القسرية

تجمع نشرة الهجرة القسرية عددًا من المؤلفين المتنوعين والمطّلعين - وبالأخص من الذين عاشوا تجارب نزوح فعلية- بهدف تعزيز التعلّم التطبيقي والنقاش اللذين يمكنهما تحسين النتائج المحققة للأشخاص النازحين قسرًا. إنّ مجلتنا الرئيسية المجانية متاحة للجمهور العالمي باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية بإصدارها المطبوع والإلكتروني. كما يتوفر المحتوى الصوتي/المرئي ذو الصلة عبر الإنترنت.

فريق العمل

إميلي إي. أرنولد-فرناندیز (Emily E. Arnold-Fernández)
(مديرة التحرير)

كاثرين ميريديث (Catherine Meredith)
(نائبة التحرير)

مورين شونفيلد (Maureen Schoenfeld)
(مساعدة الترويج والتمويل)

شارون إليس (Sharon Ellis)
(مساعدة إدارية)

أليس فيليب (Alice Philip)
(مديرة التحرير - في إجازة الأمومة)

نشرة الهجرة القسرية
مركز دراسات اللاجئين (Refugee Studies Centre)
قسم الإنماء الدولي في جامعة أكسفورد (Department of International Development)
3 شارع مانسفيلد (Mansfield Road)
أكسفورد OX1 (Oxford) 3TB، المملكة المتحدة

fmr@qeh.ox.ac.uk

www.fmreview.org/ar/

: إنّ الآراء الواردة في نشرة الهجرة القسرية لا تعكس بالضرورة آراء المحررين أو مركز دراسات اللاجئين أو جامعة أكسفورد.

: نشرة الهجرة القسرية هي منشور مفتوح الوصول. للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة موقع /www.fmreview.org/ar/copyright.

الرقم الدولي التسلسلي الموحّد: 1460-9819.
تصميم المجلة: هارت غرافيكس (hartgraphics.co.uk)

صورة الغلاف: مسح قزحية. لاجئة مالية يتم تسجيلها لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) خلال عملية تسجيل خارج المخيم في موريتانيا. حقوق الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)/عمر دوكالي (Omar Doukali)

بقلم المحرِّرين

إنّ لتكنولوجيات لرقمية غيّر ياتنا يستخدم النازحون قسرًا التكنولوجيات الرقمية بطرقٍ ترسم معالم هجرتهم واستيطانهم في أماكن جديدة وتؤثر عليهما. وفي الوقت نفسه، يتم استخدام التكنولوجيات الرقمية على النازحين قسرًا (أو ضدهم) في القطاعين العام والإنساني.

يشير مصطلح «التكنولوجيات الرقمية» في هذا العدد إلى مجموعة من التكنولوجيات التي تضم الأنظمة الرقمية والأجهزة المستخدمة للتفاعل مع تلك الأنظمة. وتشمل التكنولوجيات الرقمية التي تم التطرّق إليها في هذا العدد النمذجة التنبُّئية المعقّدة، وتتبع الموقع الجغرافي على الهواتف المحمولة، واستخدام بيانات القياسات الحيوية ونشرها، والأنظمة المالية الرقمية، واستخدام الذكاء الاصطناعي في صنع القرار. تتراوح هذه التكنولوجيات المتنوعة بين تكنولوجيات واعدة وأخرى محفوفة بالمخاطر، وغالبًا ما يكون من الصعب التنبؤ بتأثيراتها على النازحين قسرًا ويتعذر تصنيفها بسهولة على أنها إيجابية أو سلبية.

يشدّد فريق الابتكار والخدمات الرقمية التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في مقدّمته على الفرص التي تقدّمها التكنولوجيات الرقمية ومخاطر عدم العمل لضمان وصول النازحين قسرًا إلى هذه الفرص على قدم المساواة. يذكّرنا كل من جيسيكا بايذر (Jessica Bither) وجاسين إرشايد (Jassin Irscheid) من مؤسسة روبرت بوش (Robert Bosch Stiftung) بأن القرارات التي تُتخذ اليوم ستحدد واقع البنية الرقمية التي تؤثر على سلامة وخصوصية الأشخاص المتنقلين وقدرتهم على التصرف، ويتساءلان ما إذا كنا نُراعي هذه المسؤولية بشكلٍ كافٍ.

يتناول مؤلفو هذا العدد مجموعةً من التكنولوجيات الرقمية التي تُستخدم من قبل الأشخاص الذين يعيشون النزوح القسري أو تُطبّق عليهم. حيث يصف ناتالي برينهام (Natalie Brinham) وعلي جوهر (Ali Johar) تجربة جعفر علم (Jafar Alam) مع نظام

إميلي أرنولد-فرناندیز (Emily Arnold-Fernández)

كاثرين ميريديث (Catherine Meredith)

ماري غودين (Marie Godin)

ديريا أوزكول (Derya Ozkul)

الهوية الرقمية في الهند حيث تم استخدام أداةٍ كانت تعد في البداية بتقديم فرص جديدة من أجل تسهيل الاضطهاد. ويناقش كنان العجق (Kinan Alajak) والمؤلفون المشاركون معه تحولًا مشابهًا، حيث يجد المهاجرون أن الهواتف المحمولة التي يستخدمونها في رحلاتهم أصبحت أسلحة تُستخدم ضدهم من قبل الحكومات لتقييد اللجوء، بينما تستخدم أبريل ريوس ريفيرا (Abril Rios-Rivera) الأبحاث حول تطبيق CBPOne لإلقاء الضوء على كيفية استخدام الزعزعة الرقمية لتقييد إمكانية الوصول إلى اللجوء.

يتناول مؤلفون آخرون إمكانات التكنولوجيات الرقمية وضرورتها، حيث تناقش لالا زينكيفيتش (Lala Zinkevych) موضوع استخدام الأدوات الرقمية لتمكين تقديم الخدمات الضرورية، وتصف كيف وفرّت ثلاث خدمات رقمية شريان حياة للأوكرانيين النازحين الذين يعانون من العنف القائم على الجندر. وتصف ولاء محمد (Wala Mohammed) تأثير الإقصاء الرقمي على النازحين في جنوب السودان، ويناقش ثاقب شيخ (Saqib Sheik) ومحمد نور (Muhammad Noor) الجهود المبذولة للحفاظ على التراث الثقافي لمجتمع الروهينغا رقميًا في سياق النزوح واسع النطاق. وتصف ماري غودين (Marie Godin) وزملاؤها كيف استخدمت المنظمات التي يقودها اللاجئون في كينيا المنصات الرقمية لإنشاء الشركات وسبل العيش بالرغم من الحواجز الكبيرة.

في الموازاة، يربط نيي نيي كياو (Nyi Nyi Kyaw) تحليلات السلطة التقليدية باستخدام التكنولوجيات الرقمية من خلال وصف كيفية استخدام اللاجئين في تايلاند الإجراءات المقاومة للرقابة، ويتساءل عما إذ كان يمكن تكرار هذا النموذج. وتتحدى خوليا كامارغو (Julia Camargo) وأماندا ألينكار (Amanda Alencar) الروايات التبسيطية حول فهم النازحين ورأيهم في جمع بيانات القياسات الحيوية من خلال النظر في إجابات الفنزويليين النازحين.

تبقى السلطة اعتبارًا مركزيًا في فهم كيفية استخدام التكنولوجيات الرقمية والجهات المستخدِمة لها في سياق الهجرة القسرية. فيقدّم م. سنجيب حسين (M Sanjeeb Hossain) وزملاؤه المؤلفون دراسةً دقيقةً لمفهوم الموافقة المستنيرة في ما يتعلق ببيانات القياسات الحيوية الخاصة بلاجئي الروهينغا. من جهتها، تبحث فرانشيسكا بالميوتو (Francesca Palmiotto) وديريا أوزكول (Derya Ozkul) في الاستراتيجيات والموارد اللازمة لمواجهة استخدام الحكومات للأنظمة الآلية في عملية صنع القرار المتعلقة بالهجرة واللاجئين. وتقدّم كارولينا غوتاردو (Carolina Gottardo) والمؤلفون المشاركون حجةً مقنعةً حول ضمانات حقوق الإنسان للتخفيف من المخاطر التي يطرحها استخدام التكنولوجيات الرقمية لتسهيل بدائل احتجاز المهاجرين، بينما يذكرنا ستيفن أنجينيندت (Steffen Angenendt) وآن كوش (Anne Koch) بأن السياسة قد تحدد آثار التنبؤ بالهجرة.

تُوضح المقالات في هذا العدد أنه لا يتم نشر التكنولوجيات الرقمية بصورةٍ محايدة. ففي عالمٍ لا يمكن فيه تجنّب المشاركة في الأنظمة الرقمية، يمكن لجعل هذه الأنظمة مُنصفةً وغير متحيزة ومستجيبةً للاحتياجات البشرية بقدر الإمكان أن يساعد على الاستجابة للنزوح القسري بطرق تؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل وعدالة أكبر للنازحين قسرًا. ونأمل أن يساهم هذ العدد في هذه الجهود.

مع أطيب التمنيات،

إميلي أرنولد فرناندیز (Emily Arnold-Fernández) (مديرة التحرير)، وكاثرين ميريديث (Catherine Meredith) (نائبة التحرير)، وماري غودين (Marie Godin) وديريا أوزكول (Derya Ozkul) (مستشارتان خبيرتان في هذا العدد)

المحتويات

6 **مقدمة - التعامل مع الفرص والمخاطر الرقمية**
قسم الابتكار والخدمات الرقمية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

7 **مقدمة - إنشاء بنية تحتية رقمية مسؤولة**
جيسيكا بايذر (Jessica Bither) وجاسين إرشايد (Jassin Irscheid)

8 **تجارب اللاجئين مع وثائق الهوية والتحوّل الرقمي في الهند وميانمار**
ناتالي برينهام (Natalie Brinham) وعلي جوهر (Ali Johar)

13 **المخاطر والقيود ذات الصلة بتفتيش الهواتف المحمولة في عمليات اللجوء**
كنان العجق (Kinan Alajak) وديريا أوزكول (Derya Ozkul) وكون لورز (Koen Leurs) وريان ديكر (Rianne Dekker) وألبرت علي صلاح (Albert Ali Salah)

18 **رقمنة عمليات طلب اللجوء في الولايات المتحدة وتصدير الحدود في المكسيك**
أبريل ريوس ريفيرا (Abril Ríos-Rivera)

23 **الدور الأساسي الذي يؤديه الإلمام الرقمي في سياقات النزوح القسري**
جيني كاسويل (Jenny Casswell)

28 **معالجة الفجوة الجندرية الرقمية في المجتمعات النازحة من اليمن**
كريستي كرابتري (Kristy Crabtree) ورنا عبادي

32 **حبال الحياة الرقمية: التصدي للعنف القائم على الجندر في أوكرانيا**
لالا زينكيفيتش (Lala Zinkevych)

37 **السلامة والكرامة والكفاءة ودور المنصات الرقمية في المساعدة القانونية**
امير شيوا (Amir Shiva)

42 **العوائق الهيكلية التي تُعيق العاملين النازحين قسرًا من الوصول إلى اقتصاد المنصات الرقمية**
كاثرين ماكدونالد (Kathryn McDonald)

47 **العمل الرقمي الشامل والكريم: الربط بين الأسواق والأشخاص النازحين**
أنديرا يوسف كارا (Andhira Yousif Kara) ولورين تشارلز (Lorraine Charles) وجيزيل غونزاليس (Giselle Gonzales) وسيلين أوكاك (Selen Ucak)

52 **الإقصاء الرقمي للاجئين والنازحين داخليًا في السودان**
ولاء محمد (Wala Mohammed)

55 **الفرص والتحديات التي تطرحها اقتصادات اللاجئين الرقمية في نيروبي**
ماري غودين (Marie Godin) وإيشيموي جان ماري (Ishimwe Jean-Marie) وإيفان إيستون كالابريا (Evan Easton-Calabria)

59 **الهوية أم البقاء؟ حفظ الإرث الثقافي للروهينغا بالوسائل الرقمية**
ثاقب شيخ (Saqib Sheikh) ومحمد نور (Muhammad Noor)

63 **المطابقة القائمة على الخوارزميات المستنيرة أخلاقيًا وإعادة توطين اللاجئين**
أحمد عز الدين محمد وكريغ داميان سميث (Craig Damian Smith)

68 **مكافحة المراقبة الرقمية من جانب اللاجئين من ميانمار في تايلاند**
نيي نيي كياو (Nyi Nyi Kyaw)

72 **كيف غيّر الفن ووسائل التواصل الاجتماعي حركات اللاجئين في ليسفوس**
بيرفين نور أوسو (Berfin Nur Osso)

77 **استكشاف وجهات نظر الفنزويليين حول التكنولوجيات المستخدمة على الحدود**
خوليا كامارغو (Julia Camargo) وأماندا ألينكار (Amanda Alencar)

81 **المقاومة الرقمية للّاجئين والسلطة والتمثيل والرقابة القائمة على الخوارزميات**
أماندا ويلز (Amanda Wells)

84 **بين الاستعمار التكنولوجي وبيانات القياسات الحيوية، تكرار الدعوة إلى إزالة الاستعمار من المساعدات**
كيتو تسوي (Quito Tsui) وإليزابيث شونيسي (Elizabeth Shaughnessy)

89 **التحديات والمخاطر المرتبطة بالمساعدة النقدية القائمة على القياسات الحيوية**
رودا سياد (Roda Siad)

94 **دراسة المشهد القانوني للتسجيل المزدوج في كينيا**
وانغي جيتاهي (Wangui Gitahi)

98 ***«إجاجوت»* لاجئي الروهينغا في عصر العمل الإنساني الرقمي**
م. سنجيب حسين (M Sanjeeb Hossain) وتاسنوفا أحمد (Tasnuva Ahmad) ومحمد عزيز الحق (Mohammad Azizul Hoque) وتين سوي (Tin Swe)

103 **التكنولوجيا الرقمية والاحتجاز وبدائل الاحتجاز**
كارولينا غوتاردو (Carolina Gottardo) وسيليا فينش (Celia Finch) وهانا كوبر (Hannah Cooper)

108 **الطعن في الأتمتة وقاعدة بيانات نيوتك للتقاضي**
فرانشيسكا بالميوتو (Francesca Palmiotto) وديريا أوزكول (Derya Ozkul)

113 **التنبؤ بالهجرة: التوقعات والقيود والوظائف السياسية**
ستيفن أنجينيندت (Steffen Angenendt) وآن كوش (Anne Koch)

118 **ابقَ على اطّلاعٍ دائمٍ على نشرة الهجرة القسرية**

119 **شارك في عملنا**

نودّ أن نُعرب عن امتنانا للجهات المانحة التالية: مؤسسة روبرت بوش (Robert Bosch) ومنظمة العمل الدولية (ILO) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) لهذا العدد؛ والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ووزارة الخارجية الفيدرالية السويسرية والوكالة السبتية للتنمية والإغاثة الدولية (ADRA) والمجلس الدنماركي للاجئين (DRC) واللجنة النسائية للاجئين (Women's Refugee Commission) التي تموّل جميعها عمل نشرة الهجرة القسرية المستمر لدعم اعتماد سياسات وممارسات أفضل على مستوى العالم من خلال توفير معلومات وتحليلات شاملة ومتعمّقة حول الهجرة القسرية.

نودّ أيضًا أن نتقدّم بخالص الشكر إلى جميع مؤلفاتنا ومؤلفينا المساهمين **ومستشارتينا الخبيرتين في هذا العدد ماري غودين (Marie Godin) وديريا أوزكول (Derya Ozkul) ومراجعينا** إمري إيرين قرقماز (Emre Eren Korkmaz)، وريتشارد ويليامز (Richard Williams)، ومن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) نيكولاس أوكشوت (Nicholas Oakeshott) وجون وورنز (John Warnes) وزملائهم؛ و**مرشدتي المؤلفين** يو فوروكاو (Yu Furukawa) وأماندا ويلز (Amanda Wells).

التعامل مع الفرص والمخاطر الرقمية

مقدمة من كتابة **قسم الابتكار والخدمات الرقمية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)**

اليوم أكثر من أي وقتٍ مضى، تشكّل التكنولوجيا الرقمية جزءًا لا يتجزأ من حياة النازحين قسرً والأنظمة الإنسانية التي يتفاعلون معها. ويتمتع المجتمع المتصل بإمكانية تحسين الحياة اليومية لملايين الأشخاص المتنقلين. وتظهر تحدياتٍ معقّدة أمام ضمان المساواة في تطوّر الوصول إلى هذه التكنولوجيا ودراسة كل من الفوائد والمخاطر المرتبطة باستخدامها.

في هذا السياق، طوّرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) استراتيجية التحول الرقمي لعام 2022-2026،[1] التي تسلّط الضوء على الطرق التحويلية التي يمكن أن تؤثر بها التكنولوجيا الرقمية بشكلٍ إيجابي على حياة اللاجئين وعمل المفوضية. توفر هذه الاستراتيجية إطارًا لكيفية تعامل المفوضية مع الفرص والمخاطر التي تطرحها التكنولوجيا، مثل خطاب الكراهية عبر الإنترنت ونقص المعلومات والمعلومات المضللة والاحتيال والخداع اليوم كما في المستقبل. وتتمثل أولوية مساوية أخرى في تعزيز قدرة المفوضية على استخدام التكنولوجيا الرقمية بما يتماشى مع المعايير الأخلاقية ومعايير الحماية الناشئة، إلى جانب التعاون مع الحكومات والقطاع الخاص لتعزيز تحقيق مبادئ الحماية الأساسية في استخدام التكنولوجيا الرقمية في السياقات عالية المخاطر، مثل ضبط الحدود.

تعمل المفوضية أيضًا مع الشركاء لتعزيز الفرص المتاحة للاجئين في الاقتصاد الرقمي، وتحقيق التوازن بين الوصول الآمن والمتساوي وبين المخاطر الرقمية الناشئة من خلال مشروع تموّله شراكة «آفاق» (PROSPECTS).[2] في حين يمكن أن يكون الاندماج في الاقتصاد الرقمي أمرًا مفيدًا للغاية، يجب بذل جهود كبيرة لتقليل المخاطر وتعزيز معايير عمل أفضل لتحقيق الفوائد الأوسع نطاقًا. وإنه لمن دواعي سرورنا أن نرى مثل هذه المناقشات في هذا العدد من مجلة نشرة الهجرة القسرية.

يمكن للحواجز الاقتصادية والقانونية والاجتماعية أن تمنع السكان النازحين قسرًا من الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية، ونحن ملتزمون بتطوير نُهُج شاملة لمعالجة هذه الحواجز. ومن الأمثلة على الجهود المبذولة مبادرة «الاتصال من أجل اللاجئين»[3] (Connectivity for Refugees) التي تضم عدة أصحاب مصلحة وتسعى إلى تعزيز اتصال أكثر من 20 مليون نازح قسري والمجتمعات التي تستضيفهم بالإنترنت بحلول عام 2030. وتؤتي هذه الجهود ثمارها وتكسب اهتمامًا متزايدًا من الحكومات ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص على حدٍ سواء.

كما هو الحال مع أي مجال ناشئ من مجالات الدراسة، تبرز مجموعة واسعة من وجهات النظر المختلفة. وتلتزم المفوضية بمواصلة تعزيز المناقشات الشاملة والقائمة على الأدلة، مع الإقرار بأهمية الانخراط في مناقشات محورية مع الأوساط الأكاديمية والزملاء الممارسين، والأهم من ذلك، المجتمعات التي نعمل معها ومن أجلها.

نأمل أن تتاح لمجموعة الجهات الفاعلة المشاركة في تطور التكنولوجيا الرقمية في العمل الإنساني المزيد والمزيد من الفرص للحوار والاختلاف والتواصل والتحرك معًا نحو عمل يحدث فرقًا في حياة النازحين قسرًا.

قسم الابتكار والخدمات الرقمية في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)

حساب X: @UNHCRInnovation

linkedin.com/company/unhcr/

1. *www.unhcr.org/digitalstrategy/*
2. *للمزيد من المعلومات حول شراكة «آفاق» (PROSPECTS) يمكن زيارة www.unhcr.org/innovation/prospects/*
3. *للمزيد من المعلومات يرجى زيارة www.refugeeconnectivity.org*

إنشاء بنية تحتية رقمية مسؤولة

مقدمة من كتابة **جيسيكا بايذر (Jessica Bither) وجاسين إرشايد (Jassin Irscheid)**

تُحدث التقنيات الرقمية تحوّلًا في تجربة التنقل البشري وإدارته عبر الحدود. يقدّم هذا العدد المرئيات حول الطرق المختلفة التي تغيّر بها التكنولوجيات البيئات المتعلقة بالنزوح من حول العالم: من النمذجة التنبُّئية الرامية لتوقّع الهجرة الناجمة عن المناخ، وجمع بيانات القياسات الحيوية في سياق العمليات الإنسانية وتجارب طالبي اللجوء في استخدام تطبيق «سي بي بي وان» (CBP One) في المكسيك، إلى استخدام بيانات الهاتف المحمول من قبل السلطات الهولندية والألمانية، والفرص والتحديات المترتبة على اقتصاد المنصات الرقمية. توضح هذه الأمثلة الطبيعة المتناقضة للتكنولوجيا في الكثير من الأحيان، وأهمية السياق والفروق الدقيقة في فهم آثارها.

نقف اليوم أمام مفترق طرق. ويتم اليوم اتخاذ الخيارات المتعلقة بالقيم والضمانات التي نُدخلها في البنية الرقمية الناشئة. وستساهم طريقة تضمين التنقل البشري في لوائح تنظيم التكنولوجيا الناشئة، مثل تنظيم الذكاء الاصطناعي أو البنية التحتية العامة الرقمية، في تحديد كيفية إدارتنا للمخاطر المهمة المتعلقة بقضايا الأمن والخصوصية والرقابة الديمقراطية. وتبرز أيضًا إمكانية وجود تحيّز في الخوارزميات أو تكريس أوجه عدم المساواة القائمة والعنصرية وغيرها من أشكال التمييز الهيكلي من خلال الأنظمة الآلية.

ويمكن للبنية التحتية الرقمية للتنقل البشري، متى كانت مصممةً بشكلٍ مسؤول، أن تضع الأساس لنظامٍ أكثر انسجامًا مع واقع النزوح والهجرة اليوم، وأن تشكّل الركيزة لأدواتٍ أكثر مرونةً وقابليةً للتكيّف يمكن أن تستجيب بسرعة للقواعد والمطالب المتغيرة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تسمح رقمنة عمليات التأشيرات بتسهيل دمج المتطلبات الجديدة، أو الاستجابة للتغيرات في متطلبات العمل، أو التكيف مع الكوارث أو الأزمات المفاجئة.

نركّز في مؤسسة روبرت بوش على التكنولوجيات الرقمية والهجرة باعتبارها إحدى مجالات عملنا الأساسية، ونعمل عن كثب مع أصحاب المصلحة والشركاء الرئيسيين من أجل الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكننا استخدام التكنولوجيات الرقمية بصورةٍ مسؤولة في مجالات الهجرة والنزوح؟ يجب أن تتضمن الإجابة بالضرورة تحديد الخطوط الحمراء حيث تكون المخاطر عاليةً جدًا، وفهم الغرض أو الدافع وراء نشر واستخدام التكنولوجيات الرقمية، والتقييم النقدي للجهة التي تتخذ القرارات بشأن القواعد التي تحكم هذه التكنولوجيات. ويعني ذلك أيضًا رؤية الإخلال الذي أحدثته الرقمنة على أنه طريقة لتغيير طرق التفكير القديمة أو الأساليب القديمة التي لم تعد تخدم الغرض المرجو في إدارة التنقل البشري في عالم اليوم سريع التغير.

نأمل أن يكون هذا العدد خطوةً أخرى نحو بناء مجتمع يشارك في معالجة هذه الأسئلة المهمة من منظورٍ نقدي، ونحو الاقتراب من الصيغة المحتملة واللازمة للنهج المسؤول والمتمحور حول الإنسان لاستخدام التقنيات الرقمية في سياقات الهجرة أو النزوح في الممارسة العملية.

جيسيكا بايذر (Jessica Bither)،
خبيرة أولى في التكنولوجيا والهجرة
جاسين إرشايد (Jassin Irscheid)،
مدير مشروع الهجرة
مؤسسة روبرت بوش محدودة المسؤولية (Robert Bosch Stiftung GmbH)،
برلين، ألمانيا

تجارب اللاجئين مع وثائق الهوية والتحوّل الرقمي في الهند وميانمار

تأليف **ناتالي برينهام (Natalie Brinham)** و**علي جوهر (Ali Johar)**[1]

بالاستناد إلى النشاط المشترك للمؤلفين بشأن حقوق اللاجئين وعديمي الجنسية في الهند وميانمار، تتناول هذه المقالة الأوجه التي يمكن فيها استخدام أنظمة الهوية الرقمية لاستبعاد الأقليات.

حظي نظام الهوية الإلكترونية في الهند بالإشادة لتعزيزه الإدماج الاجتماعي والكفاءة البيروقراطية. ولكن على الرغم من تحقيقه الفوائد للكثيرين في الهند، تكشف تجارب اللاجئين عن جانبٍ مظلمٍ من التحول الرقمي. إلى جانب تزايد العدائية في إجراءات التسجيل والمراقبة لغير المواطنين، يعاني اللاجئون من الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي والمضايقة وانتهاكات حقوق الإنسان.

حاولت ميانمار رقمنة نظام الهوية الخاص بها وجرّبت تقنيات من الصين[2] والهند وأماكن أخرى وسط النزوح القسري والصراع. وأفادت التقارير أن الجهود الأخيرة التي بذلتها ميانمار لتنفيذ نظام الهوية الرقمية شملت تعاونًا أكبر مع الحكومة الهندية. هذا ويستخدم النظام العسكري في ميانمار بالفعل وثائق الهوية لتعزيز أنظمة المراقبة والضبط والاضطهاد. وهناك خطر حقيقي في حال تبنّت ميانمار نظام الهوية الرقمية بالكامل لأنه يمكن أن يؤدي إلى تقليص حقوق الأقليات والمجموعات المعارِضة بشكلٍ أكبر.

تجربة أحد اللاجئين مع أنظمة الهوية في الهند

بالنسبة لجعفر علم اللاجئ من ميانمار في الهند،[3] فإن بطاقة أدهار (Aadhaar) أو بطاقة الهوية الإلكترونية الهندية لا تخزن بيانات القياسات الحيوية فحسب، بل تمثّل أيضًا آمال الماضي وأوجه انعدام الأمن الحالية والمخاوف حول المستقبل. وُلد جعفر لأبوين عديمي الجنسية من الروهينغا عام 1995 في ولاية راخين في ميانمار وحُرم من جنسيتها.[4] بعد فراره وعائلته من العنف ضد المسلمين في عام 2012 مع 140 ألف آخرين، أدى حريق متعمّد إلى تدمير الوثائق الوحيدة التي تثبت إقامة عائلته في البلاد.

عند وصولهم إلى بنغلاديش لم يكن تسجيل اللاجئين متاحًا.[5] وكان الدعم للوافدين يُقدَّم عند الحاجة، مع تنفيذ اعتقالات متكررة، لذا كافحت الأسرة لتتمكن من تغطية نفقاتها. وفي هذا السياق، اتخذ جعفر وشقيقه الأكبر القرار الصعب بالذهاب في رحلة محفوفة بالمخاطر إلى الهند من دون وثائق.

كان تسجيل اللاجئين بطيئًا في الهند. ولكن على الرغم من افتقار جعفر إلى الصفة القانونية، تمكّن من العثور على مأوى صغير مشترك ووجد عملًا في الاقتصاد غير الرسمي. وحصل بعد مرور عام على بطاقة هوية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وفّرت له حمايةً محدودةً من الاعتقال وأمّنت له الوصول إلى بعض الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية الأقل تكلفةً. كما أنها مكّنته من التسجيل للحصول على بطاقة SIM أعادت ربطه بعالم المعرفة وبمجتمعه العرقي المشتّت.

باستخدام بطاقة المفوضية كدليل على وضعه القانوني، تمكّن من التقدم بطلب للحصول على تأشيرة طويلة الأجل. وقد حصل عليها في عام 2014. وجعلته هذه التأشيرة مؤهلًا للحصول على بطاقة هوية إلكترونية حديثة أو ما يُسمّى ببطاقة أدهار (Aadhaar) تم إصدارها لجميع المقيمين في عام 2016. تخزّن بطاقة أدهار معلومات القياسات الحيوية والبيانات السكانية للفرد وتوفر رقمًا فريدًا مؤلفًا من 12 رقمًا يربط جميع البيانات الشخصية. تم الترحيب ببطاقة أدهار باعتبارها أداةً للإدماج الاجتماعي[6] تقلل عدد المعاملات اللازمة وتعزز الكفاءة البيروقراطية، كما توفر وصولًا أفضل إلى الرفاه والخدمات. كانت الأمور تتحسن بالنسبة لجعفر علم. واستخدم بطاقة أدهار

زوجان لاجئان من الروهينغا ينظران إلى كتب طفلهما شبه المحترقة بعد تعرّض مخيمهما المؤلف من ٥٥ عائلة في دلهي إلى الاحتراق بالكامل للمرة الثانية في حادث حريق مأساوي وقع في حزيران/يونيو 2021. حقوق الصورة: علي جوهر (Ali Johar)

الخاصة به في المقام الأول لفتح حساب مصرفي، مما سهل عليه عملية العثور على عمل وتلقي الأموال وإرسالها إلى أفراد عائلته. والأفضل من ذلك كله أن بطاقة أدهار سمحت له بالتسجيل في المدرسة.[7]

كيف سهّلت بطاقات الهوية الرقمية في الهند إقصاء اللاجئين واضطهادهم

تغيّر السياق في الهند بسرعة عندما أعلنت حكومة حزب بهاراتيا جاناتا في آب/أغسطس 2017 أن اللاجئين من الروهينغا باتوا يعتبرون "غير قانونيين" وأنه سيتم ترحيلهم إلى ميانمار. ولم يعد يتم إصدار التأشيرات طويلة الأجل أو بطاقات أدهار للاجئين، وأصبح من الصعب عليهم الوصول إلى الخدمات الأساسية، وأصبحوا أكثر عُرضةً[8] للمضايقة والاعتقال والاحتجاز. بعد مرور أحد عشر يومًا على هذا الإعلان، أطلق الجيش في ميانمار "عمليات التطهير" الوحشية ضد الروهينغا أدت إلى فرار نحو مليون شخص إلى بنغلاديش. وكان الروهينغا في الهند معرضين لخطر *الإعادة القسرية* إلى وضع الإبادة الجماعية.[9]

لم يتم تخزين بيانات القياسات الحيوية والديموغرافية على نظام أدهار فحسب، بل تم تضمينها أيضًا في قاعدة بيانات "المهاجرين غير القانونيين". في عام 2017 ذاته، أجرت الشرطة في الهند عملية "تحقق وتسجيل" في مخيم اللاجئين الذي كان فيه جعفر علم وتم اعتقاله إلى جانب أربعة عشر لاجئًا آخرين بتهمة "الحصول بشكل غير قانوني" على بطاقة أدهار. وبذلك، أدّت الوثيقة التي كانت سابقًا من حقّه إلى دخوله السجن حيث قضى حكمًا لمدة عامٍ واحد. كان جعفر علم أحد المحظوظين الذين تمكنوا من الحصول على إطلاق سراح في نهاية العقوبة. ولكن بحسب منظمة مبادرة حقوق الإنسان للروهينغا المجتمعية،[10] تضم السجون حاليًا ما لا يقل عن 776 لاجئًا من ميانمار محتجزين في الهند إلى أجل غير مسمّى.

وكانت حياة جعفر علم قد تغيّرت بعد إطلاق سراحه، فكان قد تم تجميد بطاقة أدهار الخاصة به، ولم يعد بإمكانه مواصلة تعليمه. وبات مقدمو خدمات شبكة الهاتف المحمول يطلبون الآن تقديم بطاقة أدهار للحصول على بطاقة SIM. وأصبحت بطاقة أدهار أيضًا وثيقةً إلزاميةً لتلقي التحويلات المالية، ولذلك لم يعد بإمكانه هو وغيره من اللاجئين تلقي الدعم المالي من العائلة أو الأصدقاء. كما أن بطاقة المفوضية أصبحت تؤمّن مستوىً أدنى فأدنى من الحماية من الاعتقال في بيئة معادية بشكلٍ متزايد.[11] يعتبر القانون بطاقة أدهار مجرد دليل على الإقامة، ولكنها تحولّت بشكلٍ غير رسمي إلى نقطة وصول واحدة لجميع الخدمات تقريبًا،

بما في ذلك التعليم والخدمات المالية ورخص القيادة وبطاقات SIM وجوازات السفر والإعانات وخدمات المرافق العامة، بما فيها الغاز والمياه والكهرباء. في عام 2018، أصدرت المحكمة العليا الهندية[12] حكمًا يقضي بعدم قدرة الجهات الخاصة على إجبار عملائها على تقديم بطاقات أدهار للوصول إلى الخدمات. إلا أن الأمور لا تسير على هذا النحو على أرض الواقع. وكما يعرف اللاجئون في الهند، إنّ نظام إدارة الهوية الرقمية نفسه الذي وعد في البداية بتحقيق الإدماج الاجتماعي قد أدى الآن إلى تهميش إضافي للاجئين وغيرهم من المجموعات المحرومة.

يخشى جعفر علم باستمرار الآن من الاعتقال مرةً أخرى، أو الأسوأ من ذلك، ترحيله إلى ميانمار. في أعقاب الانقلاب العسكري المنفّذ في ميانمار عام 2021، اجتاح مسقط رأسه القتال بين جيش ميانمار وجيش أراكان (جماعة تضم في الغالب بوذيين من راخين تقاتل من أجل تقرير المصير). قامت الحكومة الهندية منذ عام 2017 بترحيل عدد غير معروف من لاجئي الروهينغا إلى ميانمار، ووثّقت مبادرة حقوق الإنسان للروهينغا 18 منهم وتابعتهم. وتعرّض بعضهم للاحتجاز في ميانمار فور وصولهم، وانفصل بعضهم عن أسرهم، وعاود بعضهم الآخر الفرار مرةً أخرى.

نظام الهوية الحالي في ميانمار والرقابة من قبل النظام العسكري

أصدرت الحكومة الهندية لجعفر علم استمارة تسجيل باللغة البورمية بعنوان "التحقق من المهاجرين غير القانونيين من ميانمار" طُلب فيها معلومات عن أقاربه في ميانمار، وهو أمر يخشى أن يؤدي إلى استهدافهم. ووفقًا لمبادرة حقوق الإنسان للروهينغا، تمت مشاركة البيانات حول 18 شخصًا من الروهينغا المرحلين مع سلطات ميانمار. وحصل الأشخاص المرحّلون على بطاقة التحقق من الهوية الوطنية (National Verification Card) الخاصة بميانمار عند عودتهم. وتسجل هذه البطاقة الروهينغا بصفتهم غير مواطنين في ميانمار يجب التحقق من جنسيتهم. ويفرض نظام بطاقات الهوية في ميانمار[13] منذ فترة طويلة أنظمةً للرقابة والاضطهاد والفصل.

منذ الانقلاب العسكري الذي شهدته ميانمار في عام 2021، اندلعت النزاعات الأهلية في جميع أنحاء البلاد واستُخدمت أنظمة التسجيل والهوية كأسلحةٍ من قِبل الجيش[14] ضد المعارضة والأقليات المتواجدة في مناطق النزاع. بالإضافة إلى نقاط التفتيش والبنية التحتية الأخرى المخصصة للرقابة، تم فرض قيود على الحركة تصعّب تأمين الدخل أو الفرار إلى المناطق الآمنة. لكن أوجه القصور في نظام الهوية الحالي تحمل بعض الفوائد[15] لأعضاء المعارضة. فلا يزال الكثيرون قادرين على التحايل على الرقابة العسكرية من أجل العمل ضمن البلاد أو الفرار إلى بر الأمان، بينما يعمل الجيش الذي يدرك تمامًا ضعفه في هذ المجال على تجربة[16]استخدام بيانات القياسات الحيوية على النازحين وعديمي الجنسية والمعارضة.

تتطلب محاولات ميانمار لرقمنة بيانات التسجيل واستخدام القياسات الحيوية بشكلٍ فعال الاستثمار الأجنبي والدعم الفني. إلا أن عنف الإبادة الجماعية في عام 2017 والنزاع الأهلي الذي نشب في أعقاب الانقلاب العسكري في عام 2021 قد أعاقا الخطط الرامية إلى تأمين الدعم الأجنبي. فقد أدى هذا الانقلاب إلى فرض العقوبات وانسحاب المستثمرين الأجانب وإبعاد تمويل التنمية عن الجهات الفاعلة الحكومية. ومع تضاؤل دعم المقرضين الدوليين وشركات التقنية، تزايد اعتماد النظام على الهند والصين[17] وإسرائيل. لذلك، تراود جعفر علم واللاجئين الآخرين الذين اختبرو كيفية تعزيز أنظمة الهوية الرقمية قدرة الحكومات على الإقصاء وتصعيب إمكانية البقاء على الهامش بشكلٍ كبير مخاوفَ عميقة بشأن كيفية إساءة استخدام سلطات ميانمار لتقنيات تحديد الهوية.

إمكانية إساءة استخدام تقنيات تحديد الهوية الرقمية في ميانمار

غالبًا ما يُنظر إلى رقمنة أنظمة الهوية وتحديثها على أنها شرط أساسي لمشاريع التنمية الاقتصادية والبشرية الكبيرة، على سبيل المثال برنامج مبادرة الهوية من أجل التنمية (ID4D) التابع لمجموعة البنك الدولي (World Bank Group).[18] كما يُنظر إليها على أنها ضرورية لمنع حالات انعدام الجنسية.[19] كما يُنظر إليها على أنها ضرورية لمنع حالات انعدام الجنسية فمن المفترض أن الأنظمة الرقمية تحصّن المجتمعات ضد

المشاكل المرتبطة بالأنظمة الورقية وغير المركزية مثل فقدان الوثائق وإتلافها. إلا أنه يمكن للأنظمة الرقمية أيضًا أن تؤدي إلى تفاقم فوارق السلطة بين الأفراد والسلطات الحكومية. عندما يكون الجاني هو السلطات الحكومية، يمكن أن تشكّل هذه التقنيات أسلحةً فعالةً ضد المعارضين والأقليات. وبالنسبة لعائلة جعفر علم التي أُتلفت وثائقها الورقية، لن تحميهم حتى السجلّات الرقمية من العنف الإداري طالما أن الأنظمة قابعة تحت سيطرة دولة ميانمار العسكرية.

يستخدم المروّجون لأنظمة تحديد الهوية الرقمية في بعض الأحيان نظام أدهار الهندي كمثالٍ على الممارسات الجيدة، وذلك لأن بطاقات الهوية الصادرة على أساس الإقامة بدلًا من الجنسية تحول من الناحية النظرية دون حصول المشاكل المتعلقة بإقصاء غير المواطنين. إلا أن تجارب اللاجئين وعديمي الجنسية في الهند تظهر أن أنظمة الهوية الرقمية المستندة إلى الإقامة يمكن أن تدعم وتُفاقم بشكلٍ فعال هياكل التمييز والإقصاء المتجذرة من خلال "تثبيت" الوضع القانوني غير النظامي[20] و"استبعاد" الفئات المهمّشة من المجالات الاجتماعية والاقتصادية وأنظمة الرعاية الاجتماعية.

تجمع أنظمة تحديد الهوية الرقمية لدى استخدامها إلى جانب التقنيات الأخرى لرقابة الحدود روابط بالهجرة القسرية من حيث التسبب بالنزوح وإطالة أمده. تهدف "استراتيجية الحرمان الرباعي الأبعاد"[21] التي ينفذها جيش ميانمار منذ ستينيات القرن العشرين ضد المعارضة والأقليات إلى قطع الغذاء والأموال والمعلومات والمجندين. وتم استخدام نظام ورقي لتحديد الهوية من أجل تقييد حرية التنقل وتفريق الروهينغا. وأصبحت هذه طريقةً لقطع الوصول [22] إلى الغذاء والدخل والأموال والمساعدات الإنسانية، ولمنع الوصول الدولي وتدفق المعلومات حول الفظائع المرتكبة.

يمكن لأنظمة تحديد الهوية الرقمية التي توفر نقطة وصول واحدة للمرافق والخدمات العامة أن تسمح ببقاء أنظمة الرقابة التي تمنع معارضي النظام العسكري من العمل في السر أو حتى من الفرار من البلاد، ويمكن تطبيقها لتسهيل التجريد من الجنسية[23] والحقوق. وكما يظهر من معاناة شعب الروهينغا، إذا تم حرمانك من الهوية القانونية فيمكن بسهولة تجريدك من حقك في العودة. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى نزوح طويل الأمد والحرمان من الوصول إلى حلول دائمة. فمن دون هوية قانونية وفي ظل تزايد التضييق من نظام الحدود الرقمية، يمكن أن يصبح التنقل بحثًا عن الأمن أكثر تكلفةً وأكثر خطورة.[24]

قاومت مجتمعات الروهينغا ممارسات تحديد الهوية الحكومية القسرية والقمعية التي تُعيد تصنيفهم على أنهم أجانب من خلال استغلال ممارسات العصيان المدني خلال تعداد عام 2014 وعند إطلاق بطاقات التحقق من الهوية الوطنية[25]. وفي حين حدّت الحكومات الغربية والمنظمات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي من تواصلها مع ميانمار بشأن هذه المسائل، لا تزال مصالح الدول والشركات تدفع عملية نقل التقنيات القمعية إلى أيدي الجيش.

الخاتمة

تطرح رقمنة أنظمة الهوية مجموعةً من سبل الحماية وأوجه المخاطر لكل من اللاجئين والأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية والنزوح القسري. فيمكن لاستخدام القياسات الحيوية والتسجيل الرقمي للاجئين أن يحسّن كفاءة الخدمات وتقديم المساعدات، كما يمكن للتقنيات أن تحسّن الوصول إلى سبل حماية اللاجئين من خلال نظام موثوق يمكن أن يساعد السلطات ومقدمي الخدمات على تحديد احتياجات الحماية لدى لأفراد بسهولة. إلا أنّ اللاجئين يحتاجون أيضًا إلى الوثوق بأن بياناتهم آمنة[26] وأن بطاقات الهوية الإلكترونية تؤدي إلى الحماية وليس إلى المخاطر. فتؤدي الرقمنة، في ظل سياقٍ من العدائية المتنامية ضد اللاجئين، إلى استبعادهم بشكلٍ أكبر من المجالات الاقتصادية والاجتماعية وإلى تثبيت وضعهم غير النظامي، مما يؤدي إلى زيادة استضعافهم وتعرّضهم للمخاطر.

ومتى كانت في الأيدي الخاطئة، يمكن لرقمنة السجلات وأنظمة الهوية أن تعزز سلطة الدول وحرمان الأقليات من حقها في التصويت وتولّد حالات انعدام الجنسية.[27] إلا أنها متى كانت في الأيدي الصحيحة، يمكن للرقمنة المطبقة على أنظمة وسجلات الهوية الوطنية أن تعزز

الحماية الاجتماعية على مستويات متعددة للفئات المهمشة، وخصوصًا الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الجنسية، بما في ذلك النازحين داخليًا واللاجئين العائدين.

يمكن أن تُفقد المستندات الورقية أو أن تتعرض للإتلاف بسهولة، ويمكن أن تكون الأنظمة غير الرقمية غير كفوءة ومعرّضة لعدم الدقة، مما يؤدي إلى تحدياتٍ أكبر لأولئك الذين يكون وضعهم القانوني غير مستقر من حيث إثبات هويتهم وأصلهم وعلاقاتهم الأسرية وحقهم في الجنسية والإقامة وملكية الأراضي. يخضع أقل من 20٪ من أراضي ميانمار للسيطرة الإدارية[28] الفعلية للنظام العسكري. أما المناطق الأخرى فتخضع بشكلٍ متزايد لحُكم الإدارات غير الحكومية التي تديرها المعارضة العرقية والسياسية. وتتحكم هذه الجماعات في حركة البضائع والأشخاص عبر الحدود، فضلًا عن الجمارك والضرائب واستخدام الأراضي وغير ذلك. يمكن استخدام تقنيات الهوية أو إعادة توظيفها من قبل الإدارات غير الحكومية ذات التفكير التقدّمي لتوفّر دليلًا على الإقامة ومكان الولادة والجنسية وحقوق الأرض والوصول المُراعي للمستقبل إلى خطط وحقوق الرعاية الاجتماعية.

ناتالي برينهام (Natalie Brinham)
زميلة ما بعد الدكتوراه في مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية،
جامعة بريستول
البريد الإلكتروني: natalie.brinham@gmail.com
حساب X: @natbrinham

علي جوهر (Ali Johar)
زميل في شؤون اللاجئين في المنظمة الدولية للاجئين (Refugees International)
البريد الإلكتروني: alijohar20@gmail.com
حساب X: @mtsjohar

1. *نودّ شكر كل من مبادرة حقوق الإنسان للروهينغا (Rohingya Human Rights Initiative) والمعهد المعني بانعدام الجنسية والإدماج (Institute on Statelessness and Inclusion). فقد شكّل عمل مبادرة حقوق الإنسان للروهينغا جزءًا لا يتجزأ من أبحاث المؤلفين وعملهما، وقد تم تنفيذ العمل الذي تستند إليه هذه المقالة بمعظمه بدعمٍ من المعهد المعني بانعدام الجنسية والإدماج. وتحظى أبحاث ناتالي برينهام الحالية أيضًا بدعم مجلس البحوث الاقتصادية والاجتماعية (Economic and Social Research Council).*

2. *2023-bit.ly/digital-repression-Myanmar*
3. *ليس هذا اسمه الحقيقي. تم تغيير اسمه وتفاصيل أخرى لحماية هويته.*
4. *bit.ly/institutesi-navigating-faulty-map*
5. *bit.ly/guardian-burma-rohingya-refugees-bangladesh*
6. *bit.ly/aadhaar-scheme-promise-inclusive-social-protection*
7. *bit.ly/rohingyas-struggle-schooling-india*
8. *bit.ly/fire-rohingya-camp-exposing-indias-refugee-policies*
9. *bit.ly/rohingya-genocide*
10. *www.rohringya.org/about-us.html*
11. *bit.ly/institutesi-rohingya-refugees-india*
12. *bit.ly/constitutionality-aadhaar-act-judgment*
13. *bit.ly/rohingyas-dangerous-encounters-papers-cards*
14. *bit.ly/institutesi-citizenship-without-consent-myanmar*
15. *bit.ly/myanmar-juntas-census-heralds-totalitarian-nightmare*
16. *bit.ly/myanmars-biometric-data-collection-rights-violation-fears*
17. *bit.ly/myanmars-census-witch-hunt*
18. *https://id4d.worldbank.org/about-us*
19. *bit.ly/digital-id-help-stateless-people*
20. *bit.ly/institutesi-locked-in-locked-out-rohingya*
21. *bit.ly/militarys-four-cuts-human-rights-myanmar*
22. *bit.ly/genocide-attrition*
23. *bit.ly/citizenship-stripping-myanmar*
24. *bit.ly/surviving-statelessness-trafficking-rohingya*
25. *bit.ly/rohingya-refugees-resisting-id-cards*
26. *bit.ly/rohingya-ids-deny-citizenship*
27. *bit.ly/india-citizenship-list-assam*
28. *bit.ly/situation-maps-burma*

المخاطر والقيود ذات الصلة بتفتيش الهواتف المحمولة في عمليات اللجوء

تأليف **كنان العجق (Kinan Alajak) وديريا أوزكول (Derya Ozkul) وكون لورز (Koen Leurs) وريان ديكر (Rianne Dekker) و ألبرت علي صلاح (Albert Ali Salah)**

تقوم السلطات الأوروبية بشكلٍ متزايد بتفتيش هواتف طالبي اللجوء على حساب حقوقهم الأساسية. في هذه المقالة، نقترح تحولًا إجرائيًا يعطي الأولوية للإنصاف في إجراءات اللجوء والتعاون الطوعي نحو تحقيق أهدافٍ موّجهة.[1]

يستخدم طالبو اللجوء الهواتف المحمولة لأغراضٍ مختلفة تشمل البقاء على اتصال مع أحبائهم، والتخطيط لرحلاتهم، والتنقل على طرق السفر، وتأمين السكن والوظائف. إلا أن الاعتماد على تكنولوجيا الهاتف المحمول جعل طالبي اللجوء عُرضةً بشكلٍ خاص للرقابة الحكومية لأن أجهزتهم تحتوي على معلومات حول تحركاتهم وأنشطتهم. وتستخدم السلطات الأوروبية بشكلٍ متزايد البيانات المستخلصة من الهواتف المحمولة لجمع أدلة يمكن استخدامها في القرارات المتعلقة بطلبات اللجوء، وفي بعض البلدان، لجمع المعلومات الاستخباراتية حول الجرائم المتعلقة بالهجرة والإرهاب.

تعرّضت ممارسة تفتيش الهواتف المحمولة لانتقادات شديدة من قبل مجموعات المجتمع المدني، شملت منظمة مجتمع الحقوق المدنية (Gesellschaft für Freiheitsrechte)[2] ومؤسسة الخصوصية الدولية (Privacy International).[3] فقد اعتبرت أن هذه الممارسة غير قانونية وتنتهك الخصوصية وتفتقر إلى الموافقة والضمانات الهادفة لتبرير ضرورتها وتناسُبها. علاوةً على ذلك، يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الشفافية حول كيفية معالجة البيانات وبرمجيات الأدلة الجنائية الرقمية وتفاصيل عمل الخوارزميات المستخدمة أثناء هذه العملية إلى تقويض الإنصاف في إجراءات اللجوء.

على الرغم من هذه الانتقادات، لا يزال العديد من الدول الأوروبية يمارس تفتيش الهواتف المحمولة الخاصة بطالبي اللجوء. فبحسب تقرير شبكة الهجرة الأوروبية (European Migration Network) لعام 2017،[4] كان تفتيش الهواتف المحمولة ممارسةً قياسيةً في هولندا وإستونيا، واختياريًا في كرواتيا وألمانيا وليتوانيا والنرويج. أما في لاتفيا ولوكسمبورغ، فصودرت الهواتف المحمولة في سياق الإجراءات الجنائية. وتظهر الأبحاث[5] أنه تم تنفيذ تحليل بيانات محتوى الهواتف المحمولة في هولندا وألمانيا والنرويج، وإلى حد ما في الدنمارك والمملكة المتحدة، كما عدّلت بلجيكا والنمسا وسويسرا قوانينها للسماح بمثل هذه الممارسات.

في هذه المقالة، نقارن بين النتائج المستخلصة من دراستين متشابهتين أُجريتا بين عامَي 2021 و2023 حول انتشار عمليات تفتيش الهواتف المحمولة في ألمانيا وهولندا.[6] قدّم فريق البحث في هولندا طلبات حرية معلومات إلى *سلطة دائرة الهجرة والتجنيس (Immigratie en Naturalisatie Dienst)* و*قسم شرطة الأجانب والتعرّف والاتجار بالبشر التابع لشرطة الحدود (Afdeling Vreemdelingenpolitie, Identificatie en Mensenhandel)*. وأجرى مقابلات مع 13 من الجهات الفاعلة الحكومية وممثلي المجتمع المدني ومسؤولي السياسات وممارسي القانون. أما في ألمانيا، فقدّمت ديريا أوزكول (Derya Ozkul) عدة طلبات لحرية المعلومات إلى المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (*Bundesamt für Migration und Flüchtlinge*). تضمنّت كلتا الدراستين أيضًا مقابلات مع أفراد خضعوا لإجراءات اللجوء. فأجرى الفريق في هولندا مقابلاتٍ مع سبعة أفراد من سوريا وتركيا، بينما أجرى الفريق في ألمانيا مقابلاتٍ مع أحد عشر طالب لجوء ولاجئ من سوريا وأفغانستان. وبعد تقديم سرد موجز لممارسات التفتيش في ألمانيا وهولندا، نجادل بأن هناك عددًا من الافتراضات الخاطئة المبنية على «البيانات المزدوجة» (ملفات تعريف أفراد مؤلّفة من البيانات الرقمية المجمّعة) ونناقش ردود فعل طالبي اللجوء على استخدام تكنولوجيا التفتيش.

تفتيش الهواتف المحمولة في ألمانيا وهولندا

تستخدم سلطات الهجرة والحدود في ألمانيا وهولند تفتيش الهواتف المحمولة لتحديد هوية طالبي اللجوء وبلدهم الأصلي. وضمن هذه العملية، يصادر المسؤولون الحكوميون الهواتف المحمولة وغيرها من الأجهزة الرقمية الخاصة بطالبي اللجوء ويقومون إما بتصفحها يدويًا أو باستخراج البيانات تلقائيًا من الهواتف وتحليلها واستخدامها أثناء تقييمات طلبات اللجوء.

وجدنا خلال عملنا الميداني أن البلدين يعتمدان على شركات خاصة لتزويدهما بالأجهزة والبرمجيات والدعم والصيانة. فتعتمد السلطات الألمانية على شركة أتوس (Atos) لتكنولوجيا المعلومات التي تركز على التحول الرقمي وتدمج المنتجات والخدمات من شركتين مختصتين بالأدلة الجنائية على الهواتف المحمولة هما إم إس إيه بي (MSAB) وتي 3 كيه فورنزكس (T3K-Forensics) لأجل قراءة وتحليل البيانات من الأجهزة الإلكترونية. أما في هولندا، فأنتجت الشرطة برمجيتها الخاصة لأتمتة عملية تحليل البيانات من خلال الاعتماد على شركات مثل شركة الاستخبارات الرقمية الإسرائيلية سيليربرايت (Cellebrite) لتزويدها بالأجهزة (مثل جهاز استخراج الأدلة الشرعية العالمي (UFED)) والبرامج التي تستخرج البيانات قبل التحليل.

على الرغم من العديد من أوجه التشابه في الممارسة، تبرز أيضًا بعض الاختلافات المهمة بين البلدين. ففي ألمانيا، يتم إجراء عملية التعرف على الهوية كجزء من إجراءات اللجوء. أما في هولندا، فيتم إجراؤها قبل بدء طلب اللجوء. لذلك، في ألمانيا، كان تقع مسؤولية تحليل بيانات الهاتف على الهيئة المعنية باللجوء، أي المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF). لكن في هولندا، كان تحليل بيانات الهاتف من مسؤولية قسم شرطة الأجانب والتعرّف والاتجار بالبشر التابع لشرطة الحدود (AVIM)، وليس الهيئة المعنية باللجوء (أي دائرة الهجرة والتجنيس) (IND).

تختلف القوانين مرعية الإجراء أيضًا في هذا الصدد. ففي هولندا، يخضع تفتيش الهواتف المحمولة لقانون الأجانب لعام 2000، وهو قانون يلتزم بموجبه جميع طالبي اللجوء البالغين بالتعاون مع عملية تفتيش الأمتعة، وهي عملية تشمل حاملات البيانات (بما في ذلك الهواتف المحمولة والأجهزة الرقمية الأخرى). في المقابل، في ألمانيا، يخضع تفتيش الهواتف المحمولة لقانون اللجوء، ولا يلزم إلا الأشخاص الذين ليس لديهم جواز سفر ساري المفعول أو بديل لجواز السفر بتقديم حاملات البيانات الخاصة بهم.

في هولندا، تتمثل الأهداف الرئيسية لتفتيش الأجهزة الرقمية في التحقق من الهويات وجمع الأدلة المتعلقة بالأمن القومي. ولذلك، لا يمكن لسلطات الهجرة استخدام المعلومات المستخلصة من معالجة حاملات البيانات للتحقق من طلبات طالبي اللجوء. ولم يقترح البرلمان التحقق من طلب لجوء شخص ما إلا مؤخرً باعتباره هدفًا إضافيًا، مما يجعل تفتيش الهواتف الذكية جزءًا من إجراءات اللجوء لدى دائرة الهجرة والتجنيس (IND) أيضًا. ونظرًا إلى أن المعالجة تشكّل جزءًا من إجراءات اللجوء في ألمانيا، يمكن استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها على نطاقٍ أوسع في تقييم طلبات اللجوء.

النتائج المشتركة: تفتيش الهواتف المحمولة في الممارسة العملية

يشكّل تفتيش الهواتف المحمولة وفق الممارسات الحالية انتهاكًا لحقوق الإنسان الأساسية مثل تلك المحمية بموجب المادة 7 (احترام الحياة الخاصة والعائلية) والمادة 8 (حماية البيانات الشخصية) من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي، وكذلك المادة 8 من الاتفاقية، لكن يُسمح لسلطات الدولة بتنفيذ ممارسات اقتحامية مماثلة بموجب القوانين نفسها باسم الأمن القومي.

ففي كل من ألمانيا وهولندا، تتمثل الأهداف الرئيسية المعلنة لتفتيش الهواتف المحمولة في التحقق من الهويات وتسجيل طالبي اللجوء. إلا أنه في هولندا، يُذكر أيضًا أنه يرتبط ارتباطًا مباشرًا بحماية الأمن القومي. وعندما سئل طالبو اللجوء في كلا البلدين عن رأيهم في تفتيش الهواتف المحمولة، وافق معظمهم على الأهداف التي تسعى سلطات الدولة إلى تحقيقها. فكانت السلطات في هولندا قلقةً بشكلٍ خاص من حصول مجرمي الحرب على الحماية بدلًا من مواجهة العدالة بسبب الفظائع التي ارتكبوها

في بلدهم الأصلي. أما في ألمانيا، فلم يُثر جميع المشاركين مخاوف بشأن هذه الممارسة، لكن لم يعتقد أي منهم أن هذه العملية هي الطريقة الأفضل لتحقيق هذه الأهداف.

كشف عملنا الميداني عن العديد من المسائل التي تشير إلى أن تفتيش الهواتف المحمولة هو وسيلة غير فعّالة لتحقيق الأهداف المعلنة. ويشمل ذلك المشاكل الفنية بسبب كون البيانات غير قابلة للاستخدام أو محدودة أو ملوثة، وخطر القيام بافتراضات خاطئة حول الأفراد على أساس البيانات الرقمية المجمّعة عنهم. واتّبع طالبو اللجوء تكتيكات مختلفة لتجنّب انتهاك خصوصيتهم وصون حقوقهم.

البيانات غير القابلة للاستخدام أو المحدودة أو الملوثة

تبيّن في ألمانيا[7] أنه لا يمكن استخدام إلا بعض البيانات المستخرجة من الهواتف المحمولة. فقد فشل حوالي ربع عمليات القراءة على المستوى الفني (23% في الربع الأول من عام 2019 و26% في عام 2018). ومن بين القراءات الناجحة، لم يكن هناك أي نتائج مفيدة في غالبيتها (55% في الربع الأول من عام 2019 و64% في عام 2018). ومن بين الهواتف التي تحتوي على بيانات قابلة للاستخدام، تعارضت نسبة 1% فقط من التقارير (أي 12 حالة فقط) مع المعلومات التي قدّمها طالبو اللجوء. ولم يُبلّغ في هولندا عن أي أعطال فنية، ولكن لم يُسفر جمع المعلومات الاستخباراتية لأغراض الأمن القومي، وبالأخص لتحديد المشتبه في تورطهم في الإرهاب، عن أي حالات مطابقة. بالإضافة إلى ذلك، أوعز مجلس الدولة الهولندي[8] أنه يجب أن يُعرّف القانون بوضوح أكبر الأغراض التي يمكن أن تُستخدم فيها بيانات الهواتف الذكية ومدة الاحتفاظ بها، حيث تحتوي الهواتف الذكية على كميات كبيرة من البيانات تشمل البيانات الحساسة شخصيًا.

إلى جانب الأعطال الفنية، تعتمد فعالية عملية تفتيش الهواتف المحمولة بشكلٍ طبيعي على توافر البيانات. فيمكن أن تكون البيانات المتوفرة محدودة نتيجة عدم استخدام الهاتف المحمول لفترة طويلة أو في الحالات التي يكون قد تم استخدامه فيها لفترة وجيزة فقط.

ويمكن أن يعود ذلك لواقع أن طالبي اللجوء غالبًا ما يخافون من السلطات وقد يختارون شراء هاتف جديد قبل مقابلتها. وقد لوحظ ذلك لدى العديد من الأشخاص الذين تم إجراء مقابلات معهم في البلدين.

على سبيل المثال، قالت إحدى المستجيبات في هولندا، وهي سورية الجنسية وتبلغ من العمر 29 عامًا:

> ***«بصراحة، يعرف الناس أنهم يقومون بهذه الإجراءات، ولذلك لا يأخذون هواتفهم الشخصية معهم. يأخذون هواتف جديدة مثل هاتف مستعمل حديثًا، لأنهم لا يحبون أن يتمكن الآخرون من الوصول إلى بياناتهم الشخصية بهذه الطريقة.»***

تقول مستجيبة أخرى في ألمانيا، وهي سورية الجنسية وفي العشرينات من عمرها إنها اشترت هاتفًا جديدً قبل تسجيل طلب اللجوء لأنها «لم تثق بأنهم لن يتجسسوا عليها وعلى محادثاتها وصورها الخاصة.» وأضافت قائلةً إنها فعلت ذلك فقط لأجل: «الانتهاء من هذه العملية ولذلك قررت دفع ثمن هاتف آخر»

علاوةً على ذلك، قد تكون بيانات الهاتف المحمول نفسها ملوثةً. وقد يحدث ذلك لأن العديد من الأفراد يستخدمون جهازًا واحدًا أو لأن الفرد يستخدم جهازً مستعملًا. كان العديد من طالبي اللجوء الذين تحدثنا إليهم في ألمانيا وهولندا يستخدمون الهواتف المحمولة المستعملة، وأعربوا عن مخاوفهم بشأن النتائج المحتملة المتعلقة بمالكي الهواتف المحمولة السابقين وخطر رفض طلب لجوئهم نتيجةً لذلك.

وأوضح أحد المستجيبين في هولندا:

> ***«ربما يكون الهاتف الذي تحصل عليه هاتفًا قديمًا، لا أعرف. ربما يكون لشخص ما ارتكب جرائم حرب والآن بعد أن أصبح بحوزتك تأتي إلى هولندا وأنت تحمله. وسيسبب لك ذلك مشكلة.»***

في هذه الحالات، يمكن أن تتسبب البيانات الملوثة بإثارة شكوك خاطئة لدى السلطات تجاه المتقدمين بطلب اللجوء. ففي هولندا، يمكن استجواب المتقدمين بالطلب بذريعة الأمن القومي، مما قد

يؤدي إلى حرمانهم من فرصة تقديم طلب لجوء. وحتى لو لم يؤدِّ التحقيق الإضافي إلى الرفض، من المحتمل أن يؤخر إجراءات اللجوء. و في ألمانيا، يمكن استجواب المتقدمين بطلب بشكلٍ أكبر في سياق معالجة طلب اللجوء. لكن للأسف، لا يزال كشف التلوث في الأدلة الجنائية الرقمية يشكّل مهمةً صعبةً، ما يعني أنه قد يتم استجواب المتقدمين بطلب بدون داعٍ، مما يثبط الإنصاف في إجراءات اللجوء بشكلٍ أكبر.

إساءة تفسير محتويات البيانات

في الحالات التي تكون فيها البيانات المتاحة قابلة للاستخدام وغير ملوثة، يبقى التفتيش عرضةً لخطر إساءة التفسير من جانب سلطات الدولة. فمن الممكن أن تُشكك سلطات الدولة على سبيل المثال في بلد الأصل المعلَن لشخصٍ ما لأن بيانات هاتفه المحمول تظهر أن الشخص قد اتصل مرارًا بأرقام في بلدٍ مختلف، متجاهلةً أنه قد يكون لدى الشخص عدة أسباب للقيام بذلك. فعلى سبيل المثال، يمكن لطالبي اللجوء الذين تكون مكالماتهم الهاتفية غير متسقة أن يكون لديهم أقارب يقيمون في مكانٍ مختلف عن بلد الأصل المذكور.

من الأمثلة على إشكالية أكبر في هذا السياق هي الحالات التي تتجاهل فيها سلطات الدولة السياق الثقافي وتسيء تفسير المحتويات. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يؤدي وجود صور للأسلحة إلى ربط الشخص بارتكاب الجرائم، بينما كما أوضح أحد المشاركين لدينا ما يلي: «في بعض الأماكن، تُعتبر صور الأسلحة وسيلةً للإشارة إلى المكانة الاجتماعية للشخص.» وعلى هذا النحو، يمكن أن تحدث إساءة تفسير عندما يتم استخراج مجموعة البيانات من السياق واستخدامها كبديل لقصة حياة طالب اللجوء. ويتفاقم هذا الخطر عندما يتم استخراج بيانات الهاتف الذكي وتحليلها تلقائيًا من دون تدخل بشري. وتُعد الأتمتة جزءًا من المشكلة، ولكن تتطلب التحيزات الأساسية المتأصلة في النظام على وجه التحديد إجراء المزيد من التدقيق.

في غياب المعلومات الرسمية حول تفتيش الهواتف المحمولة، يتخذ طالبو اللجوء مبادراتٍ لحماية أنفسهم من الاتهامات المحتملة الناجمة عن أوجه الانحياز المنهجية. فكما يخبرنا أحد المستجيبين الآخرين، وهو سوري الجنسية ويبلغ من العمر 28 عامًا:

> ***«عندما أخبرني شخص ما بأنهم أخذوا هواتفهم، كان الشيء الوحيد المثير للقلق بالنسبة لي هو التحقق من أصدقائي البالغ عددهم ألفًا على فيسبوك للتحقق من أي جهة اتصال يمكن أن تكون غريبة بالنسبة للسلطات. فعلى سبيل المثال، يوجد أشخاص في بعض الأحيان يغيّرون صورهم ليبدوا أكثر رجولةً أو أنهم من الشرق الأوسط وأمور كهذه... ولذلك قمت بحذف هؤلاء. لم أكن أريد أن أواجه أي مشكلة».***

ردًا على التحيزات العنصرية المتصوّرة من قبل السلطات، حذف المستجيب جميع أصدقائه الذين يبدون «شرق أوسطيين» ذوي اللحى والذين كان لديهم «مظهر رجولي». إلا أن ردود الفعل هذه قد تزيد من شكوك سلطات الدولة إزاء طالبي اللجوء بشكلٍ أكبر.

فيمكن أن يكون لسوء التفسير أثناء معالجة حاملات البيانات عواقب غير مقصودة على طلبات اللجوء. ويمكن للسلطات أن تشك في ادعاءات مقدم الطلب إذا كانت بيانات هاتفه تتعارض أو لا تقدّم الأدلة الكافية لدعم تصريحاته. فعلى سبيل المثال، قد ينم رفض طلب اللجوء في ألمانيا إذا كانت المطالبة تتعلق بكونه عضوًا في مجتمع الميم الموسّع ولم تقدّم بيانات هاتفه الأدلّة الكافية على ذلك. لكن في بعض البلدان مثل إيران وسوريا وروسيا، يحظر القانون تطبيق غرايندر (Grindr)، وهو تطبيق مواعدة شهير للمثليين والمثليات. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي السياق الثقافي دورًا مهمًا في هذا الصدد. فكما شرح أحد المشاركين معنا في بعض البلدان: «لم يجرؤ الناس على تنزيل تطبيق غرايندر (Grindr) أو الاحتفاظ بصور شخصية وحميمة على هواتفهم» خوفًا من الملاحقة القضائية. وفي مثل هذه الحالات، قد تخلص السلطات بناءً على عدم وجود مثل هذه التطبيقات أو المواد في بيانات الهاتف الذكي إلى عدم وجود الأدلة الكافية لمنح اللجوء بناءً على الانتماء إلى مجتمع الميم الموسّع.

الخاتمة

لقد ناقشنا في هذه المقالة ممارسة تفتيش الهواتف المحمولة وأظهرنا أن الإجراءات الحالية قد تُقوّض فعاليتها وقانونيتها. فتفترض هذه الممارسة أنه يمكن استخدام أنشطة الشخص عبر الإنترنت للتحقق من هويته ودعم ادعاءاته، لكن من دون مراعاة السياق الثقافي والقيود الفنية ذات الصلة. علاوةً على ذلك، قد ينتهك تفتيش الهواتف المحمولة حقوق طالبي اللجوء في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية وإجراءات اللجوء المنصفة. وتناولنا أيضًا التكتيكات التي يلجأ إليها طالبو اللجوء لوقف هذه الممارسة وحماية خصوصيتهم. وبالنظر إلى محدوديّات هذه الممارسة، من الضروري التساؤل عن سبب استمرار تنفيذها. ويجب أن تركّز الأبحاث المستقبلية على تقييم ما إذا كانت هذه الممارسة تستحق بذل المخاطر المحتملة المرتبطة بتفتيش الهواتف والتوتر الذي تسببه للمتقدمين بطلب اللجوء، وما إذا كان التمسك بمبدأ «إبقاء الإنسان في الحلقة» الذي يضمن تفسير البيانات من قِبل البشر في سياقها المحدد قد يكون شرطًا كافيًا للتخفيف من التحيزات المنهجية المضمّنة في عمليات اتخاذ القرار المستندة إلى الخوارزميات.

وفي هذا السياق، نقترح الانتقال إلى تقديم الهواتف المحمولة طوعًا إلى سلطات اللجوء فقط إذا رأى مقدمو الطلبات أنها مفيدة لدعم مطالبتهم. ومن شأن هذا النهج أن يحترم حقوقهم الأساسية ويضمن عدم إخضاعهم للتدقيق غير الضروري.

كنان العجق (Kinan Alajak)
مساعد أبحاث، قسم الإعلام والدراسات الثقافية، جامعة أوتريخت
k.alajak@uu.nl
حساب X: @KinanAlajak

ديريا أوزكول (Derya Ozkul)
أستاذة مساعدة، قسم علم الاجتماع، جامعة ووريك
derya.ozkul@warwick.ac.uk
حساب X: @DeryaOzkul

كون لورز (Koen Leurs)
أستاذ مشارك، قسم الإعلام والدراسات الثقافية، جامعة أوتريخت
k.h.a.leurs@uu.nl حساب X: @koenleurs

ريان ديكر (Rianne Dekker)
أستاذة مساعدة، كلية الحوكمة، جامعة أوتريخت
r.dekker1@uu.nl
*حساب X: @RianneDekker_*

ألبرت علي صلاح (Albert Ali Salah)
أستاذ، قسم علوم المعلومات والحوسبة، جامعة أوتريخت
a.a.salah@uu.nl حساب X: @SzassTam

1. نحن ممتنون لعمل مارتن بولهوس (Maarten Bolhuis) وإيفيليان بروير (Evelien Brouwer) ومريم تويخت (Mirjam Twigt) الذين كان لأبحاثهم مساهمة في إثراء هذه المقالة. تم جمع النتائج المذكورة في هذه المقالة في سياق مشروع الإنصاف الخوارزمي وطالبي اللجوء واللاجئين (Algorithmic Fairness and Asylum Seekers and Refugees Project) الذي تموّله مؤسسة فولكسفاغن (Volkswagen) ومشروع التصميم المشترك لإجراءات اللجوء الرقمية العادلة (Co-Designing a Fair Digital Asylum Procedure project) الذي تموّله مؤسسة كوميت (COMMIT) وجامعات هولندا.
2. bit.ly/refugee-phone-search
3. bit.ly/graham-wood-privacy-int
4. emn-synthesis-report-2017/bit.ly
5. bit.ly/automating-immigration-asylum
6. للمزيد من المعلومات حول القضية في هولندا، راجع إدارة تفتيش السلامة والعدالة (Veiligheid & Justitie). (21 كانون الأول/ديسمبر 2016). التعرف على طالبي اللجوء في هولندا (De Identificatie van Asielzoekers in Nederland). بحث تابع يدرس تسجيل وتعريف طالبي اللجوء من قبل الشرطة والشرطة العسكرية الملكية (Vervolgonderzoek naar de registratie en identificatie van asielzoekers door politie en Koninklijke Marechaussee). وزارة العدالة والأمن (Ministerie van Justitie en Veiligheid)، لاهاي. للاطلاع على القضية في ألمانيا، راجع بيسيلي أ. (Biselli, A.) وبيكمان ل. (Beckmann, L.). 2020. غزو هواتف اللاجئين (Invading Refugees' Phones)؛ بالميوتو ف. (Palmiotto, F.) وأوزكول د. (Ozkul, D.) 2023 "وكأنني أسلم حياتي بأكملها": حكم المحكمة الإدارية الفيدرالية الألمانية التاريخي بشأن استخراج بيانات الهاتف المحمول في إجراءات اللجوء ("Like Handing My Whole Life Over": The German Federal Administrative Court's Landmark Ruling on Mobile Phone Data Extraction in Asylum Procedures)، فيرفيلوغ (VerfBlog)، 28/2/2023.
7. bit.ly/invading-refugees-phones
8. bit.ly/government-gazette-netherlands

رقمنة عمليات طلب اللجوء في الولايات المتحدة وتصدير الحدود في المكسيك

تأليف **أبريل ريوس ريفيرا (Abril Ríos-Rivera)**

يشكّل تطبيق CBP One الذي أصدرته الحكومة الأمريكية جزءًا من نظام رقمي لضبط الهجرة يعزز تصدير الحدود، ويشلّ إمكانية التنقل البشري ويستنفد قدرة المنظمات التي تدعم طالبي اللجوء والمهاجرين الآخرين في المكسيك.

غروب الشمس عند الجدار الحدودي بين المكسيك والولايات المتحدة من الجانب المكسيكي. تيخوانا، باخا كاليفورنيا، المكسيك. أيار/مايو 2023. حقوق الصورة: أبريل ريوس ريفيرا (Abril Ríos-Rivera)

من الناحية النظرية، يمكن لأي شخص طلب اللجوء[1] في الولايات المتحدة بصرف النظر عن وضع هجرته. لكن في الواقع، يحتاج معظم الراغبين في طلب اللجوء في الولايات المتحدة إلى الاتصال بالإنترنت وامتلاك هاتف محمول لتنزيل واستخدام تطبيق CBP One (يسمى "التطبيق" اختصارًا في ما يلي). من خلال هذ التطبيق، يمكن لطالبي اللجوء جدولة المواعيد لبدء عملية تقديم الطلب في الولايات المتحدة. ويمكن الوصول إلى وظيفة جدولة المواعيد في وسط وشمال المكسيك. بهذه الطريقة، تبدأ عملية طلب اللجوء الأمريكية في المكسيك، عند الحدود العمودية[2] التي تفصل بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية.

تحلّل هذه المقالة تطبيق CBP One باعتباره جزءً من نظام رقمي لضبط الهجرة، وتستكشف تأثير استخدامه على سياسات وممارسات اللجوء والهجرة على جانبَي الحدود. أستند في هذه المقالة إلى البحث الإثنوغرافي الذي أجريته بين تشرين الأول/أكتوبر 2022 وتموز/يوليو 2023 في تاباتشولا وتشياباس (الحدود الجنوبية) ومكسيكو سيتي وتيخوانا وباخا كاليفورنيا (الحدود الشمالية) في المكسيك.

تشكّل الهواتف الذكية جزءًا لا يتجزأ من عمليات الهجرة، فهي ضرورية لتصميم طرق السفر، وبناء العلاقات الاجتماعية والحفاظ عليها، وحفظ المعلومات ومشاركتها، وإرسال الأموال وتلقّيها، والتقدم بطلب للحصول على تأشيرات أو تجديدها. تُستخدم الهواتف لتخزين الأدلة ذات الصلة بطلبات اللجوء، وتسمح بالتنسيق بين المهاجرين والمنظمات التي تدعمهم، ويمكن أن يساعد ذلك طالبي اللجوء على تنفيذ أجنداتهم الخاصة وتحقيق أهدافهم.

لكن بالرغم من أن التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تخدم مصالح المهاجرين (ومنهم طالبي اللجوء)، يمكن

أن تشكّل أيضًا أدواتٍ للمراقبة والضبط. فعلى سبيل المثال، يعمل تطبيق SmartLINK التابع لسلطة الهجرة الأمريكية على مراقبة المهاجرين من خلال عمليات التحقق الافتراضية والتواصل المنتظم مع وكلاء الهجرة. ويتم استخدام تكنولوجيات رقمية أخرى في إنفاذ قوانين الهجرة مثل منصة SISCONARE,[3] الرقمية المخصصة لعمليات طلب اللجوء في البرازيل. وفي حين تسهّل هذه التكنولوجيات التواصل وقد توفر الوقت على السلطات وبعض المهاجرين، تقيّد[4] استخدامها للأشخاص الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الأجهزة التكنولوجية - أي أولئك الذين يلمّون بالقراءة والكتابة ولديهم المهارات الرقمية اللازمة - وتهدد حقوق الإنسان وتؤثر على الرفاه النفسي للمستخدمين. هذا ويزيد استخدام تطبيقات الهاتف المحمول مثل تطبيق CBP One من عدد عمليات التحقق على طول طرق الهجرة ويحوّل هواتف المهاجرين إلى حدودٍ متنقّلة.[5]

لماذا تم إطلاق تطبيق CBP One؟

أطلقت إدارة الجمارك وحماية الحدود الأمريكية (Customs and Border Protection - CBP) تطبيق CBP One في عام 2020 ليكون بوابةً[6] للخدمات. وعلى الرغم من أن التطبيق لم يكن مصممًا لطالبي اللجوء، أصبح منذ كانون الثاني/يناير 2023 الوسيلة الرئيسية لتقديم طلب اللجوء والإفراج المشروط الإنساني في الولايات المتحدة من المكسيك.

قبل عام 2023،[7] كانت إدارة الجمارك وحماية الحدود (CBP) تعتمد في الغالب على أطرافٍ ثالثة لإدخال المعلومات بالنيابة عن الأفراد. وفي ظل قيود المادة 42، كانت المنظمات المعتمدة ترسل المعلومات إلى إدارة الجمارك وحماية الحدود (CBP) بالنيابة عن الأشخاص الذين يسعون للحصول على إعفاءات إنسانية من المادة 42. وابتداءً من نيسان/أبريل 2022، سمحت إدارة الجمارك وحماية الحدود (CBP) للمواطنين الأوكرانيين بتسجيل معلوماتهم في إطار برنامج "الاتحاد من أجل أوكرانيا" (Uniting for Ukraine). وسمح هذا البرنامج لمئات الأوكرانيين بدخول الولايات المتحدة الأمريكية، بينما اضطر المهاجرون وطالبو اللجوء الآخرون إلى الانتظار في المكسيك. وفي كانون الثاني/يناير 2023، منحت إدارة الجمارك وحماية الحدود (CBP) المهاجرين من جنسياتٍ أخرى الحق في تسجيل معلوماتهم الخاصة.

جاء تحويل تطبيق CBP One إلى أداة لإدارة الهجرة نتيجة التغييرات في سياسة الهجرة الأمريكية. فقد أدّت السياسات الأربعة[8] أدناه إلى هذا التحوّل:

(أولًا) قوائم الانتظار أو إدارة الطوابير (شباط/فبراير 2016)

تم تطبيق هذه السياسة في المدن الحدودية في شمال المكسيك في البداية باستخدام قوائم ورقية، ومن ثم قوائم رقمية. وكانت في البداية بين أيدي طالبي اللجوء، ثم انتقلت إلى أيدي المنظمات والسلطات المكسيكية. وفي كل يوم، كانت إدارة الجمارك وحماية الحدود (CBP) تطلب القائمة وتسمح لعدد من الأشخاص بدخول الولايات المتحدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تم إعلان أن هذه السياسة غير قانونية وتم سحبها.

(ثانيًا) بروتوكولات حماية المهاجرين (MMP) أو سياسة "البقاء في المكسيك" (Remain in Mexico) (كانون الثاني/يناير 2019)

سمحت هذه السياسة بمعالجة طلبات اللجوء على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة أثناء إعادة الأشخاص إلى المكسيك لانتظار جلسات الاستماع في الولايات المتحدة. تم تعليقها في كانون الثاني/يناير 2021 ومن ثم إلغاؤها في حزيران/يونيو 2021، ليتم بعدها تعديلها وإعادة تفعيلها في كانون الأول/ديسمبر 2021، ووقفها أخيرًا في تشرين الأول/أكتوبر 2022. وما من سجلات أو جلسات استماع جديدة في هذا الصدد.

(ثالثًا) المادة 42 (آذار/مارس 2020)

سمحت هذه السياسة للحكومة الأمريكية بطرد المهاجرين وطالبي اللجوء على أساس حماية الصحة العامة، حيث طُرد ما لا يقل عن 2.8 مليون شخص بموجب المادة 42، وتم انتقادها بسبب افتقارها إلى الجوهر المتعلق بقضايا الصحة العامة. انتهت صلاحية إعلان حالة الطوارئ في الصحة العامة الذي يبرر عمليات الطرد في 11 أيار/مايو 2023.

(رابعًا) التحايل على المسارات القانونية (CLP) أو "حظر اللجوء" (Asylum ban) (أيار/مايو 2023)

يفترض هذا القانون أن الأشخاص الذين يعبرون الحدود الجنوبية للولايات المتحدة من دون إذن غير مؤهلون للحصول على حق اللجوء إذا لم يكن لديهم موعد على تطبيق CBP One، أو إذا تم منحهم اللجوء في بلد ثالث في طريقهم إلى الولايات المتحدة. إلا أنه هناك استثناءات تنطبق على الأشخاص الذين تم منحهم إذن بالسفر إلى الولايات المتحدة لمتابعة عملية الإفراج المشروط الإنساني، والأشخاص الذين لديهم موعد محدد على تطبيق CBP One، والأشخاص الذين لم يتمكنوا من الوصول إلى التطبيق واستخدامه، والأشخاص الذين حُرموا من اللجوء في بلدٍ ثالث، والأطفال غير المصحوبين بذويهم. وقد تم رفع دعوتين قضائيتين ضد هذا القانون.

دعمت التكنولوجيات الرقمية تنفيذ هذه السياسات، مما سمح للسلطات الأمريكية باستخدام المكسيك كحدودٍ خارجية لها. ونتيجة الضغوط الاقتصادية، بما في ذلك التعريفات على الصادرات المكسيكية، قبلت المكسيك بهذا الشرط. يشكّل تطبيق CBP One أداةً للضبط ويمثّل الجيل الثاني من عملية إدارة الطوابير التي تبقي طالبي اللجوء في الجنوب العالمي.

تغيّرت الطريقة التي يعمل بها تطبيق CBP One مع مرور الوقت. فتحدد إدارة الجمارك وحماية الحدود (CBP) كل يوم عددًا محدودًا من المواعيد. ويملأ الأشخاص طلباتهم ويتم وضعهم في نظام يشبه نظام اليانصيب ويتم إخطارهم في اليوم التالي بما إذا كان لديهم موعد. ويكون الموعد عادةً بعد بضعة أسابيع.

سياسة الهجرة واللجوء وممارساتها تشلّ إمكانية التنقل

لا يبدأ استخدام وتأثيرات تطبيق CBP One على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، فالعديد من الأشخاص يعرفون بالفعل عن التطبيق منذ بداية رحلاتهم. وبسبب التغييرات العديدة في سياسات الهجرة، يتعين على المهاجرين وطالبي اللجوء تغيير خططهم باستمرار، إذ عليهم طلب اللجوء في المكسيك حتى ولو كانوا لا يرغبون بذلك والانتظار في مدن تغيب فيها شبكات الدعم. خلال فترة إجرائي لهذا البحث، تم تطبيق العديد من التغييرات على سياسات الهجرة الأمريكية والمكسيكية، وظلت المكسيك إحدى البلدان ذات العدد الأكبر من طلبات اللجوء الجديدة في العالم. ووصلت عمليات احتجاز المهاجرين غير الشرعيين في المكسيك إلى مستوياتٍ قياسية في عام 2023.[9]

فلماذا يجدر النظر في اللجوء والهجرة غير النظامية في المكسيك في ما يتعلق بتطبيق CBP One؟ يعبر آلاف الأشخاص الحدود الجنوبية للمكسيك بحثًا عن الأمان والفرص في الولايات المتحدة وكند والمكسيك. إلا أن سياسات وممارسات الهجرة الحالية تُقوّض رحلاتهم. ويشكّل استخدام وضع اللجوء والحماية التكميلية في المكسيك كجزءٍ من استراتيجيةٍ للردع.

لننظر في حالة نيكول (Nicole) وإيل (Ale) (عمرهما 25 و30 عامًا)، وهما زوجان متحولان جنسيًا ومغاير الجنس من أمريكا الوسطى هربا من العنف ضد المتحولين جنسيًا وانتظرا طوال أشهر في تاباتشولا للحصول على الوثائق.[10] وهناك الآلاف من الأشخاص العالقين في تاباتشولا[11] بانتظار قرار بشأن وضع لجوئهم أو الوثائق الأخرى التي تسمح لهم بالتنقل في المكسيك بأمان وتجنّب الطرق غير النظامية. وعلى الرغم من عدم رغبتهما في البقاء في المكسيك خوفًا من تعرّف الجناة عليهما، تقدّم نيكول (Nicole) وآلي (Ale) بطلب للحصول على وضع اللجوء في المكسيك وحصلا عليه. كما أخبرتني غابرييلا (Gabriela) اللاجئة السلفادورية البالغة من العمر 29 عامًا:

> ***«لم أكن أرغب في الحصول على وضع اللجوء... وإنما فعلت ذلك لكي أتمكن من المضي قدمًا...»***

يتم استخدام وضع اللجوء كتصريح للعبور وهو الطريقة شبه الوحيدة للوصول إلى وثائق الهجرة في المكسيك. تستغرق العملية أشهرًا، وفي بعض الحالات يُترك طالبو اللجوء من دون حل قضاياهم إلى أجلٍ غير مسمّى. ففي عام 2023، لم يتم تقييم إلا 20% فقط من إجمالي طلبات اللجوء. وفي هذا الصدد، يقول المُدافع عن حقوق الإنسان غييرمو نارانخو (Guillermo Naranjo): «تتمثل الاستراتيجية في إتعاب الناس حتى الاستسلام».

يشكّل استخدام المكسيك لوضع اللجوء كوثيقة رئيسية للمهاجرين قسرًا مشكلةً. وليس ذلك لأن وضع المكسيك بصفتها «دولة آمنة» مشكوكٌ فيه فحسب، بل أيضًا لأن طلب حماية اللاجئين في المكسيك قد يؤثر على فرص مقدم الطلب في الحصول على اللجوء في الولايات المتحدة. فبموجب قانون التحايل على المسارات القانونية (CLP)، تنطبق إحدى الاستثناءات على الأشخاص الذين حُرموا من اللجوء في بلدٍ ثالث، بما في ذلك المكسيك. ولكن كيف يمكن لطالبي اللجوء استيفاء هذا المعيار إذا كانت المكسيك تفتقر إلى القدرة على تقييم طلبات اللجوء؟ يشكّل الاستخدام واسع النطاق لوضع اللجوء إحدى استراتيجيات تصدير الحدود التي تربط عملية اللجوء في الولايات المتحدة بعملية اللجوء في المكسيك.

يعدّ تطبيق CBP One شكلًا من أشكال الوثائق التي تسمح في بعض الحالات بالعبور من خلال المكسيك. وقد أكّد المهاجرون وطالبو اللجوء الذين قابلتهم أنه في حال عدم امتلاك أوراق الهجرة، كانت شركات الحافلات ترفض بيعهم تذاكر الرحلة. وغالبًا ما تطلب هذه الشركات وسلطات الهجرة المكسيكية إثباتًا من تطبيق CBP One يشير إلى أن الشخص المعني يجب أن يكون في وسط المكسيك أو شمالها.

أوضحت ماديسون (Madison)، وهي لاجئة إكوادورية متحوّلة جنسيًا تبلغ من العمر 22 عامًا التقيت بها في تاباتشولا، أنه على الرغم من منحها تأشيرة إنسانية تسمح لها بالسفر عبر المكسيك، لم تسمح شركة الحافلات لها بركوب الحافلة حتى تحصل على تأكيد من تطبيق CBP One:

> ***«حصلت على تأكيد من تطبيق CBP One بأنه كان علي الوصول إلى منفذ الدخول حتى أتمكن من السفر. وسمحوا لنا بعدها بالركوب وذهبنا إلى مكسيكو سيتي».*** — ماديسون

يُساعد استخدام وضع اللجوء وتطبيق CBP One في المكسيك على إبقاء المهاجرين قسرًا ضمن حدود أمريكا اللاتينية. وبالمقارنة مع أنظمة ضبط الهجرة السابقة، إن هذه الاستراتيجية فعالة في نشر المهاجرين قسرًا في جميع أنحاء البلاد، لكنها طغت على المدن والملاجئ المستقبلة، وخاصةً في الحدود الجنوبية والشمالية للمكسيك. يستمر طالبو اللجوء بالانتظار لفتراتٍ طويلة في مناطق ليس لديهم فيها وظائف أو شبكات دعم، مما يطيل فترات عدم اليقين ويفاقم المخاطر الجسدية والنفسية والاجتماعية عليهم.

إيجابيات تطبيق CBP One وسيئاته: ما هي الدروس المستفادة؟

تتمثل إحدى المزايا الرئيسية لتطبيق CBP One في أنه يسرّع العملية الإدارية لدى السلطات الأمريكية. فهو يمكنها من مراقبة الأشخاص، والحصول على المعلومات بشكلٍ منهجي، والحد من عدد الأشخاص الذين يدخلون الولايات المتحدة. وعلى الرغم من الإيجابيات التي يقدّمها التطبيق، يعود بالنفع على السلطات، وليس على الأشخاص الذين يحتاجون إلى الحماية.

أفادت[12] منظمات حقوق المهاجرين مرارًا وتكرارًا بأن التطبيق يمثل انتهاكًا لحق اللجوء، ويُحوّل الموارد إلى الهواتف ورصيد شحنها، ويعاني من العديد من العيوب الفنية. كما أن التطبيق متاح باللغات الإنجليزية والإسبانية والكريولية الهايتية فحسب. وقد تسبب ذلك بالمشاكل، بالأخص لمجتمعات السكان الأصليين المتحدثين بلغاتٍ أخرى وللأشخاص الذين لا يجيدون القراءة وأغلبهم من النساء. كما أنه ضمن مجموعات العائلات، يميل الرجال إلى التحكم بالتطبيق، مما يؤدي إلى تفاقم تبعية المرأة وإدامة علاقات القوة غير المتكافئة.

تم تصميم تطبيق CBP One لدعم الحد من تهريب الأشخاص والجرائم المنظمة. إلا أنه يشجّع الاحتيال والتجارة غير المشروعة، حيث يدفع[13] العديد من المهاجرين لأشخاص لمساعدتهم في استخدام تطبيق CBP One أو لتسجيل الأشخاص من خارج شمال ووسط المكسيك من خلال التطبيق عبر شبكة افتراضية خاصة (VPN). لذا يشجّع تطبيق CBP One على ارتكاب الجرائم الرقمية ويعزز اقتصادًا رقميًا لضبط الهجرة، بحيث يتم فرضه من الأعلى في حين يتم تخليده من الأسفل.

يؤدي استخدام هذه التكنولوجيات إلى زيادة فترات الانتظار، ويتسبب بالجمود القسري، ويفضي إلى

وصول الملاجئ في المكسيك إلى طاقتها الاستيعابية القصوى. هذا ولا تلبي الملاجئ والمنظمات سوى بعض احتياجات المهاجرين وطالبي اللجوء. فانتظر نيكول (Nicole) وآلي (Ale) عامًا في جنوب ووسط وشمال المكسيك. وفي تيخوانا، قالت لي نيكول ما يلي:

«ما زلتُ في الملجأ. ولم يحدد لي التطبيق موعدًا... إن الاتصال بالإنترنت غير مستقر في الملجأ لأن الجميع يتقدمون بطلب للحصول على موعد».

يوفر المجتمع المدني والمنظمات الأخرى التي تدعم اللاجئين والمهاجرين الآخرين المأوى (أو السكن) والغذاء بشكلٍ أساسي، بينما يوفر بعضها الاتصال بالإنترنت والدعم النفسي والاجتماعي والمشورة القانونية والمعلومات والتعليم والنقل. تأخذ المنظمات على عاتقها العمل الذي ينشأ عن السياسات التقييدية والمتغيرة. وعلى الرغم من أن عمل هذه المنظمات أساسي لبقاء المهاجرين، يقتصر على الحلول قصيرة الأجل.

تُظهر تجربة تطبيق CBP One أن التكنولوجيات الرقمية يمكن أن تُحسّن عمليات الهجرة، ولكنها قد تتسبب أيضًا بالضرر من خلال إعاقة الوصول إلى الحماية الدولية. وأقترح في هذا الصدد مجموعةً من التوصيات:

(أولًا) التوصيات قصيرة الأجل

أ. يتعين على إدارة الجمارك وحماية الحدود (CBP) تصحيح العيوب الفنية في التطبيق.

ب. يجب أن يشمل التطبيق لغات أخرى، وبالأخص لغات السكان الأصليين.

ج. يجب أن تُضمّن إدارة الجمارك وحماية الحدود (CBP) استراتيجيات بصرية سهلة الاستخدام للأشخاص الذين لا يجيدون القراءة.

د. يجب على إدارة الجمارك وحماية الحدود (CBP) تطوير وتحديث ومشاركة المواد التعليمية حول التطبيق وحل المشاكل المتعلقة به.

هـ. يجب إلغاء قانون حظر اللجوء في الولايات المتحدة.

و. تُعد البرامج المراعية للجندر أساسيةً للحد من تعرض المهاجرين متنوعي الجندر للخطر أثناء انتظارهم في المكسيك. يمكن لبرامج العمل للأشخاص متنوعي الجندر أن تساعدهم على توسيع فرص كسب عيشهم وتجنب الانخراط في العمل الجنسي باعتباره الخيار الوحيد المتاح.

(ثانيًا) التوصيات متوسطة الأجل

أ. يجب على إدارة الجمارك وحماية الحدود (CBP) إلغاء شرط تحديد موعد في منافذ الدخول وتقديم حلول ضمن أراضي الولايات المتحدة.

ب. يجب أن تشارك كندا في عمليات النقل والمساعدة، فهي وجهة آلاف المهاجرين.

لا يكفي تنفيذ هذه التوصيات إذا ظلت سياسات الهجرة واللجوء بين الولايات المتحدة والمكسيك على حالها. فيشير الخطاب السياسي[14] في البلدين إلى الاستثمار في البرامج الإنسانية والإنمائية، ولكن الاستثمارات تصبّ في حماية الحدود. وكما يقول دي هاس (de Haas)[15]، الهجرة العالمية ليست في أعلى مستوياتها على الإطلاق، في حين تتسبب القيود الحدودية في توليد المزيد من الهجرة. لذا من المهم الاستثمار في البرامج التي تعزز إمكانية التنقل كخيار فعلي وليس كالبديل الوحيد.

«لا أحد يرغب في الهجرة من بلده وترك شعبه، لكن الضرورة هي التي تدفعنا» — غابرييلا (Gabriela)، لاجئة سلفادورية، 29 عامًا.

أبريل ريوس ريفيرا (Abril Ríos-Rivera)
مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة، مركز سياسات الهجرة والمجتمع، جامعة أكسفورد
Abril.riosrivera@compas.ox.ac.uk
linkedin.com/in/abrilrios/

1. *bit.ly/asylum-eligibility-applications*
2. *bit.ly/migrants-trapped*
3. *bit.ly/conare-web-login*
4. *bit.ly/brazil-country-report*
5. *bit.ly/glitches-digitization-asylum*
6. *bit.ly/cbp-one-mobile-application*
7. *bit.ly/cbp-one-overview*
8. *bit.ly/us-border-primer*
9. *bit.ly/detencion-migrantes-mexico*
10. *الاقتباسات مأخوذة من المقابلات التي أجرتها المؤلفة مع استخدام أسماء مستعارة.*
11. *bit.ly/migrants-set-out-mexico-s-border*
12. *bit.ly/challenge-cbp-one-turnback-policy*
13. *bit.ly/asylum-seekers-cbp-one-challenges*
14. *bit.ly/mexico-us-joint-communique*
15. *bit.ly/how-migration-really-works*

الدور الأساسي الذي يؤديه الإلمام الرقمي في سياقات النزوح القسري

تأليف **جيني كاسويل (Jenny Casswell)**

يمكن أن تحفّز التكنولوجيا الرقمية التغيير الإيجابي لصالح الأشخاص النازحين قسرًا إذا كان لدى الأفراد الإلمام الرقمي اللازم للمشاركة بشكلٍ متساوٍ وهادفٍ وآمنٍ في العالم الرقمي.

مرشِد صفي يوجه طالبةً خلال الدرس في المركز في نيروبي في كينيا حيث تقوم منظمة المجلس النرويجي للاجئين الشريكة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بتيسير تدريب للكينيين واللاجئين حول الإلمام الرقمي.
حقوق الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)/تشاريتي نوزومي (Charity Nzomo)

كان يتم في السابق الاستخفاف بالدور الأساسي الذي يؤديه الإلمام الرقمي في سياقات النزوح القسري، أو إساءة فهم هذا الدور، أو اعتباره أمرًا ثانويًا في أحسن الأحوال.

إلا أنه ومع تزايد تبنّي المجتمع بأسره للتكنولوجيا، هناك إقرار وفهم متناميان للدور الأساسي الذي يؤديه الإلمام الرقمي في تحقيق الإدماج الرقمي وحماية النازحين قسرًا وعديمي الجنسية. وعلى الرغم من إحراز التقدم في هذا المجال، لا تزال هناك حاجة إلى بذل جهود حثيثة لتحسين التدخلات ذات الصلة بالإلمام الرقمي لضمان قدرة المجتمعات النازحة والمجتمعات المضيفة على استخدام التكنولوجيا بشكلٍ فعّال وآمن، مما يقلل من تعرضها للمخاطر الرقمية.

تعرض هذه المقالة قاعدة الأدلة المتزايدة حول هذا الموضوع وتقدّم أمثلةً مبتكرةً حول التدخلات ذات الصلة بالإلمام الرقمي، كما تدرس الهفوات الشائعة وتقدّم التوصيات بشأن إطلاق التدخلات ذات الصلة بالإلمام الرقمي بفعاليةٍ أكبر في سياقات النزوح القسري.

تعريف الإلمام الرقمي والمهارات الرقمية

يُعدّ الإلمام الرقمي موضوعًا واسعًا يتراوح من المهارات الأساسية أو التأسيسية، مثل القدرة على الوصول إلى الإنترنت والبحث عن المحتوى عبر متصفحات الإنترنت أو التطبيقات، وصولًا إلى المهارات الرقمية الأكثر تطورًا مثل إنشاء المحتوى الرقمي والبرمجة وعلوم البيانات.

أدى غياب التوافق حول تعريف موحّد للإلمام الرقمي والمهارات الرقمية إلى زيادة صعوبة تصميم التدخلات وتنفيذها. وقد ساهم انعدام الوضوح هذ في السياقات الإنسانية في اتباع نُهُج مؤقتة[1] لتعزيز الإلمام الرقمي والمهارات الرقمية لدى النازحين قسرًا، وأضاع فرص تبادل المعرفة والتعلم، مما أدّى في الكثير من الأحيان إلى انخفاض جودة البرامج الرقمية وعدم فعاليتها.

إذًا كيف يمكننا تعريف هذين المصطلحين؟ تركّز "المهارات الرقمية" عمومًا على الأوجه الفنية للتقنيات الفنية - أي ماهيتها وكيفية استخدامها (ماذا وكيف؟)، في حين يركز "الإلمام الرقمي" بشكلٍ أكبر على عناصر حل المشاكل السياقية والإبداعية، أي "لماذا ومتى ومن ولمن؟".[2] في ظل التطورات التكنولوجية ومع انتشار المخاطر الرقمية المرتبطة بها، أصبح من المهم بشكلٍ متزايد أن تتوسع الكفاءات الرقمية إلى ما هو أبعد من مجموعات المهارات التشغيلية/الفنية لتشمل مهاراتٍ أكثر "نعومةً".

تعمل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والمنظمات الأخرى التي تُعنى بمجموعات النازحين على معالجة هذا الواقع الجديد من خلال دمج المهارات الرقمية ضمن مظلة الإلمام الرقمي الأوسع. فينطبق تعريفات[3] "الإلمام الرقمي" لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) على البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل والتي لا تعتمد على الأجهزة (بما في ذلك الهواتف المحمولة التي يتم تجاهلها أحيانًا في تعريفات الإلمام الرقمي). يعيش ثلاثة أرباع اللاجئين[4] في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، حيث يتصل السكان بشكلٍ أساسي بالإنترنت من خلال الهواتف المحمولة، مما يجعل هذا التعريف مناسبًا لسياقات النزوح القسري:

"الإلمام الرقمي يعني القدرة على الوصول إلى المعلومات وإدارتها وفهمها ودمجها وتوصيلها وتقييمها وإنشائها بطريقة آمنة ومناسبة من خلال الأجهزة الرقمية والتكنولوجيات الشبكية للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية." الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، 2022.

يمكن لاعتماد تعريف مشابه أن يشجّع العاملين في المجال الإنساني على تضمين المهارات الأكثر نعومةً من الإلمام الرقمي، بما في ذلك المخاطر الرقمية، في إعداد البرامج، إلى جانب المهارات الفنية التي كانت تشكّل محور التركيز الوحيد في السابق. كما يمكن لفهم الموضوع بمزيدٍ من الدقة أكبر أن يشجّع على اتباع نهج مدروس ومتّسق بشكلٍ أكبر على مستوى القطاع الإنساني بأسره، مما يشجع على تبادل الدروس حول الممارسات الجيدة والضعيفة في مجال الإلمام الرقمي.

تنمية قاعدة الأدلة حول الإلمام الرقمي

حتى الآونة الأخيرة، كانت هناك ندرة في الأدلة المتعلقة بفهم مستويات الإلمام الرقمي لدى المجتمعات النازحة قسرًا[5] ومخاوفها وأولوياتها واحتياجاتها، ولو أن هذه الأخيرة تشكّل نقطة انطلاق[6] ضرورية لبدء أي تدخل رقمي.

في عام 2022، أجرت الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بحثًا[7] في لبنان وبابوا غينيا الجديدة وجنوب السودان يهدف إلى فهم كيفية استخدام المجتمعات المتأثرة بالنزوح للهواتف المحمولة بشكلٍ أفضل. وكانت إحدى النتائج البارزة هي أن الإلمام الرقمي والمهارات الرقمية شكّلت عائقًا ثابتًا أمام الإدماج الرقمي للمجتمعات في جميع السياقات.

ذكر ما يقرب من ثلثي مستخدمي الهاتف في بابو غينيا الجديدة ممن لا يستخدمون الإنترنت أن السبب الرئيسي وراء إقصائهم الرقمي هو "عدم معرفة كيفية استخدام الإنترنت بأنفسهم". وفي جميع السياقات، شكّل انخفاض مستويات القدرة على القراءة والكتابة والإلمام الرقمي عائقًا خاصًا أمام كبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وتتوافق هذه النتائج مع

الأبحاث السابقة[8] حول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في نيروبي في كينيا. وفي السودان وبابو غينيا الجديدة، أدى انخفاض الإلمام الرقمي والثقة في أنظمة الدفع عبر الهاتف المحمول إلى توليد مخاوف بشأن أمن الأموال والمعلومات الشخصية، وأدى في الكثير من الأحيان إلى الاستخدام المحدود للخدمات المالية الرقمية.

> ***"لا أعرف الكثير عن الهواتف، ناهيك عن خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول... يمكن أن أحاول أن أتعلم في حال أصبح لدي هاتف."***
> — امرأة نازحة داخليًا، بور، جنوب السودان.

العلاقة بين الإلمام الرقمي والحماية

يُعد الإلمام الرقمي أيضًا ضروريًا للحماية الرقمية، بالإضافة إلى كونه شرطًا أساسيًا للإدماج الرقمي،[9] حيث يؤدي انخفاض مستويات الإلمام الرقمي وارتفاع التعرّض للتكنولوجيا إلى تعريض الناس للخطر، وبالأخص الأكثر تهميشًا من بينهم.

وجدت أبحاث المفوضية (UNHCR) في أوغندا[10] أن اللاجئين غالبًا ما يشعرون بالعجز عن حماية أنفسهم من التهديدات عبر الإنترنت والمخاطر الرقمية. وجدت الأبحاث في لبنان[11] أن عمليات الاحتيال المتعلقة بالمساعدات شائعةً، وأن المعلومات الخاطئة حول الخدمات الإنسانية جعلت التسليم والوصول إلى الخدمات أكثر صعوبةً. وأفاد عُشر مستخدمي الهاتف الذين استهدفتهم عمليات الاحتيال أنهم تضرروا بسببها، على سبيل المثال، من خلال الدفع للوصول إلى خطط إعادة التوطين المزيفة أو إضاعة الوقت أو السعي وراء معلومات حول المساعدة الإنسانية تبيّن أنها كاذبة.

تُوضح هذه الأمثلة أنه كي يحافظ القطاع الإنساني على التزامه بمبادئ "عدم الإضرار"، يجب أن يضمن أن النازحين قسرًا وعديمي الجنسية لديهم المهارات والمعرفة اللازمة لتقليل المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا. وسيؤدي عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد إلى زيادة خطر وقوع السكان النازحين ضحيةً للمفترسين الرقميين.

إرشادات حول تنفيذ تدخلات فعّالة للإلمام الرقمي

نظرًا لأن التكنولوجيا أصبحت جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية، يتم بذل المزيد من المحاولات لتدريب مجتمعات النازحين على التقنيات الرقمية. إلا أنه ليس من السهل تنفيذ التدخلات حول الإلمام الرقمي بشكلٍ جيد، وغالبًا ما لا تتحقق النتائج طويلة الأجل المرجوة من التدريبات (مثل فرص العمل/سبل العيش، والإدماج المالي، وتحسين السلامة عبر الإنترنت، وما إلى ذلك).

تشمل الأمثلة على التدريب متدني الجودة التدريب المرتجل قصير الأجل (غالبًا ما يكون لبضع ساعات/أيام) الذي يتم تقديمه عبر جهاز (عادةً حاسوب محمول) لا يمكن للمشاركين الوصول إليه خارج نطاق التدريب، وتعليم المهارات الفنية المتقدمة جدًا و/أو غير المناسبة للجمهور المستهدف.

بناءً على تقييمات المفوضية (UNHCR) للتدخلات في العديد من سياقات النزوح القسري، يوجد عدد من العوامل المهمة التي يجب مراعاتها عند تصميم وتنفيذ التدريب الفعال على الإلمام الرقمي.

1. إشراك المجتمعات في إعداد التدريب وتصميمه وتقديمه

يُعدّ فهم المهارات والقدرات والتفضيلات القائمة لدى المجتمعات المحلية أمرًا ضروريًا، لا سيما للتأكد من الاستفادة من عمليات بناء المهارات الأساسية الموجودة مسبقًا من خلال الرواد الرقميين المحليين، على سبيل المثال.

2. الاستفادة من المناهج القائمة للإلمام الرقمي/المهارات الرقمية

تمت بالفعل تجربة واختبار مجموعة واسعة من الدورات التدريبية للإلمام الرقمي. ومن المهم تجنب إعادة اختراع العجلة من خلال بدء تصميمها من الصفر في كل مرة. ومن المهم أيضًا تحديد نطاق النهج الوطنية لبناء الإلمام الرقمي.

3. تكييف المحتوى والتدريب مع الاحتياجات المحددة للمجتمعات وطريقة حياتها

لا يكون التدريب على الإلمام الرقمي فعالًا إلا إذ كان ذا صلة بحياة الناس واحتياجاتهم اليومية. ويشمل ذلك بناء فهم دقيق لأنواع النتائج التي

يودّون تحقيقها من خلال المهارات الرقمية. يمكن دعم ذلك من خلال تدريب الأفراد المحليين على تقديم التدريب وبناء شراكات مع المنظمات الخبيرة لتطوير التدريب وتعديله لمجموعاتٍ محددة.

4. النظر بعمق في كيفية تقديم التدريب بنجاح للفئات المهمّشة

هل توصلتم إلى فهمٍ معمّق لجميع شرائح جمهوركم ومستوى إلمامهم الرقمي واحتياجاتهم وتفضيلاتهم التعليمية؟ غالبًا ما تكون الفجوات الرقمية[12] أكبر في السياقات الإنسانية، ويجب بالتالي تصميم برامج المهارات الرقمية خصيصًا مع مراعاة هذه المجموعات. ولا تكون تدخلات الإلمام الرقمي الموجهة إلى الفئات المهمّشة فعّالةً إلا عند إجراء تقييمات مفصّلة للاحتياجات لتوفير المعلومات اللازمة للتكييف بحسب جماهير مستهدفة محددة.

5. تضمين السلامة الرقمية في التدريب

إذا لم يتم تضمين عناصر السلامة الرقمية في التدخلات الرقمية، من المرجح أن المجموعات المعرضة بالفعل لخطر أذى كبير ستواجه خطرً أكبر حتى (مثل إساءة استخدام البيانات الشخصية، والتنمر عبر الإنترنت، والمعلومات المضللة، والاحتيال أو الخداع، وما إلى ذلك).

6. إعداد إطار فعّال للمراقبة والتقييم

من المهم فهم ما إذا كان التدريب فعّالًا وما إذ كانت المهارات الرقمية لدى المشاركين وثقتهم بأنفسهم تتحسن. ويُنصح بالذهاب إلى ما هو أبعد من مجرد تقييم مستويات الحضور أو الرضا من خلال تطبيق معايير لقياس ردود الفعل والتعلم والسلوك والنتائج (راجع نموذج كيركباتريك (Kirkpatrick) للتقييم[13]).

7. النظر في كيفية جعل التدريب مستدامًا

يتطلب اعتماد الأدوات والخدمات الرقمية فرصًا متعددة للمستخدمين للتعلم والمشاركة في تمارين تجديد المعارف. وتُقدم التدخلات المحددة زمنيًا قيمةً أدنى مقارنةً ببرامج الإلمام الرقمي المستمرة والمتكررة. يمكن أن يؤدي العمل مع الشركاء والحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص إلى إعداد تدريبات طويلة الأجل وأكثر استدامةً من البرامج الفردية.

النُهُج المبتكرة للإلمام الرقمي

بدأت المنظمات العاملة في السياقات الإنسانية في وضع هذه الاعتبارات موضع التنفيذ، حيث تحفز المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) اعتماد نُهُج مبتكرة لتعزيز الإلمام الرقمي من خلال صندوق الابتكار الرقمي.[14] في إندونيسيا،[15] تعرض المفوضية (UNHCR) وشركاؤها كيفية تكييف مناهج الإلمام الرقمي مع الاحتياجات القائمة من خلال تيسير الإعداد المشترك لورش العمل مع مجتمعات اللاجئين. ويعمل المشروع على تضمين المنهج الدراسي في مراكز التعلم القائمة، والاستفادة من الموارد والخبرات القائمة مع تعزيز الاستدامة أيضًا. ويجري تدريس المهارات الرقمية الأكثر تقدمًا مثل تطوير الويب بالشراكة مع شركة GoMyCode في تونس،[16] وتكمّلها جلسات التوجيه المهني لتسهيل مسار التعلم من أجل كسب العيش.[17]

يوفر صندوق الفرص الرقمية (DOT) والجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) أمثلةً ناجحةً عن التدريب المخصص للإلمام الرقمي. وتدرك كلتا هاتين المنظمتين قيمة رصد وتدريب الأفراد المحليين ليكونوا مدربين لتحقيق أقصى قدر من الاستدامة والأثر من المبادرات. يستفيد صندوق الفرص الرقمية (DOT) من قادة المجتمع والسفراء الرقميين في برامجه. ففي رواندا على سبيل المثال، يتم تدريب أفراد المجتمع ليكونوا استشاريين مهنيين في المجال الرقمي يدعمون اللاجئين للوصول إلى المنح الدراسية والوظائف عبر الإنترنت.

تعمل الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) مع مشغلي شبكات الهاتف المحمول الذين يستفيدون من وكلاء الدفع عبر الهاتف المحمول في المجتمعات المحلية لتقديم التدريب بناءً على مجموعة أدوات التدريب ومهارات الإنترنت المتنقلة (MISTT)[18] الخاصة بالجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA). مجموعة أدوات التدريب ومهارات الإنترنت المتنقلة (MISTT) هي مجموعة من الموارد المجانية التي تستخدم نهج "تدريب المدربين" لتعليم الأفراد المهارات الأساسية التي يحتاجونها للوصول إلى شبكة الإنترنت عبر الهاتف المحمول واستخدامها، وتضمّ أيضًا أقسامًا حول كيفية التعامل مع المخاطر الرقمية.

تم استخدام المحتوى القائم على مجموعة الأدوات هذه في أكثر من 27 دولة لتدريب أكثر من 65 مليون شخص على المهارات الرقمية. بالشراكة مع برنامج الأغذية العالمي (WFP)، استفادت الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) من محتوى مجموعة أدوات التدريب ومهارات الإنترنت المتنقلة (MISTT) في تحسين المهارات المالية الرقمية للمرأة في الصومال[19] وبوروندي.

التوصيات

يرد في ما يلي التوصيات المقترحة لتعزيز مستويات الإلمام الرقمي في مجتمعات النازحين قسرًا.

اعتماد تعريف متّسق للإلمام الرقمي

من الضروري اعتماد تعريف متّسق للإلمام الرقمي يعترف بأهمية المهارات الأكثر نعومةً المطلوبة لاستخدام التكنولوجيا بأمان وفعالية، مثل فهم المخاطر الرقمية، لأن ذلك سيضمن أن يذهب العاملون في المجال الإنساني إلى ما هو أبعد من مجرد تنفيذ التدخلات الرقمية التي تركز على مجموعات المهارات الفنية فحسب، وأن يوسّعو نطاق النهج المعتمد لتحقيق نتائج طويلة الأجل مثل التوظيف الرقمي أو الإدماج المالي.

التنبّه إلى الهفوات الشائعة والتعلّم من أفضل الممارسات

توجد نُهُج مرتجلة لتعزيز الإلمام الرقمي في قطاع التنمية والقطاع الإنساني، وترتكب التدخلات الأخطاء نفسها مرارًا وتكرارًا، لذا يجب الانتباه إلى المخاطر الشائعة والإرشادات الموضحة في هذه المقالة عند تصميم التدريب. بالإضافة إلى ذلك، يجب التعلّم من الأقران في المجال الذين يعرضون أمثلةً مبتكرةً لتحسين مستويات الإلمام الرقمي للأفراد النازحين قسرًا، مما يؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية واسعة النطاق.

الحرص على أن يشكّل الإلمام الرقمي جزءًا لا يتجزأ من الاستراتيجيات الرقمية

يجب أن تذهب عملية إعداد البرامج الرقمية إلى ما هو أبعد من مجرد ضمان الوصول إلى الاتصال بالإنترنت والأجهزة الرقمية والخدمات الرقمية لتدعم تعزيز الإلمام الرقمي لدى المجتمعات. يجب أن يشكّل الإلمام الرقمي جزءًا لا يتجزأ في ظل تنفيذ معظم المنظمات الإنسانية للاستراتيجيات الرقمية. على سبيل المثال، تعترف المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بالإلمام الرقمي[20] كشرط مُسبق لجميع مجالات النتائج الثلاثة في استراتيجيتها للتحول الرقمي –2026 2022[21](الإدماج الرقمي والحماية الرقمية والخدمات الرقمية)، واستثمار الموارد في هذا الموضوع الحاسم.

في نهاية المطاف، لن تتحقق الفوائد التحولية للإدماج الرقمي للنازحين قسرًا وعديمي الجنسية إلا إذا تم وضع الإلمام الرقمي في طليعة التدخلات الإنسانية الرقمية ولم يعد مجرد مسألة ثانوية.

جيني كاسويل (Jenny Casswell)
أخصائية في الإلمام رقمي، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)
jennycasswell@gmail.com
حساب X: @UNHCRInnovation

1. bit.ly/unhcr-digital-literacy-refugees
2. bit.ly/digital-skills-vs-digital-literacy
3. www.usaid.gov/digital-development/digital-literacy-primer
4. www.unhcr.org/mid-year-trends-report-2023
5. ظهر في السابق العديد من التقييمات التي تتناول تبني المجتمعات النازحة للتكنولوجيا من قطاع تطوير وسائل الإعلام والتقاطعات مع العمل الإنساني، بما في ذلك مفاهيم التواصل مع المجتمعات، والمشاركة المجتمعية، والمساءلة تجاه الأشخاص المتأثرين. نادرًا ما كان يتم تضمين مكونات الإلمام الرقمي على الرغم من ارتباطها المهم بالقنوات والثقة في مصادر المعلومات وما إلى ذلك.
6. www.gsma.com/mobilefordevelopment/conua/
7. bit.ly/gsma-DigitalWorldsDAC
8. bit.ly/gsma-digital-inclusion-refugees-disabilities-Nairobi
9. تعرّف المفوضية (UNHCR) بالحماية الرقمية في استراتيجية التحول الرقمي الخاصة بها سعيًا لضمان حقوق الإنسان للمجتمعات عبر الإنترنت وحمايتها من المخاطر الرقمية وتمكينها من الوصول إلى قنوات موثوقة وتجنّب أي ضرر وضمان دورها في عملية صنع القرار. www.unhcr.org/digitalstrategy/digital-protection/
10. bit.ly/unhcr-manage-digital-risks-refugee-connectivity-report
11. https://www.gsma.com/mobilefordevelopment/the-digital-worlds-of-displacement-affected-communities/
12. bit.ly/gsma-digital-lives-refugees
13. www.valamis.com/hub/kirkpatrick-model
14. www.unhcr.org/innovation/digital-innovation-fund/
15. bit.ly/unhcr-tailor-made-design-refugees
16. bit.ly/unhcr-innovating-digital-employment-pathways
17. bit.ly/unhcr-digital-learning-earning-gap
18. www.gsma.com/mobilefordevelopment/misttl/
19. bit.ly/reliefweb-wfp-gsma-bolster-humanitarian-assistance
20. bit.ly/unhcr-digital-literacy-skills
21. www.unhcr.org/digitalstrategy/

معالجة الفجوة الجندرية الرقمية في المجتمعات النازحة من اليمن

تأليف كريستي كرابتري (Kristy Crabtree) ورنا عبادي (Rana Obadi)

يمكن للتكنولوجيا أن تشكّل عامل تمكينٍ كبير في السياقات الإنسانية، إذ تتيح الوصول إلى المعلومات والخدمات للسكان المتضررين. إلا أنه يجب معالجة العوائق الجندرية التي تحول دون الوصول إلى الأجهزة التي تعمل عبر الإنترنت كجزء من الاستجابة.

في عالمٍ يعيش فيه 95% من سكان العالم "ضمن نطاق شبكة النطاق العريض للهاتف المحمول" وامتلاك الأغلبية للهواتف الذكية،[1] تؤدي التكنولوجيا دورًا مهمًا في الاستجابة الإنسانية للأزمات واسعة النطاق. فمن خلال الإنترنت وشبكات الهاتف المحمول، يمكن للمستجيبين الإنسانيين توفير المعلومات المُنقذة للحياة والخدمات الافتراضية للسكان المتضررين. ويشهد على هذه الحقيقة الانتشار الأخير للمنتجات والمنصات الرقمية المتعلقة بالمساعدات.

ونظرًا لأن برامج المساعدات تسخّر بشكلٍ متزايد مزايا التكنولوجيا لتوسيع نطاقها وتأثيرها، قد يفترض بعض العاملين في المجال الإنساني عن طريق الخطأ أن الوصول العادل إلى الخدمات الافتراضية مضمون عالميًا. ففي تقرير الفجوة الجندرية في استخدام شبكة الهاتف المحمول لعام 2023[2] (Mobile Gender Gap 2023 Report)، تشير الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA) إلى أن "أرجحية استخدام النساء [للإنترنت] في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل أقل بنسبة 19% من الرجال".

الفجوة الجندرية الرقمية في السياقات الإنسانية

أجرت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) بحثًا في عامي 2017 و2019 في لبنان[3] وأوغندا للوصول إلى فهم أفضل[4] للفجوة الجندرية الرقمية في السياقات الإنسانية. وكشفت البيانات عن عدة حواجز رئيسية تواجه النساء والفتيات في المجالات الرقمية، وتشمل:

- **التكاليف المانعة:** كان عائق الأول الذي تم الإبلاغ عنه هو عدم القدرة على تحمّل تكاليف الأجهزة المحمولة والبيانات.
- **القيود على المساحات العامة:** غالبًا ما يُحظّر دخول النساء والفتيات إلى الأماكن العامة التي يشغلها الرجال إلى حدٍ كبير (مثل المدارس أو أماكن العمل أو الأسواق أو أماكن التجمع العامة الأخرى)، مما يضعف تفاعلهن الطبيعي مع تكنولوجيا الهاتف المحمول والإنترنت.
- **انعدام الثقة في استخدام التكنولوجيا:** يتسبب الوصول المحدود إلى الأجهزة التي تعمل على الإنترنت إلى افتقار النساء والفتيات إلى الثقة الكافية لاستخدام التكنولوجيا وإلى الرغبة في الوصول إليها.
- **الرفض الاجتماعي:** تؤثر المواقف السلبية تجاه استخدام النساء والفتيات للهواتف المحمولة والإنترنت على قدرتهن على بناء الإلمام الرقمي بشكلٍ عفوي وآمن ومن دون التدخلات. فيسارع الذكور في الأسرة والمجتمع إلى التأكيد على المخاطر التي تواجه النساء، والتي يرتبط الكثير منها بإمكانية الدخول في علاقات رومانسية يعتبرها أفراد الأسرة الذكور غير مقبولة.

تشبه الحواجز المذكورة أعلاه في السياقات الإنسانية تلك التي تم الإبلاغ عنها في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. ووجدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)[5] أيضًا أن إمكانية تحمل التكاليف والتوافر والقدرة والملاءمة كانت العوامل الرئيسية التي تؤثر سلبًا على وصول النساء والفتيات إلى الأجهزة التي تعمل على الإنترنت.

ومن بين كل هذه العقبات، يطال حاجز الرفض الاجتماعي النساء والفتيات فحسب لأنه يحد من رغبتهن أو وصولهن أو ثقتهن في استخدام تكنولوجيا

المعلومات والاتصالات. كما أن تهديد المضايقة بشكلٍ عام من أفراد المجتمع الآخرين يشكّل طبقةً إضافيةً من الخوف.

تعزيز البرامج الرقمية الشاملة من خلال توفير الأجهزة والتدريب

تقع على عاتق العاملين في الاستجابة الإنسانية مسؤولية تطوير طرق شاملة تسمح للنساء والفتيات بالوصول العادل إلى البرامج والخدمات الرقمية أو المتاحة رقميًا.

في عام 2020، دفع التحول السريع إلى الخدمات الافتراضية (بسبب انتشار جائحة كوفيد-19) لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) إلى تطوير منهج للإلمام الرقمي للنساء والفتيات يراعي الجندر ويعطي الأولوية للسلامة تحت اسم «مساحة آمنة للتعلّم» (Safe Space to Learn).[6] وافترضت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) أنه إذا قام البرنامج بإعارة الأجهزة المحمولة وتوفير الوصول إلى الإنترنت إلى جانب التدريب على المهارات الرقمية، ستتمكن من تعزيز التبني العادل للتكنولوجيا.

يتضمن منهج «المساحة الآمنة للتعلّم» (Safe Space to Learn) عدّة وحدات هي: 1) مقدمة إلى المجالات الرقمية و2) الحسابات والتطبيقات الرقمية و3) العثور على المعلومات عبر الإنترنت و4) الحفاظ على الأمان عبر الإنترنت و5) وسائل التواصل الاجتماعي و6) مهارات التوظيف والتعليم الرقمية. ومن أجل القضاء على العوائق التي تحول دون الوصول إلى الإنترنت، تم تصميم هذا المنهج ليتم تنفيذه في المساحات الآمنة للنساء والفتيات،[7] وهي مساحات فعلية للإناث فقط حيث يمكن للنساء والمراهقات اكتساب المعرفة والمهارات، والوصول إلى خدمات الاستجابة للعنف القائم على الجندر أو غيرها من الخدمات المتاحة، وتعزيز فرص الدعم المتبادل والعمل الجماعي في مجتمعهن. واجه توفير الأجهزة المحمولة للإعارة المشاكل ذات الصلة بإمكانية تحمّل التكاليف.

برنامج «المساحة الآمنة للتعلّم» (Safe Space to Learn) للإلمام الرقمي في اليمن

تُعدّ الأزمة الإنسانية في اليمن إحدى أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، حيث يوجد 21.6 مليون شخص[8] يحتاج إلى المساعدة الإنسانية. وينبع الوضع المروّع في البلاد والذي يؤثر على 65% من السكان من صراع دام تسع سنوات تسبّب في ارتفاع مستويات البطالة والفقر، وحدّ من إمكانية الوصول إلى الضروريات الأساسية مثل الغذاء والمياه والرعاية الصحية، مما أفضى إلى عيش غالبية السكان على حافّة المجاعة.[9]

تمثّل النساء والأطفال ثلاثة أرباع النازحين البالغ عددهم 4.5 ملايين شخص. وفي هذا السياق، وكما هو الحال في الكثير من حالات النزوح القسري الأخرى، يمكن أن ينقذ الوصول إلى المعلومات والاتصالات من خلال الشبكات الاجتماعية حياة الأفراد. فلا تساعد ميزات التواصل التي تتيحها الهواتف وحدها بتحقيق الاتصال فحسب، بل "تعزز الفرص المهنية والتعليمية وسبل العيش" (الجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول (GSMA)). وينطبق هذا الأمر على اليمن بشكلٍ خاص لأنه بإمكان المشاركين الآن الوصول إلى خدمات المعلومات التي تم إطلاقها مؤخرًا والتي يقودها المجتمع المحلي، مثل «دليلك»[10] (مثال عن مبادرة «ساين بوست» (Signpost)) [11]. وتعمل هذه الخدمات على تمكين العملاء أثناء الأزمات من خلال توفير معلومات يمكن التصرف على أساسها واتخاذ قرارات حاسمة بشأن المسائل الأكثر أهميةً بالنسبة إليهم.

وقع الاختيار على «المساحة الآمنة للنساء والفتيات» في اليمن في مديرية خنفر في محافظة أبين لتكون موقعًا لإدخال منهج الإلمام الرقمي نتيجة الاهتمام المسبق لدى النساء والفتيات اللواتي يستخدمن المساحة. تعاني منطقة خنفر، وهي الأكبر في محافظة أبين، من نزاعاتٍ متقطعة وتستضيف عددًا كبيرً من النازحين يقدّر الموظفون أنهم يشكّلون حوالي 20% من السكان. وفي حين يتوفر لدى السكان إمكانية الاتصال بالإنترنت عبر الهاتف المحمول، غالبًا ما تكون سرعته غير كافية وينقطع بصورة متكررة. شاركت خمسون امرأة راشدة من المناطق الريفية والحضرية في البرنامج، وكانت نسبة أكبر بقليل منهن من المناطق الحضرية. كان حوالي نصف المشارِكات من النساء اللواتي يتولّين مسؤولية إعالة أسرهن. وعُقدت الجلسات مرتين في الأسبوع لمدة ساعتين لكل جلسة، وتم تزويد المشارِكات بهاتف ذكي لاستخدامه في المركز خلال الجلسات.

أشارت المشارِكات في البرنامج إلى زيادة بلغت أربعة أضعاف في المعرفة وارتفاع مستويات الثقة حيال العناصر العملية من المواطنة الرقمية (أي القدرة على استخدام الإنترنت بفعالية وأمان واحترام) التي تشمل على سبيل المثال تصفّح الإنترنت، وإدارة الحسابات بمسؤولية، وإدارة كلمات المرور، والاستراتيجيات المختلفة لدعم السلامة على الإنترنت. ورأت المشارِكات أن وصولهن إلى المعلومات والفرص يشكّل فائدةً كبيرةً تُفضي إلى تحوّل، وأشرن إلى المهارات الجديدة مثل كتابة السيرة الذاتية، والوصول إلى منصات الوظائف الجديدة، وبناء المهارات الإضافية من خلال برامج الشهادات.

لاحظت المشارِكات تحوّلًا كبيرًا في ثقتهن الرقمية وتفاعلهن عبر الإنترنت، حيث عزز البرنامج وجود مجتمع داعم بين المشارِكات، كما عزز التعاون وتبادل المعرفة. وامتدّت هذه الروح التعاونية إلى أفق تجاوزت البرنامج، والدليل على ذلك إقدام المشارِكات على مساعدة أسرهن وأصدقائهن على التعامل مع الأدوات الرقمية. وقالت إحدى المشارِكات:

> ***"تمكنّت من تقديم الدعم لشقيقتي، حيث ساعدتها في تنزيل التطبيقات وإنشاء حساب «جوجل» (Google) واستيعاب ممارسات السلامة عبر الإنترنت. وشعرتُ برضى لا يوصف عندما رأيت الزيادة في ثقتها في استخدام التكنولوجيا بأمان."***

تمكنّت إحدى المشارِكات الأخريات من الأمهات من التغلب على ترددها الأولي في ما يتعلق باستخدام الهاتف، كما أدت مشاركتها في البرنامج دورًا محوريًا في تغيير وجهات نظر زوجها وابنها الثقافية والدينية حول النساء والفتيات اللواتي يستخدمن الهواتف، وأفضى ذلك إلى جعل استخدام الهاتف المحمول أمرًا طبيعيًا داخل أسرتهم. وتوّج هذا التحول قرارُ شراء هاتف ذكي لابنتها، كما بدأت الأم وابنها الراشد مشروعًا تجاريًا لبيع بطاقات شحن بيانات الهاتف المحمول.

كانت النتيجة غير المتوقعة للبرنامج هي طلب المشارِكات التدرب على إصلاح الهواتف، حيث أوضحت النساء المشارِكات أنه في العادة، وفي حال تعطّل الجهاز (مثل تصدّع الشاشة أو تلف منفذ الشحن)، يضطررن إلى شراء هاتف جديد (غالبًا ما يكون باهظ التكلفة) أو إلى طلب الإذن للحصول على المساعدة من أحد الرجال في السوق ومنحه الوصول الكامل إلى أجهزتهن. وأثار ذلك المخاوف بشأن صور المشارِكات من دون النقاب (الموجودة على هواتفهن الشخصية) والتي يمكن استخدامها لابتزازهن. وطلبن لذلك تدريبهن على كيفية إصلاح الأجهزة، مما سيحسّن نتائج السلامة ويوفر لهن فرصة لكسب العيش. وتنظر لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) في إبرام الشراكات مع المعاهد الفنية المحلية، بالإضافة إلى فرص ربط تدريب الإلمام الرقمي بالتدريب على الأعمال التجارية الصغيرة.

في حين أدى برنامج الإلمام الرقمي إلى تعزيز القدرات العملية والتقنية لدى المشارِكات وإمكانياتهن على نطاقٍ أوسع، برز أيضًا بعض التحديات مثل عدم موثوقية الاتصال وانقطاع التيار الكهربائي وعدم امتلاك الأجهزة الشخصية. ويمثّل غياب الأجهزة المحمولة الشخصية لدى مجموعة فرعية من المشارِكات عقبةً محتملةً أمام استمرار المشاركة والتطبيق المستقل للمهارات المكتسبة بعد انتهاء البرنامج. ويمكن أن يحدّ ذلك قدرتهن على الوصول إلى الموارد عبر الإنترنت، والحفاظ على التواصل مع شبكة البرنامج، والاستفادة بالكامل مما تعلّمنه. لكن تبقى الأجهزة الممكن إعارتها متاحةً في «المساحة الآمنة» (Safe Space).

بناءً على المرئيات المكتسبة من تنفيذ المبادرة في اليمن، يمكننا تقديم عدة توصيات لمعالجة الفجوة الجندرية الرقمية في سياقات النزوح القسري.

1. ضمان الوصول العادل إلى الأدوات الرقمية

على الوكالات الإنسانية التي تنفّذ البرامج الافتراضية مراعاة العوائق التي تحول دون الوصول العادل، حيث تتدنى فرص وصول النساء والفتيات وكبار السن وسكان الريف إلى الأجهزة التي تعمل على الإنترنت وثقتهم الفنية. وينبغي استكشاف طرق لمعالجة هذه المسألة من خلال بناء المهارات الرقمية بصورةٍ تراعي الجندر. ويجب أن تشكّل السلامة عبر الإنترنت مكونًا أساسيًا في أي تدريب، ويتبين من مساحات التدريب المخصصة للسيدات فقط تحقيق نتائج إيجابية في هذا الصدد.

2. توفير أو إعارة الهواتف الذكية

تسمح إعارة الهواتف الذكية للمشاركين أو تنظيم مختبر كمبيوتر للمنظمات بالوصول إلى عدد أكبر من المشاركين من دون استنزاف الموارد على وهب الأجهزة. ويُمكّنها ذلك من خدمة المزيد من المجتمعات ويحفّز المشاركين على المشاركة بنشاط في التدريب. يُمكن مناقشة الاتفاقيات المتعلقة بالاستخدام المسؤول للأجهزة مع المشاركين لضمان مشاركة التوقعات بشأن الاستخدام، كما يجب النظر في الطرق التي تراعي الجندر لتسهيل هذا الوصول.

3. تضمين الرسائل حول المعايير الاجتماعية

يشكّل الارتقاء بالمهارات الرقمية لدى النساء والفتيات خطوةً مهمةً نحو تحقيق العدالة الرقمية، لكن قد تبقى عرضةً للحواجز الاجتماعية والثقافية. فيمكن للبرامج أن تراعي تضمين رسائل مستهدفة حول المعايير الاجتماعية بشأن استخدام التكنولوجيا. ومن الأمثلة على ذلك نهج «التكنولوجيا لأجل الأسر» (Tech4Families)، وهي مبادرة دولية لتحقيق الوصول المتكافئ أُطلقت عام 2019 والتي تهدف إلى سد الفجوة الجندرية الرقمية في شمال نيجيريا من خلال وسائل الإعلام والتدريب على المهارات والتعلم القائم على الأسرة.

4. الربط بين الإلمام الرقمي والأنشطة الأخرى

يمكن أن يشكّل الإلمام الرقمي نقطة انطلاق للعديد من الخدمات والتدخلات الأخرى. فعلى سبيل المثال، طلبت المشارِكات في برنامج اليمن للإلمام الرقمي تدريبًا إضافيًا على إصلاح الهواتف المحمولة.

5. استكشاف طرق لتعزيز الشمولية

يتم عادةً تصميم برامج الإلمام الرقمي بافتراض أن المستخدمين لديهم مهارات أساسية في القراءة والكتابة والحساب. ويستثني ذلك الفئات السكانية التي تفتقر إلى هذه المهارات. إلا أن هناك منتجات يمكن الاستعانة بها في التدريب على الإلمام الرقمي وتساعد على التغلب على هذه الحواجز، ومنها تطبيق «آكشن بلوكس» (Action Blocks)[12] من «جوجل» (Google) الذي يسهّل الإجراءات الروتينية للمستخدمين باستخدام أزرار قابلة للتعديل تظهر على الشاشة الرئيسية، حيث يمكن أن تُستخدم الرموز على الشاشة لتنفيذ إجراءات مسبقة الإعداد.

عندما يقترن التدريب على الإلمام الرقمي بنهجٍ يراعي الجندر وأولويات السلامة، يمكن أن يحمي قدرة النساء والفتيات على ممارسة حقوق الإنسان الخاصة بهن، وتوسيع نطاق وصولهن إلى المعلومات، وزيادة شعورهن بالقدرة على التصرف، وأن يؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر استنارة. ويوفر الإلمام الرقمي مسارً لتعزيز الإدماج الرقمي ويساهم بشكلٍ كبير في تقدّم المجتمع نحو المساواة الجندرية من خلال سدّ الفجوة الرقمية وتمكين النساء والفتيات من المشاركة بنشاط في العصر الرقمي.

كريستي كرابتري (Kristy Crabtree)
مستشارة أولى للابتكار الرقمي، لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)
kristy.crabtree@rescue.org
حساب X: @kristycrabtree

رنا عبادي
مسؤولة نظام إدارة معلومات العنف القائم على الجندر، لجنة الإنقاذ الدولية (IRC)
rana.obadi@rescue.org

1. *bit.ly/state-of-mobile-internet-connectivity*
2. *www.gsma.com/r/gender-gap/*
3. *bit.ly/safety-planning-technology*
4. *كرابتري، ك. (Crabtree, K.). (2020). أين النساء؟ كيفية تصميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشمل النساء والفتيات في السياقات الإنسانية. (Where are the women? How to design information and communication technology to be inclusive of (women and girls in humanitarian settings في م. ن. إسلام (M. N. Islam) (محرر)، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الخدمات الإنسانية (Information and communication technologies for humanitarian services) (ص 7-24). مؤسسة الهندسة والتكنولوجيا (Institute of Engineering and Technology) (غير متاح عبر الإنترنت)*
5. *bit.ly/gender-digital-divide*
6. *bit.ly/rescue-digital-literacy*
7. *bit.ly/womens-and-girls-safe-spaces*
8. *unfpa-yemen-2023/bit.ly*
9. *bit.ly/worldbank-yemen-overview*
10. *bit.ly/health-wash-yemen*
11. *www.signpost.ngo/*
12. *bit.ly/google-play-action-blocks*

حبال الحياة الرقمية: التصدي للعنف القائم على الجندر في أوكرانيا

تأليف **لالا زينكيفيتش (Lala Zinkevych)**

ظهرت في أوكرانيا موجة جديدة من الخدمات الرقمية لمساعدة السكان النازحين المعرضين للعنف المرتبط بالنزاع وللعنف المنزلي. وتتناول هذه المقالة نقاط القوة والضعف في هذه المنصات المبتكرة.

مع استمرار الحرب في أوكرانيا، أصبح العنف القائم على الجندر مصدر قلقٍ كبير، بالأخص للنساء اللواتي يواجهن النزوح. وأصبح العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والعنف المنزلي والإتجار بالبشر أكثر انتشارًا في سياقٍ تشكّل فيه النساء غالبية السكان النازحين.[1]

كان العنف القائم على الجندر قضية سائدة بالفعل في أوكرانيا، وقد تفاقمت مخاطره منذ بداية الحرب. ففي النصف الأول من عام 2023، أبلغت الخدمات الاجتماعية الوطنية (National Social Services) عن زيادة بلغت الضعفين تقريبًا في الخدمات المقدمة للناجيات والناجين من العنف القائم على الجندر. وتزايدت المخاوف بشأن الإتجار والاستغلال والانتهاك الجنسيين، لا سيما عند المعابر الحدودية وفي أماكن إقامة اللاجئين. ومن المتوقع أن يحتاج ما يقدر بنحو 2.5 مليون[2] شخص (83% منهم هم من النساء والفتيات) إلى الخدمات المتعلقة بالعنف القائم على الجندر في عام 2024.

يضع الطلب المتزايد بسرعة ضغطًا كبيرًا على خدمات الحماية من العنف القائم على الجندر والمتخصصة فيه في البلاد.[3] وعلى الرغم من أن نظام الوقاية من العنف القائم على الجندر والاستجابة له في أوكرانيا قد أحرز تقدمًا كبيرًا في العقد الماضي، لا تزال الخدمات المتخصصة تواجه تحدياتٍ عدة. فلا يزال العديد من الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية يفتقرون إلى الوصول إلى الخدمات للناجيات والناجين من العنف القائم على الجندر. ففي عام 2023، أفادت[4] نسبة 27% من الأسر في المنطقة الشرقية التي تأثرت بشدة بالأعمال القتالية والنزوح بعدم توافر الخدمات للناجيات والناجين من العنف القائم على الجندر.

ويزداد الوصول إلى الخدمات المتخصصة ذات الصلة بالعنف القائم على الجندر تعقيدًا بسبب نقص الموظفين، لا سيما في الوظائف ذات الأهمية المحورية مثل علماء النفس والأخصائيين الاجتماعيين والموظفين القانونيين. بالإضافة إلى ذلك، يكافح ملايين الأوكرانيين في الأراضي التي يحتلها الاتحاد الروسي مؤقتًا من أجل الوصول إلى خدمات الحماية والإمدادات المنقذة للحياة.

تنشأ التحديات أيضًا على المستوى الفردي، حيث لا يزال الإبلاغ عن العنف ضد النساء والفتيات متدنٍ للغاية نتيجة الوصم والقوالب النمطية المرتبطة بالجندر وثقافة الصمت. ويميل العديد من الناجيات والناجين من العنف القائم على الجندر إلى تجنب الإبلاغ خوفًا من الكشف عن هويتهن/م والتعرض لعواقب إضافية من قبل الجناة.

النُهُج والحلول الرقمية

تم استخدام الخدمات الرقمية بالفعل على نطاقٍ واسع للتعامل مع فرار الأوكرانيين من الصراع. ومن أبرز الأمثلة على ذلك هو تطبيق الهاتف الذكي Diia[5] الذي يضم أكثر من 19 مليون مستخدم اعتبارًا من عام 2023 (يستخدمه 70% من جميع الأوكرانيين الذين يحملون هواتف ذكية)، وهو أداة رقمية لحفظ النسخ الإلكترونية لأكثر من 117 وثيقة حكومية أوكرانية رسمية توازي قانونًا النسخ الورقية.

تم إنشاء المنصة في البداية لتسهيل الوصول إلى الخدمات العامة وتمكين الحكومة من الوصول إلى مواطنيها في المناطق النائية والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وقد أثبتت المنصة أيضًا أنها مفيدة للنازحين والفئات الضعيفة من السكان ممن ليس لديهم نسخ ورقية من الوثائق المهمة. وأدت

البنية التحتية الرقمية في المنطقة دورًا حاسمًا في التخفيف من التحديات التي يواجهها الأوكرانيون النازحون، مع دمج الأدوات الرقمية في كل مرحلة من مراحل عملية المساعدة، بما في ذلك خدمات الحماية.[6]

ساعد صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)[7] الحكومة الأوكرانية في بناء نظام الخدمات المتخصصة للعنف القائم على الجندر لأكثر من عقدين من الزمن. ومنذ بداية الحرب، عمل الصندوق (UNFPA) مع الحكومة الأوكرانية لتطوير حلول رقمية لتدعيم النظام الحالي للخدمات المتخصصة للعنف القائم على الجندر. تستكمل كل أداة من الأدوات المطوّرة النظام بطريقةٍ فريدة من نوعها من خلال 1) تزويد الناجيات والناجين من العنف القائم على الجندر بالمعلومات في الوقت المناسب حول خدمات العنف القائم على الجندر المصممة خصيصًا لمراعاة احتياجاتهم وتنقلهم، و2) توفير المساعدة النفسية الطارئة والتي تراعي سرية الهوية داخل الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة وتلك الخارجة عن سيطرتها مؤقتًا، و3) ضمان الاتصال السري مع الشرطة الوطنية وخدمات الطوارئ في الحالات التي يوجد فيها تهديد وشيك بالعنف.

موقع Aurora

يعمل موقع Aurora[8] كأداة منقذة للحياة تمنح الناجيات والناجين من العنف المرتبط بالنزاع، بما في ذلك العنف الجنسي، إمكانية الوصول إلى خدمات آمنة ومجانية وتراعي سرية الهوية بصف النظر عن الموقع (سواء كان داخل أوكرانيا أو في الخارج أو في المناطق الخارجة مؤقتًا عن سيطرة الحكومة). ويهدف الموقع بشكلٍ أساسي إلى تقديم الدعم المتخصص في العلاج النفسي للناجيات والناجين باستخدام علاج إزالة الحساسية وإعادة المعالجة عن طريق حركة العين (EMDR)، بالإضافة إلى العلاج السلوكي المعرفي المراعي للصدمات، وهو أداة فعالة للغاية للتعامل مع حالات الصدمة. وتقدم المنصة أيضًا خدمة الاستشارات عبر الإنترنت أو الهاتف مع متخصصين في الصحة الإنجابية والقانون والحماية. وقد تم دمج موقع Aurora بشكلٍ فعال في نظام الاستجابة الشامل من خلال التعاون مع شبكات مماثلة مثل مراكز إغاثة الناجيات والناجين وبرامج إعادة التأهيل.

بالإضافة إلى ذلك، تسهّل المنصة الإحالات من وإلى الخدمات الأخرى. ويمكن للمستخدمين الحفاظ على سرية هويتهم إذا كانوا يفضلون ذلك.

بعد التقدم بطلب على منصة Aurora، يمكن مساعدة الناجي(ة) من قبل منسّق يعمل بناءً على طلبات الناجيات والناجين وموافقتهن/م. ويكون المنسق مؤهلًا لتقييم الاحتياجات ويمكن أن يقدّم المشورة الإضافية بحسب الحاجة. وبمجرد إتمام هذه العمليات، يمكن إجراء الإحالات لمساعدة الناجي(ة) على التعامل مع الخدمات المتاحة وتجنّب تكرار الصدمة وتعزيز فعالية المساعدات المقدمة. والجدير بالذكر أن منصة Aurora ترحّب بالناجيات والناجين من خلفياتٍ مختلفة، ولو أن معظمهم من النساء ويمثلن أكثر من 90% من المجموع. وتقع غالبية المستخدمين ضمن الفئة العمرية المتراوحة بين 18 و39 عامًا. واعتبارًا من تشرين الثاني/نوفمبر 2023، أفاد 82% من مستخدمي منصة Aurora أنهم تعرّضوا للعنف الجنسي، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. ويستخدم ما يقرب من ربع المستخدمين الخدمة من الخارج. ويأتي معظم الطلبات الواردة من داخل البلاد من مناطق مكتظة بالسكان مع كثافة عالية من النازحين داخليًا، بما في ذلك كييف وأوديسا وميكولايف.

منصة إغاثة الناجيات والناجين (Survivors Relief Platform)

تُعدّ منصة إغاثة الناجيات والناجين (Survivor Relief Platform)[9] المنصة الأولى عبر الإنترنت في أوكرانيا التي توفر المعلومات المؤكدة والشاملة حول الخدمات المتخصصة والمنقذة للحياة للأشخاص المتضررين من الحرب والنزوح. وتُساعد هذه المنصة المواطنين المتنقلين على التواصل بسرعة مع الخدمات اللازمة للحصول على الدعم الاجتماعي والقانوني والإنساني والنفسي المجاني والمراعي للسرية من خلال روبوتات الدردشة والخطوط الساخنة والاستشارات خارج الإنترنت وعبر الإنترنت من مقدمي الخدمات المعتمدين.

تهدف المنصة إلى توليد بيئة ثقة بين الأفراد المتضررين ومقدمي الخدمات، في حين يمثّل الدعم المهني الشامل الخطوة الأولى نحو تحقيق العدالة.

فبعد تلقي المساعدة، قد يكون الناجون والناجيات على استعداد للاتصال بوكالات إنفاذ القانون لتوثيق حالات العنف الجنسي التي يستخدمها المحتلون كسلاح ضد السكان المدنيين ومحاسبة الجناة في المستقبل. وإن المنصة مصممة ليس للأفراد المتضررين فحسب، ولكن أيضًا لأخصائيي الحماية الاجتماعية. وتمكّن الأخصائيين الاجتماعيين من الوصول إلى مجموعة أوسع بكثير من الأشخاص المتضررين من الحرب والنزوح مع لتوفير الدعم الاجتماعي لهم.

تستكمل هذه الأداة مبادراتٍ أخرى مماثلة مثل منصة Aurora ومراكز إغاثة الناجيات والناجين الحضورية. وهناك خطط لإضافة ميزات حول البحث عن وظائف والتمكين الاقتصادي وتعليم الأطفال.

تطبيق Kryla («الأجنحة»)

تطبيق Kryla[10] هو تطبيق عبر الهاتف المحمول مصمّم لمساعدة النساء اللواتي يتعرضن للعنف القائم على الجندر بصرف النظر عن موقعهن داخل الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. يقدّم المساعدة والدعم في حالات الطوارئ لهؤلاء النساء حتى أثناء تنقلهن

صُمّم هذا التطبيق ليكون رزنامةً للحيض مع ميزة مخفية تسمح للمستخدمات بالاتصال بالشرطة الوطنية الأوكرانية والوصول إلى المعلومات حول خدمات الطوارئ. وللتّمكن من القيام بذلك، يجب على المستخدمات التسجيل في الخدمة وتفعيل ميزة تحديد الموقع الجغرافي. وصُمّم التطبيق أيضًا بطريقة تجعله غير ملحوظ تمامًا للمعتدي، مما يسمح للنساء بتثبيته على هواتفهن الذكية من دون خوف. يتتبع الجزء المفتوح من التطبيق الدورة الشهرية ويتنبأ بالإباضة. وبإمكان المستخدمات الضغط على رمز الأجنحة لمدة ثلاث ثوانٍ للوصول إلى الميزة المخفية التي تتضمن زرًا للاتصال بالشرطة والمعلومات المفيدة وجهات الاتصال لخدمات الدعم الأخرى. لم يتم الكشف عن اسم التطبيق بالأوكرانية حفاظًا على سلامة المستخدمات. ويمكن تنزيله من كل من جوجل بلاي (Google Play) وآب ستور (App Store).

يسهّل التطبيق تقديم المساعدة للنساء اللواتي لا يستطعن الاتصال بالشرطة بسبب الإعاقات في النطق أو السمع أو غيرها من الإعاقات، أو سيطرة المعتدي الكاملة على حياتهن الشخصية، أو نقص الأموال اللازمة لإجراء المكالمات، أو عقبات مماثلة. تشمل المزايا الرئيسية للتطبيق أنه يسمح بالتواصل المباشر مع الشرطة من خلال زر الاستغاثة والتحديد التلقائي لموقع الناجيات من العنف القائم على الجندر من خلال ميزة تحديد الموقع الجغرافي.

تنشر وزارة الداخلية وصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) المعلومات حول التطبيق على النساء اللواتي يحتجن إليه من خلال مراكز إغاثة الناجيات وقادة المجتمع المضيف والشخصيات المؤثرة. ومنذ إطلاق التطبيق في آب/أغسطس 2022، تم تنزيله من قبل أكثر من 34 ألف مستخدمة ويتمتع بتصنيف مرتفع (4.6 من أصل 5) في آب ستور (App Store)

النجاحات

إقبال المستخدِمات والمستخدمين

نجحت الأدوات الرقمية الموضحة أعلاه من حيث إقبال المستخدِمات والمستخدمين، وزادت من القدرة الاستيعابية المؤسسية لنظام الدولة من حيث تقديم الخدمات المتخصصة في العنف القائم على الجندر

التكامل مع الخدمات القائمة

تم دمج هذه الحلول مع نظام الدولة القائم المخصص للاستجابة للعنف القائم على الجندر بصفتها امتدادً للخدمات القائمة. وسمحت السرعة التي تم بها تقديم هذه الخدمات عبر الإنترنت وتكاملها مع البنية التحتية المادية القائمة، مثل الملاجئ ومراكز الرعاية النهارية وغرف الأزمات والخطوط الساخنة، بمساعدة الأشخاص المتنقلين على الحصول على المعلومات والمساعدة الشاملة كلما احتاجوا إليها، وحتى أولئك الذين يقيمون في مناطق خارجة مؤقتًا عن سيطرة الحكومة.

الوعي العام

تم دمج هذه الأدوات بشكلٍ فعال في منصة «كسر الحلقة» Break the Circle التي توفر المعلومات على مستوى البلاد والتي اكتسبت انتشارًا كافيًا لدى الجمهور الأوسع نطاقًا على مدى السنوات القليلة الماضية وضمنت الدعم والترويج الحكوميين.

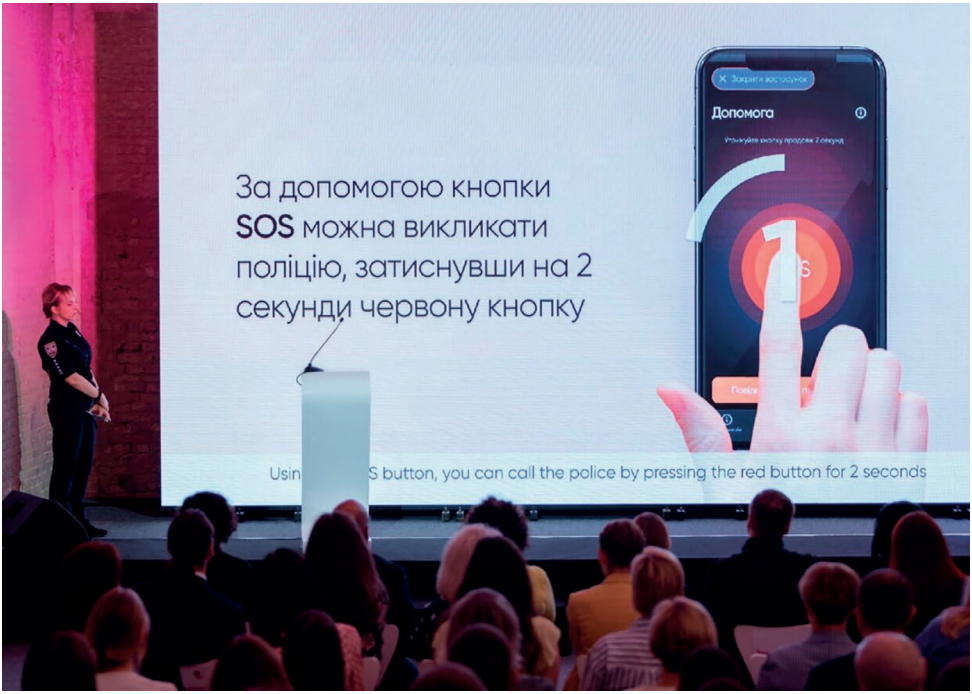

عرض لاستخدام تطبيق Kryla مع كاترينا بافليتشينكو (Kateryna Pavlichenko)، نائبة وزير وزارة الشؤون الداخلية لأوكرانيا. حقوق الصورة: أندري كريكيك (Andriy Krepkikh)/صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

التحديات

هناك بعض العوامل التي قد تحد من فعالية هذه الأدوات.

القدرة على الاتصال

قد يتسبب ضعف الاتصال بالإنترنت وبخدمات الهاتف المحمول بإضعاف توفير الخدمات، وقد يطرح التقدّم بطلب للحصول عليها مخاطر محتملة على الناجيات والناجين، بالأخص في المناطق الخارجة عن سيطرة الحكومة الأوكرانية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يشكل النقص في الأجهزة الرقمية وضُعف الإلمام الرقمي عائقًا أمام استخدام الأدوات، وبالأخص لدى كبار السن.

غياب التبليغ الكافي

قد لا يقوم الناجون والناجيات بتبليغ المسؤولين عن حالات العنف في الوقت المناسب. ففي الكثير من الحالات، يسعى الناجون والناجيات أولًا للحصول على المساعدة من منظمات المجتمع المدني لتلقي المساعدات الإنسانية والخدمات الطبية وخدمات المساعدة القانونية الأساسية لاستعادة وثائقهم والحصول على المزايا والاستحقاقات الاجتماعية. ولا يكشف العديد من الناجين والناجيات عن تجاربهم إلا بعد فترة طويلة وبعد حصولهم على الدعم النفسي والاجتماعي وشعورهم بالأمان.

عدم القدرة على الترويج

لا يمكن الترويج للحلول الرقمية ذات وظائف الإبلاغ الخفية علنًا من خلال القنوات الإعلامية. ولذلك، من الضروري وضع استراتيجيات ترويجية أكثر تطوّرًا حتى تشعر النساء بالأمان من خلال وجود هذه الحلول على هواتفهن.

الاستنتاجات والخطوات المستقبلية

توضح مجموعة الأدوات الرقمية المذكورة في المقالة إمكانات التكنولوجيا من حيث تعزيز جهود الحماية من العنف القائم على الجندر. فيمكن أن يكون استخدام هذه الأدوات في أوكرانيا خلال واحدة من أكبر أزمات النزوح في أوروبا بمثابة حالة تجريبية لمجموعة من حلول تقديم خدمات العنف القائم على الجندر. تتميز هذه الأدوات بإمكانية نسخها في مناطق وسياقات أخرى مع المستوى الكافي من التكنولوجيا وتطوير خدمات الهاتف المحمول.

ينبغي اتخاذ الخطوات التالية لضمان إمكانية استخدام التكنولوجيا بفعالية لمعالجة العنف القائم على الجندر، لا سيما في ظروف النزاع العسكري والنزوح.

المخاوف ذات الصلة بالسلامة والخصوصية

يجب أن يُعطي أي حل الأولوية لسلامة الناجيات والناجين وخصوصيتهم. ويجب إخفاء الأسماء من أي معلومات يتم جمعها حتى لا يتمكن أي شخص من الوصول إلى معلومات حساسة أو تسمح بالتعرف على صاحبها. ومن المهم أيضًا النظر مليًّا في كيفية تخزين البيانات وملكيتها وإدارتها. فيجب أن يتضمن أي حل تكنولوجي آليةً لربط الناجيات والناجين بالأخصائيين المدرّبين لتعظيم سلامتهم ومراعاة المسائل ذات الصلة بجودة الاتصال بالإنترنت وإمكانية الوصول إليه. ويجب أن تشارك النساء الناجيات في إعداد أي حل لضمان تحقيق أفضل نتيجة ممكنة.

الحلول المجزَّأة والقابلة للتكييف:

من المهم خلال تطوير الحلول مراعاة النُهُج مفتوحة المصدر والمجزَّأة التي يمكن تعديلها وفقًا للاحتياجات المحددة الخاصة بسياقٍ معيّن. فيتيح ذلك المرونة في التكييف بحسب الحاجة. ومن المهم أيضًا تحديد وتقييم قدرات الشركاء المحليين، إذ يساعد ذلك على تحديد الخدمات المناسبة والكشف عن المجالات التي تحتاج إلى الدعم في تعزيز قدرتهم على الاستجابة بشكلٍ أفضل للعنف القائم على الجندر.

ضمان الشمولية

من الضروري مراعاة عمر المستخدمين وخلفيتهم ومستوى إلمامهم الرقمي لدى إدخال الحلول الرقمية. فيمكن لاستخدام الحلول الرقمية يمكن أن يعمّق الفجوة الرقمية ما لم تتم مراعاة إمكانية الوصول إليها منذ البداية. وفي هذا السياق، يجب النظر في الحلول الشاملة التي تراعي احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقات والمعرفة المحدودة بالتكنولوجيا.

لالا زينكيفيتش (Lala Zinkevych)
مستشارة في مسائل السياسة الجندرية ومكافحة العنف القائم على الجندر، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في أوكرانيا
linkedin.com/in/lala-zinkevych/

المساهمون في المقالة:

قسطنطين بويتشوك (Kostiantyn Boichuk)
محلل لبرنامج مكافحة العنف القائم على الجندر

أولغا تشوييفا (Olga Chuyeva)
أخصائية في الاستجابة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)،

أولسكندر داشوتين (Oleskandr Dashutin)
مساعد برنامج الاستجابة للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع،

نينا باغرايفيا (Nina Bagraeva)
أخصائية اتصالات،

صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) في أوكرانيا

1. *اعتبارًا من كانون الأول/ديسمبر 2023، كانت نسبة 59% من أصل 3.7 مليون شخص نازح داخليًا من النساء. وبالمثل، كانت نسبة 93% من أصل 4.5 مليون عائد إلى البلاد ونسبة 88% من أصل 6.5 مليون لاجئ مقيم خارج أوكرانيا مؤلفة من النساء أيضًا.*
2. *bit.ly/ukraine-plan*
3. *bit.ly/ukr-gender-based-violence*
4. *bit.ly/msna-gender-focus*
5. *diia.gov.ua/*
6. *bit.ly/ukraine-launches-e-service-idp*
7. *ukraine.unfpa.org/en*
8. *avrora-help.org.ua/home*
9. *www.help-platform.in.ua./*
10. *bit.ly/infotech-wviolence*

السلامة والكرامة والكفاءة ودور المنصات الرقمية في المساعدة القانونية

تأليف **امير شيوا (Amir Shiva)**

بإمكان منصات المساعدة القانونية الرقمية المخصصة للسكان النازحين تحقيق تغيير جذري. تناقش هذه المقالة تجربة المجلس النرويجي للاجئين في تنفيذ منصة المساعدة القانونية الرقمية، وتنظر في الاعتبارات الأخلاقية ذات الصلة.

تؤدي المساعدة القانونية دورًا حاسمًا في حماية حقوق السكان النازحين وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية في السياقات الإنسانية. لكن غالبًا ما تكون إمكانية الوصول إلى مقدمي الخدمات القانونية المتاحة للنازحين محدودة. وفي كثير من الحالات يكون المحامون الذين تُوظفهم المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة هم الخبراء الوحيدين في هذا المجال القانوني المتخصص المتوفرين في البلدان المتضررة من النزاعات.

ونظرًا لارتفاع طلب السكان المستهدفين على المساعدة القانونية المقدمة في الوقت المناسب، والاعتماد الكبير على المهنيين المؤهلين، تشكل برامج المساعدة القانونية خيارًا محتملًا رئيسيًا للتحول الرقمي. لكن الطبيعة الحساسة لتدخلات المساعدة القانونية تتطلب التزامًا قويًا بمبادئ "عدم الإضرار". ويكمن التحدي في تحقيق التوازن بين الحاجة الملحة إلى حلول رقمية مؤثرة من جهة وضرورة التعامل مع هذه التدخلات بأقصى قدر من العناية والاهتمام بالاعتبارات الأخلاقية من جهة أخرى.

أطلق المجلس النرويجي للاجئين منصة مساعدة قانونية رقمية تحت اسم كوبلي (KOBLI)[1] لتمكين النازحين من الوصول إلى المعلومات القانونية الدقيقة في الوقت المناسب عبر الإنترنت، وتتضمن المنصة مجموعة من الأدوات المصممة خصيصًا لدعم المساعدة القانونية في الأوضاع الإنسانية، وقد طورها فريق المعلومات والمشورة والمساعدة القانونية (أي برنامج المساعدة القانونية التابع للمجلس النرويجي للاجئين). هذا وتستطيع برامج المساعدة القانونية استخدام هذه الأدوات الرقمية لإنشاء وجود

إعلان لتطبيق كوبلي. حقوق الصورة: المجلس النرويجي للاجئين

لها عبر الإنترنت من خلال تطبيقات الهاتف المحمول ووسائل التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية وتطبيقات المراسلة.

تحتوي منصة كوبلي على قسم مخصص للموظفين وقسم مخصص للمستفيدين، ويمكن للعاملين في مجال المساعدة القانونية استخدام القسم المخصص للموظفين من أجل تنظيم المحتوى وتطويره ومراجعته ونشره بتنسيقات مختلفة (مثل روبوتات الدردشة والأسئلة الشائعة ومسارات التوجيه)، بينما يسمح قسم المستفيدين للاجئين باستكشاف السيناريوهات القانونية والتعامل مع روبوتات الدردشة وتتبع تقدمهم ضمن أدوات المساعدة الذاتية التفاعلية.

بعد رحلة مكثفة شملت التصميم وتطوير البرمجيات واختبارها، تم تجريب منصة كوبلي لأول مرة في لبنان

في عام 2023 ثم في أوكرانيا والأردن. وتوفر الرؤى المكتسبة من تجربة لبنان دروسًا قيمة حول كل من الفرص والمخاطر المرتبطة بالتحول الرقمي لبرامج المساعدة القانونية في السياقات الإنسانية.

قدرة الوصول التي تتمتع بها منصات المساعدة القانونية الرقمية

يوفر تحويل خدمات المساعدة القانونية إلى خدمات رقمية فُرصة مميزة للجهات الفاعلة الإنسانية لمضاعفة تأثيرها من خلال توسيع نطاق عملها وإزالة الحواجز أمام الوصول إلى الخدمات وتعزيز التواصل في الوقت المناسب.

تشمل الطرق التقليدية لتوفير المعلومات،[2] التي تعتمدها فرق المساعدة القانونية التابعة للمجلس النرويجي للاجئين، سفر الموظفين أو المتطوعين شخصيًا إلى المراكز المجتمعية والمساجد والكنائس لعقد جلسات إعلامية جماعية لصالح 20 إلى 40 شخصًا في كل مرة. وبالمقارنة، وصلت منصة كوبي في لبنان إلى ما يقدر بنحو[3] 75,000 شخص فردي من خلال موقعها الإلكتروني خلال 12 شهرًا و15,000 فرد من خلال قناة واتساب الخاصة بها خلال ستة أشهر.

في مجال تطوير الويب، يُعتبر المستخدم الذي تستغرق زيارته أكثر من دقيقة واحدة مستخدمًا نشطًا. ويقضي زوار كوبلي في لبنان في المتوسط 2.5 دقيقة على الموقع الإلكتروني ويستكشفون خمس صفحات ثم يعودون إلى المنصة ثلاث مرات، مما يشير إلى تفاعل مستمر. كما وجد استطلاع هاتفي أجري مع أكثر من 500 مستخدم لمنصة كولبي في لبنان أن 99% من المستخدمين راضون عن المعلومات القانونية المقدمة على المنصة وسيوصون الآخرين بها. تشير هذه المقاييس إلى مشاركة نشطة وتفاعل المستخدمين عبر الإنترنت وتؤكد أن السكان المستهدفين يتقبلون النهج الرقمي بشكلٍ إيجابي.

التحديات المرتبطة بإمكانية الوصول

على الرغم من قدرة المساعدة القانونية الرقمية على تحقيق وصول واسع النطاق، تُتاح هذه الخدمة فقط للأفراد الذين يمتلكون الحد الأدنى من المعرفة التقنية والوصول إلى الإنترنت وجهازًا رقميًا مثل هاتف ذكي، وقد لا تتوفر هذه الشروط لدى أعداد كبيرة من الأشخاص في سياق النزوح. لكن قد لا تظهر أهمية هذه الحقيقة الجوهرية نظرًا لكثرة التقارير التي تؤكد على زيادة العدد الإجمالي للأشخاص الذين تم الوصول إليهم بعد اعتماد الأنماط الرقمية. وبالتالي ثمة خطر من استبعاد السكان الأكثر ضعفًا في كثير من الأحيان، وهم سكان لا يمتلكون إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات أو لا يكونون ملمين بها.

وفي حين أن الأدوات الرقمية توفر وصولًا قيمًا إلى الدعم القانوني، من الأهمية بمكان النظر في عدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيات وإمكانية الاتصال بالإنترنت بين الأفراد النازحين، ويتطلب هذ الاعتبار تصميم برنامج تكّمل فيه الأساليب الرقمية والأساليب الشخصية بعضها البعض.

في المجلس النرويجي للاجئين، تتضمن الاستراتيجية استخدام الأساليب الرقمية لمعالجة القضايا القانونية الأقل تعقيدًا التي يواجهها الأفراد الأقل ضعفًا. ويهدف ذلك إلى إعادة توجيه تركيز موظفي المجلس نحو التحديات القانونية الأكثر تعقيدًا التي يواجهها الأشخاص الأكثر ضعفًا. في هذا السياق، تُتيح تقييمات الملاءمة التقنية اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن دور كل نمط من أنماط الخدمة في برنامج المساعدة القانونية. وتسترشد هذه التقييمات باعتبارات الوصول والمعرفة والتفضيلات بين السكان المستهدفين.

تأثر مشروع كوبلي التجريبي في لبنان بشدة بتقييم الملاءمة التقنية الذي تم إجراؤه مسبقًا. وأظهر الاستطلاع أنه في حين أن أكثر من 90% من اللاجئين لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، إلا أن 38% فقط من المستجيبين فضلوا تلقي المعلومات القانونية من خلال الإنترنت بينما فضل آخرون طرق الحضور الشخصي أو الهاتف، وذكر 63% أنهم مرتاحون لاستخدام الإنترنت. ويُذكر أيضًا أنه من بين أولئك الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الإنترنت، تمتع 50% فقط من المستجيبين بإمكانية الوصول الكامل بينما تمكن 42% فقط من استخدام تطبيق واتساب. وعلى هذا النحو يستخدم فريق المعلومات والمشورة والمساعدة القانونية في لبنان منصة كوبلي كوسيلة

مكمّلة لأساليب المساعدة الشخصية وخط المساعدة الهاتفي. كما أُطلقت قناة كوبلي على واتساب بعد أربعة أشهر من الموقع لاستيعاب أولئك الذين يتمتعون بإمكانية الوصول إلى واتساب فقط.

تتطلب المُقاربة الرقمية بذل جهد استباقي لجذب جمهور متنوع. وفي حين كشف استطلاع الملاءمة التقنية المنفذ قبل الإطلاق[4] عن مستويات مماثلة من الوصول إلى التكنولوجيا ومعرفة القراءة والكتابة بين الذكور والإناث، إلا أن البيانات الديموغرافية لزوار المواقع عبر الإنترنت أظهرت تحيزًا ملحوظًا تجاه الزوار الذكور حيث كان 72.5% من المستخدمين من الذكور في يناير 2023. أثار هذا الاختلال قلقًا بغض النظر عمّا إذا كان ناتجًا عن التحيز في الحملات الإعلانية عبر الإنترنت على منصات مثل فيسبوك وغوغل، أو أنه نتج ببساطة لأن محتوى كوبلي جذب الذكور أكثر من الإناث. عالجنا هذا الأمر من خلال تنفيذ إعلانات تستهدف الجمهور من الإناث، وبالتالي بحلول شهر نوفمبر 2023، أصبح التوزيع بين الجنسين بين زوار المواقع أكثر توازنًا حيث تم تسجيل نسبة 51% من الذكور و49% من الإناث. وتحققت تحسينات مماثلة لفئات اللاجئين غير الممثلة بشكلٍ كافٍ في مناطق جغرافية معينة.

كيف يمكن للمنصات الرقمية دعم السلامة والكرامة

يمكن أن يؤدي التحول الرقمي لخدمات المساعدة القانونية دورًا رئيسيًا في التخفيف من بعض المخاوف المتعلقة بالسلامة والكرامة. وقد يشكل هذا التحول بديلًا آمنًا، لا سيما عندما تؤثر مخاطر السلامة، مثل نقاط التفتيش أو نقص الوثائق المدنية أو القيود الأخرى المرتبطة بالسفر إلى مرافق الخدمات الإنسانية، على الأفراد النازحين أو عندما تظهر مصادر إزعاج كبيرة مثل وقت السفر الطويل للوصول إلى مرافق الإغاثة.

علاوة على ذلك، قد تشكل الأدوات الرقمية وسيلة فعالة للمنظمات الإنسانية لمكافحة المعلومات المضللة، خاصة وأن الإنترنت غالبًا ما تكون أرضًا خصبة لمثل هذا المحتوى، كما أنها قد تمكن نشر المعلومات المهمة والدقيقة في الوقت المناسب للمجتمعات. ومن خلال الاستفادة من الأدوات الرقمية، يمكن للجهات الفاعلة في المجال الإنساني معالجة انتشار المعلومات الخاطئة والتصدي لها بشكل فعال، مما يحسن المشهد العام للمعلومات ويمكّن تقديمها في الوقت المناسب وبطريقة مستهدفة.

أخيرًا يمكن أن تقدم الطبيعة المجهولة للمنصات الرقمية في المساعدة القانونية ميزة كبيرة بالنسبة للفئات المهمشة، لا سيما تلك التي تواجه ظروفًا قد يؤدي فيها طلب المساعدة إلى وصمة العار أو مخاطر إضافية. على سبيل المثال قد يخشى الأفراد الذين يسعون للحصول على مساعدة قانونية لإجراءات الطلاق الرفض الاجتماعي أو الانتقام أو الضرر المحتمل إذا تم اكتشاف أفعالهم. بالإضافة إلى ذلك، ثمة وصمة عار في بعض السياقات ترتبط بتلقي المساعدة من المنظمات غير الحكومية الآتية من الشمال العالمي. لذلك، تُوفر السبل الرقمية مستوى من السرية والخصوصية يكون غير ممكن دائمًا في التفاعلات التقليدية وجهًا لوجه. ويمكن للأفراد الوصول إلى المساعدة القانونية من دون الكشف عن هويتهم عبر الإنترنت، وبالتالي طلب المساعدة الأساسية من دون الخوف من أن يتم التعرف عليهم أو الحكم عليهم داخل مجتمعاتهم. ويشجعهم إخفاء الهوية هذ ويمكّنهم من اتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين الدعم القانوني، وضمان سلامتهم أثناء تلبية احتياجاتهم القانونية.

المخاطر: الدقة والسلامة والكرامة في خدمات المساعدة القانونية الرقمية

في حين أن برامج المساعدة القانونية الرقمية تعالج بعض مخاطر السلامة المرتبطة بالخدمات المادية، تطرح أيضًا مجموعة من المخاطر ذات الصلة. فالانتشار الواسع للأدوات الرقمية وسرعتها مفيدان لتضخيم أثر المعلومات القيّمة، ولكن يمكنهما بالمثل تضخيم أثر الأخطاء وحالات عدم الدقة التي تنتج عن غير قصد. ويُعدّ تصحيح الأخطاء أكثر تعقيدًا في السياقات عبر الإنترنت مع مستخدمين مجهولي الهوية، كما قد يشكل الوصول العشوائي إلى المعلومات تحديات في الحالات التي يجب فيها إجراء تقييم شامل لانطباق القانون على الحالة المحددة. أخيرًا، يمكن أن يُنظر إلى المساعدة الرقمية على

أنها أقل احترامًا من المساعدة القانونية الشخصية. على سبيل المثال، قد يُنظر إلى استخدام روبوتات الدردشة أو تطبيقات المراسلة للإجابة على الأسئلة القانونية على أنها ممارسة غير شخصية وبعيدة عن الفرد ومنفصلة عنه.[5]

بهدف الحفاظ على جودة عالية من المساعدة القانونية الرقمية، يجب تقييم المخاطر المتعلقة بالسلامة والكرامة ومراقبتها والتخفيف من حدتها بشكل صحيح، ويمكن تجنب العديد من المخاوف المذكورة أعلاه. فمن شأن اتباع الإجراء المناسب لتطوير المحتوى ومراجعته ونشره أن يحد من إمكانية حدوث الأخطاء والعثرات، كما يجب إجراء تحليل قانوني وقضائي متعمّق، والحفاظ على حداثة المحتوى. هذ ويسمح توفّر قناة واضحة للإبلاغ بمعالجة أي أخطاء على الفور. علاوة على ذلك، يجب أن يحدد الإجراء المطوّر مسؤوليات أعضاء الفريق الفرديين، ليس فقط من حيث تطوير المحتوى ولكن أيضًا لضمان ملاءمته ودقته بانتظام.

كما أنه من الضروري تحقيق التكامل السلس بين الاستجابات الرقمية والاستجابات الشخصية. ومن الأمثلة البارزة على ذلك تصميم روبوت الدردشة كوبلي وصفحات مسار الدليل التي لا توفر المساعدة الآلية فحسب، بل تُمكن المستخدمين أيضًا من التواصل مع شخص حقيقي في أي وقت للحصول على معلومات إضافية واكتساب فهم أعمق لاستفساراتهم القانونية. في لبنان استخدم 5% من زوار كوبلي، أي حوالي 200 زائر شهريًا، إحدى قنوات كوبلي للتواصل مع عمال المساعدة القانونية.

كيف يمكن للمنصات الرقمية دعم الشمول والتمكين

يسمح التحويل الرقمي لخدمات المساعدة القانونية، الذي يركز على تطوير أدوات المساعدة الذاتية، للأفراد بدراسة السيناريوهات القانونية بشكل مستقل واتخاذ قرار بشأن أفضل مسار للعمل بعد تقييم خياراتهم. في الواقع، يمكن لاعتماد المنصات الرقمية أن يضفي طابعًا ديمقراطيًا على الوصول إلى المعلومات القانونية للسكان النازحين، وبالتالي أن يكسر الحواجز التقليدية ويُنشئ مشهدًا قانونيًا أكثر شمولًا وإنصافًا يمكّن الأفراد من التعامل مع العمليات المعقدة ومن اتخاذ قرارات مستنيرة ومن الدفاع عن حقوقهم. ويعزز ذلك بدوره في نهاية المطاف القدرة على الصمود وتقرير المصير داخل مجتمعات النازحين.

بالإضافة إلى ذلك ومن خلال تعزيز كل من التفاعل النشط مع المستخدمين والرصد غير النشط للأنماط السلوكية، يمكن للأدوات الرقمية أن تؤدي دورًا محوريًا في الحد من الحواجز التي تحول دون المشاركة، حيث تُنشئ هذه الأدوات قنوات للتفاعل يمكن الوصول إليها وتوفر للاجئين فرصًا للتعبير عن مخاوفهم، وتبادل الخبرات، والمشاركة بنشاط في عمليات صنع القرار. كما يُمكّن التحليل الرقمي للبيانات مصممي البرامج وأصحاب المصلحة من تصميم المبادرات بشكل فعال، مما يضمن توافق برامج الدعم بدقة مع الاحتياجات. فبشكلٍ أساسي، لا يُسهل دمج الأدوات الرقمية المشاركة فحسب، بل يبسط أيضًا عملية تحليل البيانات مما يؤدي إلى تصميم برامج أكثر استهدافًا واستجابة تساهم في تمكين السكان النازحين بشكلٍ عام.

المخاطر المرتبطة بتفسير البيانات التي يتم جمعها من خلال القنوات الرقمية

تُوفر الأدوات الرقمية وسيلة ملائمة للتواصل مع السكان النازحين وفهم تحدياتهم واحتياجاتهم، ولكن من الأهمية بمكان التعامل مع البيانات التي يتم جمعها بحذر لتجنب سوء التفسير المحتمل. من المهم أولًا الإدراك أن المستخدمين عبر الإنترنت قد لا يمثلون كامل المجموعة المستهدفة وقد لا تشمل وجهات نظرهم تنوع التجارب داخل تلك المجموعة. وثانيًا، يتطلب تفسير البيانات المستمدة من التحليلات منهجيات قوية لضمان دقة الرؤى المستمدة من البيانات ومواءمتها مع السياق الفعلي. فمن شأن ذلك أن يتفادى التفسيرات المضللة ويسمح باكتساب فهم أكثر شمولًا لاحتياجات السكان النازحين وتحدياتهم.

تم تجهيز كوبلي بأدوات تحليلية توفر لفريق المساعدة القانونية الرقمية لدينا رؤى حول الموضوعات التي تسجل أكبر عدد من الزيارات، وتكشف تحليلات روبوت الدردشة عن سير المحادثة المحددة ومدى تفاعل المستخدم. لكن من الضروري الملاحظة أنه لا يتم تسجيل كل تفاعل بواسطة الأدوات التحليلية،

ومن الأمثلة على ذلك عندما يرفض المستخدمون منح الإذن للمنصة بجمع ملفات تعريف الارتباط، كما ينبغي ألا يُعتبر كل تفاعل تعبيرًا حقيقيًا عن الاهتمام بالمواضيع.

يمكن دراسة حالة قسم قانون العمل على موقع كوبلي في لبنان الذي يغطي قضايا مثل الحصول على تصاريح العمل والتفاوض على العقود. ففي حين أن هذا القسم يتلقى عددًا كبيرًا من الزيارات، مما يشير إلى اهتمام كبير، يكشف الفحص الدقيق للبيانات عن انخفاض مدة الزيارة ومستويات التفاعل. ويمكن أن يعزى ذلك إلى وصول الزوار إلى صفحة قانون التوظيف في كوبلي أثناء بحثهم عن فرص العمل. بهدف تحديد المجموعة الفرعية من المستخدمين الذين تفاعلوا حقًا مع المواد بشكل أفضل، اعتمدت منصة كوبلي في لبنان سياسة مفادها أن تشمل التحليلات فقط الزائرين الذين يستوفون الحد الأدنى من مستوى التفاعل، مما يعني على سبيل المثال مدة الزيارة وعدد النقرات. يُعزز هذا النهج دقة البيانات ويسمح باتخاذ قرارات أكثر استنارة حول تخطيط المحتوى والتحديثات.

الخاتمة

في الختام يُقدم التطور الرقمي للمساعدة القانونية، والذي تجسده مبادرات مثل كوبلي، نقلة نوعية كبيرة في المساعدة الإنسانية. وفي حين أن المنصات الرقمية تساهم في توسيع نطاق العمل وتوفر كفاءة تشغيلية عالية، إلا أنه من المهم الاعتراف بالتحديات ومعالجتها، بما في ذلك عدم المساواة في الوصول والمخاطر المحتملة على السلامة والدقة والكرامة. تؤكد التجارب المذكورة في هذه المقالة، ولا سيما الرؤى المكتسبة من تجربة تنفيذ كوبلي في لبنان، على أهمية اتباع نهج مدروس ومتوازن. وتُسلط هذه المناقشة الضوء على التوازن الدقيق المطلوب لتسخير إمكانات التكنولوجيا من أجل تمكين الأفراد، مع احترام الاعتبارات الأخلاقية.

وبينما ستستمر منصة كوبلي في النمو ضمن المكاتب القطرية للمجلس النرويجي للاجئين، مثلًا في العراق وفلسطين ومصر ومولدوفا، يسعى المجلس في عام 2024 إلى استكشاف الفرص المتوفرة لتوسيع نطاق الوصول المستدام إلى منصة كوبلي للشركاء والمنظمات غير الحكومية المحلية. يعكس هذا المسعى التزامًا بتسخير الدور التحويلي للابتكار الرقمي في القطاع الإنساني بهدف تعزيز إمكانية الوصول إلى المساعدة القانونية وجودتها للسكان النازحين.[6]

امير شيوا (Amir Shiva)
مدير المشروع العالمي للتحول الرقمي للمعلومات والمشورة والمساعدة القانونية في المجلس النرويجي للاجئين
Amir.shiva@nrc.no
linkedin.com/in/amir-shiva-b9a73b29/

1. *lebanon.kobli.no/en/page/AboutUs*
2. *تتوزع المساعدة القانونية التي يُقدمها المجلس النرويجي للاجئين والمركز الدولي للمساعدة القانونية على ثلاثة مستويات رئيسية تختلف بناءً على مستوى التعاون مع السكان المستهدفين وهي: توفير المعلومات، وتقديم المشورة الفردية، والمساعدة القانونية التي تغطي التمثيل القانوني.*
3. *لا تشمل تقديرات الحسابات الأفراد الذين يزورون الموقع ولكنهم يرفضون ملفات تعريف الارتباط وبالتالي لا تُسجل أدوات التحليل زياراتهم. توفر مصادر مختلفة تقديرات مختلفة لعدد المستخدمين الذين يرفضون ملفات تعريف الارتباط ولكن تبلغ الأرقام المتحفظة حوالي 40% وهذه أرقام تتبناها منصة كوبلي.*
4. *للوصول إلى تقييم الملاءمة التقنية الكامل، يرجى زيارة هذا الرابط: https://howto.kobli.no/en/page/TechSuitability*
5. *يبرز موضوعان حاسمان هما حماية البيانات واستخدام الذكاء الاصطناعي في المساعدة القانونية الرقمية، ويستلزمان مناقشة متعمقة تتجاوز حدود هذه المقالة. فيما يتعلق بحماية البيانات، يضمن فريق كوبلي أمن المنصة من خلال إجراء اختبارات الاختراق المتكررة وعمليات التدقيق الأمني. تلتزم كوبلي بأعلى ممارسات الخصوصية، بما في ذلك الامتثال للائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي.*
6. *مع التقدير الكبير لدعم كاترين رينجيل (Katrien Ringele) القائدة العالمية للمعلومات والمشورة والمساعدة القانونية، ومارتن كلتربك (Martin Clutterbuck) المستشار الإقليمي للمعلومات والمشورة والمساعدة القانونية في المكتب الإقليمي للشرق الأوسط، والمجلس النرويجي للاجئين، فريق المعلومات والاستشارة والمساعدة القانونية في لبنان.*

العوائق الهيكلية التي تُعيق العاملين النازحين قسرًا من الوصول إلى اقتصاد المنصات الرقمية

تأليف **كاثرين ماكدونالد (Kathryn McDonald)**

تُساهم الفراغات التنظيمية في الإقصاء الهيكلي للأشخاص النازحين قسرًا الباحثين عن عمل على منصات العمل الرقمية. وحتى في الحالات التي يمكن فيها التغلب على هذه المشاكل، لا يزال هناك تساؤلات حول جدوى هذه المنصات باعتبارها مسارًا نحو التمكين الاقتصادي.

برزت منصات العمل الرقمية بصورةٍ متزايدة في سوق العمل العالمي على مدى العقد الماضي. ويوجد الآن أكثر من 700 منصة عمل رقمية فريدة، مما يوفر فرصًا لما يُقدّر[1] بنحو 50 إلى 150 مليون عامل(ة) على مستوى العالم.

تتميز منصات العمل الرقمية بانخفاض الحواجز أمام الاشتراك فيها، حيث تربط العملاء الذين يحتاجون إلى هذه الخدمة مباشرةً بالعمال القادرين على توفيرها، وتنظّم العمل بشكل غير رسمي ومُجزأ ومؤقت. ويمكن أن توفر هذه الصيغة فرصًا للعمال غير القادرين على تأمين عمل مستقر وطويل الأجل.

تتبنى الحكومات من حول العالم العمالة الرقمية كجزء من استراتيجيتها للتنمية الاقتصادية، مع التركيز على قدرتها على تعزيز النمو وإبراز منصات العمل الرقمية في خططها التنموية وأطرها السياسية. وتشمل هذه الخطط على نحو متزايد الأشخاص النازحين قسرً باعتبار أنه يمكنهم الاستفادة من التوسع في العمل القائم على المنصات. وقد أدى ذلك إلى التقاء البنى التحتية التنموية والإنسانية، مع عمل جهات فاعلة مثل الأمم المتحدة (UN) والبنك الدولي (World Bank) ومؤسسة روكفلر (Rockefeller Foundation) على تعزيز منصات العمل الرقمية للأشخاص النازحين لتخفيف الضغط الاقتصادي على الاقتصادات المضيفة وأنظمة الدعم الإنساني، والسماح للاجئين بكسب لقمة العيش والاندماج في اقتصادات البلدان المضيفة وتعزيز الاعتماد على الذات.

تُعدّ المبادرات الرامية إلى إدماج النازحين في الاقتصاد الرقمي استجابةً للقيود التي تواجهها هذه المجموعات في الوصول إلى فرص العمل والفرص المدرّة للدخل. وعلى الرغم الإقرار بحق اللاجئين في العمل في اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)، يتم تقييد هذا الحق في العديد من البلدان المضيفة من الناحية العملية. فيؤدي الإقصاء من بعض المجالات، والممارسات التمييزية، والمتطلبات المتعلقة بتصاريح العمل، والسياسات المُقيدّة للتنقل إلى منع اللاجئين من إيجاد عمل. ويتعرض اللاجئون في المخيمات لقيودٍ إضافية ذات صلة بالموقع الجغرافي والموارد المحدودة. وفي ظل التحديات المستمرة في سوق العمل، توفر منصات العمل الرقمية فرصًا للإدماج الاقتصادي للنازحين الذين يواجهون حواجز هيكلية وعملية أمام ممارسة حقهم في العمل.

إلا أن هذا النموذج قد يكون غير مستدام، حيث ترتبط منصات العمل الرقمية بأشكال العمل غير القياسية وغير الرسمية وغير المنظمة في ظل النقص المستمر في فرص العمل اللائق. وقد تؤدي منصات العمل الرقمية إلى تفاقم انعدام المساواة الاجتماعية والانقسامات الاقتصادية الحالية، مما يضاعف من احتكاكات السوق التي تؤدي إلى نتائج أدنى بالنسبة للفئات المحرومة أساسًا. يحذّر النقّاد[2] من أنه وعلى الرغم من أن هذه المنصات يمكن أن توفر الفرص، تحقق ذلك من خلال الاستفادة من "عرض العمالة المهاجرة المتاح بسهولة لتلبية الطلب في السوق، [...] منتزعةً القيمة الإضافية من خلال الحفاظ على انخفاض تكاليف العمالة وتوفير حماية محدودة للعمالة".

تُشكل القضايا المتعلقة 1) بالوصول والبنية التحتية و2) بالوضع الوظيفي والحقوق من أكبر التحديات الهيكلية التي تؤثر على العمال في اقتصاد المنصات. ستتناول هذه المقالة كيف تولّد هذه التحديات مخاطر للنازحين قسرًا المنخرطين في العمل عبر المنصات، كما تسلط الضوء على المبادرات الحالية التي تعالج هذه الحواجز وتقترح الممارسات الجيدة للأشخاص العاملين مع السكان النازحين في مجال اقتصاد المنصات.

إنّ التحديات المتعلقة بالعمل على منصات العمل الرقمية متعددة الجوانب. ومن الضروري معالجة آثارها على مسائل جودة العمل والاندماج الاقتصادي وسبل العيش لكي يستفيد النازحون منها. يمكن أن يساعد فهم طبيعة هذه التحديات المدافعين والمنظمات على خدمة هذه المجموعات بشكلٍ أفضل وتسهيل وصولهم إلى الفرص المتاحة من خلال الوسائط الرقمية.

إمكانية الوصول والبنية التحتية

ترتبط الحواجز الأكثر انتشارًا في الاقتصاد الرقمي والتي تؤثر على النازحين قسرًا بالمتطلبات الإقصائية المتعلقة بالاعتراف الرسمي بالهوية، مما يولّد تحدياتٍ مرتبطة بالوصول إلى الخدمات المالية والاتصال الرقمي وأدوات العمل.

من أجل الوصول إلى فرص العمل على منصات العمل الرقمية، تطلب المنصات عادةً التحقق من هوية العمال من خلال تقديم وثائق صادرة عن الحكومة. إلا أنه وفي الكثير من الحالات، قد لا يتمكن النازحون قسرًا من الوصول إلى وثائق الاعتماد مثل بطاقات الهوية الوطنية وجوازات السفر. ومن الشائع أن يفتقر النازحون قسرًا إلى مثل هذه الوثائق إما لأنهم لم يحصلوا عليها أبدًا أو لأنهم فقدوها أو تمت مصادرتها أو إتلافها أثناء النزوح. بالإضافة إلى ذلك، قد يُمنع العمال القادمون من البلدان الخاضعة للعقوبات من الوصول إلى منصات العمل الرقمية. وفي حالاتٍ مثل سوريا، يمكن أن يؤدي ذلك إلى إقصاء الملايين من اقتصاد المنصات.

غالبًا ما لا تتيح بطاقات هوية اللاجئين المقدمة عند التسجيل في الدول المضيفة مستوى الوصول نفسه إلى فرص العمل والخدمات التي توفرها بطاقات الهوية القياسية، وعادةً ما تكون مؤقتة. فقد تم تجميد حسابات بعض العمال عبر المنصات بعد انتهاء صلاحية هوياتهم.

تشكّل وثائق الهوية أيضًا شرطًا مسبقًا للوصول إلى البنى التحتية المالية، وهي ضرورية للمشاركة في العمل عبر المنصات. تتطلب كل من البنوك الرسمية وبرامج الدفع عبر الهاتف المحمول وجود وثائق هوية من أجل فتح الحسابات. وهذا أمر مهم لأن العاملين عبر المنصات سيحتاجون إلى حساب مالي مصادَق عليه للتمكّن من تلقي الدفعات من المنصات. يعيش نصف اللاجئين في العالم في بلدانٍ مضيفة تقيّد قدرتهم[3] على فتح الحسابات المصرفية، مما يفرض الحواجز أمام فرص كسب العيش.

تطرح المشاكل في التوثيق عوائق أمام قدرات العمال على الوصول إلى البنى التحتية الرقمية. ويؤدي تسجيل بطاقة SIM إلى تحديات فريدة في القدرة الوصول أمام السكان النازحين. وتفرض الحكومات لوائح متزايدة تطلب من المستخدمين تقديم بطاقات هوية قانونية لشراء بطاقات SIM. ففي عام 2021، سنّت 157 دولة[4] لوائح إلزامية تنطبق على تسجيل بطاقات SIM، وذكر اللاجئون أن متطلبات تعريف الهوية تشكّل عائقًا كبيرًا أمام الاتصال الرقمي.

المبادرات الرامية إلى تحسين الوصول إلى منصات العمل الرقمية

عند نقطة الترابط بين العمل الإنساني والعمل التنموي والمنصات، نجد أمثلةً عن الممارسات والبرامج التي تحاول التخفيف من التحديات المتعلقة بالوصول إلى منصات العمل الرقمية من خلال مساعدة العمال على تجاوُز الحواجز التي تحول دون الدخول وتوفير البنية التحتية اللازمة. وقامت بعض المنصات ببناء طرق منخفضة التقنية للسماح للعمال بالوصول إلى المنصات، بما في ذلك أماكن الصرافة النقدية والتسجيل الحضوري على المنصات. وفي حين توفر هذه التدابير طرقًا للتغلب على العوائق التي تحول دون الإدماج، ليست حلولًا دائمةً وقد تحدّ من النمو على المدى الطويل والقدرة على العمل على نطاقٍ واسع.

تشكّل تكلفة الأدوات الرقمية مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة والهواتف الذكية عائقًا كبيرًا آخر أمام اللاجئين في الاقتصاد الرقمي. وتحاول بعض البرامج المتمحورة حول اللاجئين التخفيف من هذه الحواجز من خلال تسهيل الوصول إلى فرص العمل عبر المنصات وتوفير البنية التحتية اللازمة. فعلى سبيل المثال، تم إنشاء مبادرة توظيف اللاجئين ومهاراتهم[5] (RESI)، وهي عبارة عن برنامج موّله المجلس النرويجي للاجئين (Norwegian Refugee Council) ومركز التجارة الدولية (International Trade Centre) في عام 1997 وبدأت بتقديم الخدمات في عام 1998 وتعمل من مخيمَي داداب وكاكوما في كينيا. توفر مبادرة توظيف اللاجئين ومهاراتهم (RESI) للمشاركين في البرنامج أجهزة كمبيوتر محمولة وخدمة إنترنت عالية السرعة ومساحات عمل مشتركة، بالإضافة إلى التدريب على المهارات الرقمية المتعلقة بالعمل عبر الإنترنت. وتفاوضت مبادرة توظيف اللاجئين ومهاراتهم (RESI) أيضًا على اتفاقياتٍ مباشرة مع منصات العمل الرقمية، مما أدى إلى قبولها لبطاقات هوية الأجانب التي يُشاع استخدامها من قبل اللاجئين للتسجيل على المنصة. مكنّت هذه المفاوضات 250 مشاركًا في البرنامج من المخيّمَين من بدء العمل على المنصات، ولكنها لم تغطي انتهاء صلاحية هذه الوثائق في نهاية المطاف. ولاحظ الموظفون وجود حواجز أكبر تتعلق باستمرار تمويل البرنامج، واستعداد المشاركين لتحمّل المخاطر المرتبطة بالعمل على المنصة وقدرتهم على مواصلة العمل بشكلٍ مستقل عن دعم البرنامج.

تسلّط هذه المسائل الضوء على الحاجة إلى التنسيق والحوار بين المنصات والحكومات والجهات الفاعلة في مجال التنمية لوضع سياسات تعكس تجارب النازحين والقيود المفروضة على البنى التحتية لمساعدة اللاجئين. فستسمح السياسات التي تسهّل وصول النازحين قسرًا إلى الخدمات من دون انقطاع بالمشاركة الفعّالة في فرص كسب الدخل في اقتصاد المنصات.

الوضع الوظيفي والحقوق

لا يندمج العمل الرقمي عبر المنصات بشكلٍ جيد ضمن المؤسسات الاجتماعية والأطر التنظيمية القائمة في الوقت الحالي، مما يترك العمال من دون التغطية الكافية من حيث معايير التوظيف والمنافع الاجتماعية والتشريعات ذات الصلة بحقوق العمال. ويعود ذلك إلى حدٍّ كبير إلى تصنيف العمال على أنهم "يعملون لحسابهم الخاص" أو "مقاولون" أو "رواد أعمال"، ما يحمل تداعياتٍ على إحقاق الحقوق الأساسية. تُعدّ مسألة ما إذا كان العمال عبر المنصات يعملون لحسابهم الخاص حقًا مسألة نقاش مستفيض.

فلا تمنح معظم الولايات القضائية حقوق العمل والحقوق المتعلقة بالتوظيف إلا للموظفين الرسميين. ونتيجة اعتبار أن العمال عبر المنصة يعملون لحسابهم الخاص، يعاني هؤلاء من قصور في العمل اللائق وغياب العديد من الحقوق الأساسية في العمل، مثل الاستقرار والأمن الوظيفي، وتكافؤ الفرص والمعاملة، وبيئات العمل الآمنة، والضمان الاجتماعي والحق في التنظيم والمفاوضة الجماعية.

يتفاقم تعقيد هذه القضايا بالنسبة للنازحين الذين قد يواجهون الإقصاء القانوني والتمييز في البلدان المضيفة، مما يشكل تحدياتٍ إضافية أمام إحقاق حقوقهم في اقتصاد المنصات. وتفيد المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)[6] بأن 70% من اللاجئين يعيشون في بلدان تُقيد حقهم في العمل.

يُعدّ غياب الوضوح حول الوضع الوظيفي وحقوق العمل الخاصة بالعمال عبر المنصات مسألةً تفيد النازحين قسرًا وتقيّدهم في الوقت نفسه. فقد يؤدي الفراغ التنظيمي في الواقع إلى توسيع الفرص للنازحين لأنهم إذا لم يتمكنوا من الحصول على تصاريح عمل في البلدان المضيفة، قد يدخلون إلى اقتصاد المنصات غير الرسمي وغير المنظم. ومارست بعض المنصات الضغط[7] بنشاط ضد التنظيم وإضفاء الطابع الرسمي على أساس أن "إعادة تصنيف العمالة عبر المنصات على أنها توظيف من شأنه أن يجعل من الصعب، وفي بعض الحالات من المستحيل، على اللاجئين الوصول إلى هذا النوع من العمل".

من جهةٍ أخرى، يحذّر المدافعون من مخاطر هذا النهج وآثاره على العمال المعرضين للخطر. فعندما يكون

الوصول إلى ترتيبات العمل الرسمية اللائقة محدودًا، من المرجح أن يقبل النازحون قسرًا بالترتيبات غير الرسمية وغير المستقرة والخطرة لأجل إعالة أنفسهم وأسرهم، علمًا أن العمال غير الرسميين أكثر عرضةً للصدمات مثل حالات الطوارئ الطبية والانكماش الاقتصادي وتقلبات السوق.

وفي غياب التنظيم المنهجي، تستخدم منصات العمل الرقمية اتفاقيات شروط الخدمة مع العمال لتنظيم ظروف العمل. وتحتفظ المنصات بالحق بإيقاف حسابات العمال وفرض العقوبات عليهم وفق رغبتها الخاصة مع توفير آليات محدودة للطعن في هذه القرارات. وتؤدي التهديدات بإيقاف الحسابات والطبيعة المبهمة المحيطة بإدارة المنصة إلى إنشاء اختلال في توازن القوى. ويترك ذلك العمال في حيرةٍ حول الطريقة الفضلى للتعامل في المنصات ويجبرهم في الكثير من الأحيان على القبول بظروف عمل غير عادلة أو غير آمنة. وبالتالي، يسود النقص في العمل اللائق في اقتصاد المنصات وتتفاقم المخاطر التي يتعرض لها العمال عبر المنصات بسبب غياب الحماية القانونية التي تضمن حقوقهم الأساسية.

المبادرات الرامية إلى تعزيز العمل اللائق في اقتصاد المنصات الرقمية

تُعدّ مسألة كيفية تعزيز العمل اللائق في اقتصاد المنصات موضوع نقاش مستمر بين أصحاب المصلحة. ويوجد في الغالب نهجان، وهما: إضفاء الطابع الرسمي على العمل عبر المنصات، والتنظيم الطوعي ومؤسسات التأثير الاجتماعي.

تستخدم بعض الولايات القضائية هياكل تصنيف جديدة لتنظيم العمل الذي لا يمكن تصنيفه بسهولة على أنه وظيفة أو ريادة أعمال. ونجحت في المملكة المتحدة نقابة السائقين المحترفين (GMB) في متابعة مطالبات[8] إعادة التصنيف نيابةً عن 30 ألف سائق يعمل عبر المنصات بحجة أن المجموعة تنتمي بالفعل إلى فئة العمال" ضمن قانون «العمل» في المملكة المتحدة. وقد سمح تمتُّع هؤلاء السائقين بهذا التصنيف بمنحهم إمكانية الوصول إلى شروط التوظيف الأساسية (مثل الحد الأدنى للأجور وفترات الراحة المضمونة والإجازات المدفوعة).

إلا أن هذه الفئة لا تمنح الحماية ضد الفصل الجائر ولا تضمن الحق في العمل، مما يشكّل مخاطر إضافية على العمال. وردت تقارير عن حصول ما يزيد عن 66 عملية اعتقال وعشر عمليات ترحيل في المملكة المتحدة لسائقين يعملون عبر المنصات"عُثر على أنهم يعملون بشكلٍ غير قانوني".[9] وفي حين ادّعت المنصات أنها تتحقق من كل سائق من حيث حقه في العمل، كان هؤلاء العمال لا يزالون في وضع محفوف بالمخاطر بسبب الغموض القانوني الذي يحيط بعمل عبر المنصات.

وعندما يتعلق الأمر بإضفاء الطابع الرسمي، بدلًا من الاعتماد على الثغرات القانونية لتضمين العمال النازحين، يجب أن تركّز التدخلات على دمج منصات العمل الرقمية في لوائح توفر الحقوق الأساسية لجميع العمال بمن فيهم اللاجئين. ولدى هذا النهج إمكانية إضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التي تتم عبر المنصات، وإمكانية تسهيل الإدماج القانوني والاجتماعي والاقتصادي للنازحين قسرًا إذا تم إنفاذ اللوائح.

اتخذت شركات فردية تدابير طوعية لمعالجة المسائل المتعلقة بالوضع الوظيفي والقصور في العمل اللائق في اقتصاد المنصات. وعلى وجه التحديد، طوّرت بعض المنصات نماذج أعمال تحسّن الأجور، والتوازن بين العمل والحياة الشخصية، وتطوير المهارات، وانعدام التوازن في القوى بين مشغلي المنصات والعمال. وتسعى "منصات التأثير الاجتماعي" هذه إلى توفير ظروف أفضل بصرف النظر عن الوضع الوظيفي، حيث يستهدف العديد منها العمال النازحين والمهمشين تحديدًا.

ومن الأمثلة على ذلك منصة «الأسود الرقمية» (Digital Lions)[10]، وهي "وكالة رقمية للتجارة العادلة" معتمدة لدى المنظمة العالمية للتجارة العادلة (World Fair Trade Organization) التي تقدم خدمات تطوير الويب والتصميم الغرافيكي والفيديو والرسوم المتحركة. وتعزز هذه المنصة "الوظائف المستدامة" من خلال تنفيذ معايير العمل اللائق مثل الأجر العادل، وعدم التمييز، والمساواة بين الجنسين، وظروف العمل الجيدة، وتهدف صراحةً إلى توظيف العمال من المجتمعات المحرومة.

تشمل المنصات الأخرى المراعية للمجتمع منصة «البشر المطلّعون» (Humans In The Loop)[11] التي تعمل مع مجتمعات النازحين في تركيا والعراق وسوريا لأعمال مثل التعليقات التوضيحية وبيانات تدريب الذكاء الاصطناعي. تعاقدت في عام 2019 مع 167 عاملًا، وتتميز بهدفها الصريح المتمثل في توفير ظروف عمل عادلة. استخدمت منصة «البشر المطّلعون» (Humans in the Loop) خبرتها في دعم العمال ذوي الخلفيات اللاجئة لوضع سياسة عمل عادلة يمكن تكييفها من قبل منصات أخرى. وتشمل بعض التزاماتها تجاه العمال تقديم التدريب مدفوع الأجر، وتوفير أجور بمستويات تستوفي المعايير الوطنية أو تتجاوزها، وتوفير التأمين الصحي والتأمين ضد الحوادث.

الخاتمة

تُظهر الأبحاث أن منصات العمل الرقمية تمثّل فرصًا ومخاطر على السواء للعمال، ويمكن أن تتفاقم المخاطر الحالية بالنسبة للنازحين قسرًا. ويتطلب تسخير إمكانات تكنولوجيات المنصات حلولًا سياسيةً قويةً لمعالجة التحديات المرتبطة بالوصول إلى فرص العمل وبالوضع الوظيفي، وتطوير البرامج والموارد التي تهدف إلى بناء قدرة العمال على التعامل بفعالية مع أسواق العمل عبر الإنترنت.

وتركّز المنظمات الإنسانية والتنموية العاملة في مجال المنصات عادةً على مسائل الإدماج وتخفيف الحواجز أمام دخول العمال النازحين. وإنه لمن الصعب معالجة الحواجز الهيكلية وظروف العمل غير المستقرة ونقص الحماية لأن هذه المنظمات تفتقر إلى القدرة على تشكيل السياسات والتأثير على أصحاب المصلحة.

وإذا كانت صيغة العمل هذه ستصبح جزءًا من الحل الرامي إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي للنازحين، فمن الضروري تعزيز بيئة مواتية لدعم الإحقاق الفعال لحقوق العمال. ويتطلب ضمان أن توفّر المنصات فرص عمل لائقة تمتُّع جميع العمال، بمن فيهم النازحين قسرًا، بحقوقهم الأساسية وأن يتمكنوا من ممارسة هذه الحقوق بصرف النظر عن وضع اللجوء أو التصنيف الوظيفي.

ويُعدّ تحقيق التنظيم وإضفاء الطابع الرسمي والحوار الاجتماعي من العوامل الجوهرية والممكنة في هذ الصدد، إلا أنها لن تكون فعّالةً إلا إذا شارك النازحون قسرًا بنشاط فيها، وإذا تم تصميم السياسات لتعكس الحواجز التي يواجهونها، وسدّ الفجوات الهيكلية التي تزيد من عرضتهم للخطر في اقتصاد العربة.

كاثرين ماكدونالد (Kathryn MacDonald)
استشارية مستقلة
kthryn.mcdnld@gmail.com

1. *bit.ly/promise-peril-online-gig-work*
2. *bit.ly/gig-work-migrant-work*
3. *bit.ly/unhcr-refugees-access-jobs-financial-services*
4. *bit.ly/gsma-access-mobile-services-proof-identity*
5. *bit.ly/intracen-resi-refugees-kenya-market*
6. *bit.ly/unhcr-livelihoods-economic-inclusion*
7. *bit.ly/ips-ukrainian-refugees-deserve-decent-work*
8. *bit.ly/ilo-representation-voice-bargaining-gig-economy*
9. *bit.ly/delivery-riders-London-clampdown-illegal-workers*
10. *digitallions.co/*
11. *humansintheloop.org/*

العمل الرقمي الشامل والكريم: الربط بين الأسواق والأشخاص النازحين

تأليف **لأنديرا يوسف كارا (Andhira Yousif Kara) ولورين تشارلز (Lorraine Charles) وجيزيل غونزاليس (Giselle Gonzales) وسيلين أوكاك (Selen Ucak)**

يناقش فريق من أربعة خبراء - من ذوي الخبرة في صقل مهارات اللاجئين، وتسهيل الروابط الوظيفية، والاستثمار المؤثر، والبحث في الإدماج الاقتصادي، والخبرة الفعلية في عيش اللجوء - الحواجز التي تعيق وصول النازحين إلى العمل الرقمي وكيفية التغلب عليها.

يشكّل العمل الرقمي من الناحية النظرية مكسبًا للّاجئين والمجتمع المضيف على السواء. فيستطيع اللاجئون كسب المال من دون التنافس مع المجتمع المضيف على الوظائف المحلية، ويمكن للشركات من جهتها تحقيق التنوع في القوى العاملة لديها. إلا أنه غالبًا ما يواجه الأشخاص النازحون حواجز كبيرة أمام الوصول إلى العمل الرسمي وغير الرسمي في القطاع الرقمي، من صقل المهارات المهمة للسوق إلى الوصول إلى الفرص المدفوعة بعد التدريب، وحتى تحرير رأس المال لتمويل سبل كسب العيش الرقمية. وتتناول هذه المقالة كيفية معالجة هذه التحديات.

تجربة أنديرا (Andhira) مع المهارات الرقمية والعمل

أنا لاجئة سودانية أعيش في كينيا منذ 20 عامًا. وبالنسبة للاجئين الذين طال أمد لجوئهم، مثلي غالبًا ما يُعتبر التدريب الوظيفي مفتاحًا للفرص، ويشكّل العمل الرقمي بديلًا أكثر سهولةً وشموليةً للتوظيف الرسمي يتطلب عددًا أقل من التصاريح. ولذلك، كنت حريصةً على تلقي التدريب الذي قد يؤدي إلى فرص عمل في هذا المجال.

بدأت تجربتي بتدريب على المهارات الرقمية لمدة شهر قدّمته إحدى المنظمات غير الربحية العاملة مع اللاجئين. وركّز التدريب على مهارات الحاسوب الأساسية وإنشاء الحسابات على منصات العمل الحر الرقمية الشائعة. وعلى الرغم من أن هذه الفرصة كانت واعدةً، كنت واجهت الصعوبات في إيجاد وظيفة عبر الإنترنت لمدة ستة أشهر، إذ كنت بحاجة إلى أكثر من مجرد مهارات الحاسوب الأساسية. وبالإضافة إلى التحديات المعترف بها على نطاقٍ واسع في مجال البنية التحتية (مثل الحاجة إلى الحاسوب والاتصال الموثوق بالإنترنت والكهرباء والحساب/المنصة للدفع - وكلّها أمور لم يقدّم البرنامج الدعم لأي منها)، كنت بحاجة إلى مهارات رقمية أكثر تطوّرًا أو لمهارات متخصصة في كفاءات النسخ أو الترجمة أو الكتابة الأكاديمية لتأمين وظيفتي الأولى على الأقل والبدء في بناء ملف قوي.

بناء المهارات لأجل العمل الرقمي

يتضح من تجربة أنديرا (Andhira) أن اللاجئين يبحثون عن العمل الرقمي للتغلب على القيود المفروضة على حقوقهم في العمل محليًا وللوصول إلى فرصٍ أوسع. إلا أن الكثيرين من بينهم يفتقرون إلى المهارات والشبكات والمعرفة القطاعية اللازمة لتحقيق الدخل من خلال العمل عبر الإنترنت. ويُعدّ تطوير مهارات اللاجئين للتعامل مع الاقتصاد الرقمي ضروريًا للنهوض بالمهن والحفاظ عليها عبر الحدود الجغرافية في مواجهة العقبات القانونية واللوجستية والسلوكية.

هناك طلب عالمي على العمال الذين لديهم كل من الخبرة الرقمية الفنية والمهارات غير الفنية، أو ما يُسمّى بالمهارات الناعمة. وإنّ المهن التي من المتوقّع أن تنمو[1] موجودة بشكلٍ غير متكافئ بين تلك التي تتطلب مستوى عالٍ من التعليم والمهارات المكثفة في المهام الاجتماعية والتفسيرية. وسنشهد نموًا في القطاعات الأكثر تطوّرًا[2] مثل المتخصصين في الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي، والمتخصصين في الاستدامة، ومحلّلي أمن المعلومات، ومهندسي

التكنولوجيا المالية. ويستند هذا التنبؤ إلى البيانات المستخلصة من منصات العمل الحر[3] حيث شهد الطلب على وظائف تكنولوجيا المعلومات، مثل المتخصصين في التعلّم الآلي والأتمتة ومحلّلي البيانات نموًا كبيرًا.

الحاجة إلى المهارات الناعمة غير الفنية

وفقًا للمنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، إنّ المهارات التي يعتبرها أصحاب العمل الأكثر أهميةً لوظائف المستقبل هي المهارات المعرفية - أي التفكير التحليلي والإبداعي، والفعالية الذاتية، والمرونة والرشاقة (التي يمتلكها العديد من اللاجئين بسبب تجربتهم في النزوح)، والاندفاع، والوعي الذاتي، والفضول، والتعلّم مدى الحياة. والواقع أنّ الفجوة في المواهب أكبر في مجال المهارات الناعمة ضمن القوى العاملة العالمية بالمقارنة مع المهارات الرقمية الفنية.

للاستفادة من فرصة الانخراط في العمل الرقمي، يجب أن يكون اللاجئون مجهزين بهذه المهارات غير الفنية، بالإضافة إلى معرفة كيفية التواصل والتعاون في بيئة افتراضية وفهم ثقافات العمل المختلفة. وغالبًا ما يتم تجاهل التركيز على المهارات الناعمة أو غير الفنية في مناهج التدريب. يمكن لمنظمات مثل منظمة **نعمل (Na'amal)**،[4] التي تدعم اللاجئين من خلال التدريب والإرشاد مع التركيز على المهارات الناعمة والعمل عن بُعد، أن تساهم في ربط النازحين قسرًا بالفرص المناسبة. وتعمل هذه المنظمة أيضًا مع الشركاء لمعالجة والمدافعة عن تحسين الوصول إلى البنية التحتية الرقمية.

غياب الروابط مع السوق للمواهب النازحة الماهرة

حتى مع كل التدريب المناسب المستند إلى السوق، لا تزال فجوة واحدة جوهرية قائمةً: روابط السوق بين المواهب اللاجئة وأصحاب العمل. فيواجه خريجو البرامج التي تقدمها المنظمات التي تدعم المجتمعات النازحة عددًا لا يحصى من الحواجز غير المرئية التي تعيق الوصول إلى الفرص المستدامة عبر الإنترنت.

تستبعد القيود الجغرافية التي تفرضها المنصات المجتمعاتِ النازحة والمحلية من العديد من منصات العمل الحر ومنصات الدفع الشائعة التي تعتمد عليها الشركات الدولية للعثور على العمال المهرة وتوظيفهم ودفع رواتبهم. ويؤثر هذا بشكلٍ غير متكافئ على البلدان التي تضم المعدلات الأعلى من المجتمعات النازحة. فمن دون إتاحة هذا الوصول، يعاني كل من اللاجئين والسكان المحليين حتى ليتم النظر في ملفاتهم لفرص العمل، ناهيك عن تقديم العروض وتأمين الفرص. وحتى في البلدان المضيفة غير المدرجة في قوائم الحظر لدى المنصات، قد لا يتم العثور على الأفراد الموهوبين والوثوق بهم في سوق عمل تنافسية بالفعل عبر الإنترنت. فسيتطلب توظيف اللاجئين في الاقتصاد الرقمي على نطاقٍ واسع بناء روابط سوقية مدروسة وموجّهة. ومن بين الطرق التي يمكن من خلالها تشجيع هذه الروابط هول العمل داخل القطاع الخاص نفسه من أجل إعادة توجيه الطلب الحالي نحو المواهب المتوافرة التي يتم تجاهلها.

كيف يمكن لسياسات التعهيد المؤثر أن تشجّع على توظيف الأشخاص النازحين

في حين أن منصات التوظيف والشبكات المؤسسية موجودة لتزويد اللاجئين بفرص العمل الرسمي، لا تزال هناك فرصة غير مستغَلّة لربط المواهب اللاجئة بمشاريع العمل الحر المنصفة من خلال التعهيد المؤثر (Impact Sourcing).[5] تم إضفاء الطابع الرسمي على هذا المفهوم للمرة الأولى في عام 2013 من قِبل مؤسسة روكفلر (Rockefeller Foundation)، وهو «ممارسة توظيف شاملة تقوم من خلالها الشركات في سلاسل التوريد العالمية عن قصد بتوظيف وتوفير فرص التطوير الوظيفي للأشخاص ذوي آفاق التوظيف المحدودة في الاقتصاد الرسمي».

تشكّل عمليات شراء الخدمات الرقمية الفعل جزءً طبيعيًا من عمليات الشركات والشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة والمنظمات غير الحكومية وحتى المنظمات الحكومية. وفي الكثير من الحالات، توجد بالفعل مبادرات حول التنوّع والإنصاف والإدماج والتأثير الاجتماعي لتوفير العمل للمجتمعات غير الممثلة بالشكل الكافي. لذلك، ومن دون الحاجة إلى تغيير سلوك السوق، يمكن الاستفادة من ممارسات الشركات الحالية ومشاريع التعهيد لتوجيه العمل نحو الأشخاص النازحين الموهوبين.

تفرض الحكومات بشكلٍ متزايد على الشركات ضرورة رفع تقارير تُظهر القيمة الاجتماعية التي تحققها من خلال السلع والخدمات التي تقوم بشرائها، وتطلب من هيئاتها العامة أن تحذو حذوها. ومن خلال توفير العمل للمنظمات التي تدعم توظيف اللاجئين، يمكن للشركات أن تفي بالتزاماتها المتعلقة بالأثر الاجتماعي، وأن تعزز قدرتها التنافسية لتأمين العقود مع الشركات أو الحكومة وتلبّي مطالب المستثمرين.

ربط الأشخاص النازحين بفرص العمل الرقمي الكريم

كيف يمكن للقطاع الخاص أن يتواصل مع النازحين الموهوبين؟ هناك دور للمنظمات الوسيطة التي لديها القدرة على ربط المؤسسات والشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة والمنظمات غير الحكومية أو الحكومات بالفِرق الموهوبة من مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ومن الأمثلة على هذه المنظمات منظمة **إيكوال ريتش (EqualReach)**،[6] وهي مؤسسة اجتماعية أسستها المؤلفة المشاركة في هذه المقالة جيزيل غونزاليس (Giselle Gonzales). رصدت جيزيل (Giselle) طلبًا في السوق على القوى العاملة الطارئة الموثوقة، وذلك بناءً على الممارسات التي لاحظتها في القطاع الخاص أثناء العمل مع شركات من قائمة فورتشن 50 (Fortune 50).

تربط منظمة إيكوال ريتش (EqualReach) فِرق العمل الحر المجرّبة المؤلفة من الأفراد النازحين الذين يمكنهم العمل على مشاريع رقمية مع شركات من القطاع الخاص. ويمكن لهذه الفرق العمل على مشاريع تتطلب مجموعةً واسعةً من المهارات. فعلى سبيل المثال، تعمل إحدى الشركات مع منظمة إيكوال ريتش (EqualReach) على مشروعين: الأول هو أتمتة العمليات التي تنطوي على تطوير الويب وهندسة تطوير العمليات، والثاني هو أبحاث الويب منخفضة التعقيد. وينفّذ هذا العمل فريقان موثوقان من العمال المهرة في إثيوبيا وكينيا من خلال شريك التوصيل الموثوق به لمنظمة إيكوال ريتش (EqualReach)، مما يمكّن العمال من كسب أجور أعلى بواقع 4 إلى 10 أضعاف بالمقارنة مع الفرص المماثلة المتاحة للاجئين في المنطقة.

يتم اختيار الفرق من خلال الاختبار وبناء الشراكات مع (1) المنظمات التي يقودها اللاجئون، و(2) المؤسسات الاجتماعية، و(3) مبادرات المنظمات غير الحكومية أو الحكومية التي تدعم بالفعل المجتمعات النازحة والمضيفة من خلال صقل المهارات وتحسين البنية التحتية/الوصول الرقمي والإرشاد والتوجيه المهني والتعامل مع اللوائح المحلية بخبرات محلية فائقة.

تقدّم منظمة إيكوال ريتش (EqualReach) مجموعةً مختارةً من الفِرق يمكن للشركات الاختيار من بينها (وسبق اختبارها بحسب متطلبات المشروع) وتُسهّل التعاقد والدفع والتواصل منذ البداية وحتى النهاية. ويزيل ذلك العديد من الحواجز التي يواجهها اللاجئون عادةً في تأمين العمل مع العملاء الدوليين، ويحوّل النازحين الموهوبين إلى العملاء الأساسيين لتجنّب الاستغلال وتعظيم الدخل الذي يجنونه.

إطلاق رأس المال لسبل كسب العيش الرقمية

تحتاج نماذج المؤسسات الاجتماعية المبتكرة التي تسهّل مشاركة القطاع الخاص والشركات التي توظف اللاجئين وتعهد المشاريع إليهم - وبالأخص تلك التي تقودها المجتمعات النازحة - إلى الاستثمار لتعظيم إمكانات العمل الرقمي، ولكنها غالبًا ما تواجه حواجز أمام تأمين التمويل. إنّ مجال «الاستثمار من منظور اللاجئين» (refugee lens editing) المتنامي في الموقع المناسب لحشد رأس المال المتوافق مع التأثير لمواجهة هذا التحدي، وفي الوقت نفسه تخفيف الضغط على احتياجات التمويل الإنساني وسدّ الفجوات التي تخلّفها الاستثمارات التقليدية.

قامت **منظمة ريفوجي إنفستمنت نتوورك (Refugee Investment Network)**،[7] وهي أول تعاونية مختلطة تشمل التمويل والاستثمار المؤثر مكرّسة للحلول الموجهة إلى النزوح القسري العالمي بتطوير إطار الاستثمار[8] من منظور اللاجئين (RLI) لهذا الغرض. ويمكّن هذا المنظور المستثمرين من تقييم وتتبُّع الاستثمارات التي تعزز الاعتماد على الذات لدى اللاجئين. وتشمل الاستثمار في «الشركات الداعمة للاجئين»، أي تلك التي تقدم عمدًا فرص العمل للّاجئين، بما في ذلك الوظائف الرقمية أو تستعين بخدمات الشركات التي تفعل ذلك.

وفي هذا السياق، يوضح تيم دوكينغ (Tim Docking)، وهو الرئيس التنفيذي لمنظمة ريفوجي إنفستمنت نتوورك (RIN)، ما يلي: «من خلال تحليلنا لسوق الاستثمار من عدسة اللاجئين في شرق أفريقيا، وجدنا أن بعض أفضل الأمثلة على الشركات التي يقودها اللاجئون والشركات الداعمة للّاجئين تستفيد من الإنترنت، وتحقق انخفاضًا في تكاليف بدء التشغيل وتوفر إمكانيات العمل عن بُعد. وغالبًا ما يكون المستثمرون على دراية بنماذج شركات التكنولوجيا وينجذبون إليها باعتبارها استثمارات محتملة».

يمكن تشجيع مجتمع الاستثمار على نشر رأس المال من خلال منظور اللاجئين مع توفير شبكات وأدوات ونصائح متينة. ويمكن تعزيز الشركات الداعمة للاجئين لجذب المزيد من المستثمرين من خلال المساعدة الفنية لتطوير قدراتها حول الإلمام المالي والرقمي. ويُعدّ إنشاء مجموعة متينة من الشركات القابلة للاستثمار وتوليد تدفُّق مستمر من عروض الأعمال والعروض الاستثمارية أمرًا بالغ الأهمية لتعزيز منظومة الاستثمار من منظور اللاجئين، وكذلك عرض قصص النجاح المحققة.

من الأمثلة على ذلك برنامج **تشاتربوكس (Chatterbox)**[9] الذي طوّره لاجئون في المملكة المتحدة والمصمّم لتعليم اللغة عبر الإنترنت. وإنّ البرنامج مخصص للمهنيين الذين يقدّمون الخدمات للشركات ويستفيد من مواهب اللاجئين والمجتمعات المهمّشة الأخرى ويدخلهم إلى الاقتصاد الرقمي. وقد تلقّت هذه الشركة دعمًا من مستثمرين في أوروبا ووادي السيليكون نظرًا للأثر الذي حققته كمؤسسة اجتماعية ولجدواها المالية.

إلا أن التمويل التقليدي للمشاريع قد لا يتماشى دائمًا مع مشاريع سبل كسب العيش الرقمية في سياقات النزوح والأسواق الناشئة. فيمكن أن يساعد رأس المال المختلط وتمويل التنمية والنُّهُج المبتكرة، مثل التمويل القائم على النتائج، في تخفيف المخاطر المتصوّرة والمواءمة بين مصالح المستثمرين والأثر الاجتماعي المحلي.

من الأمثلة الأخرى على الشركات المؤثرة التي توفر الوظائف في الاقتصاد الرقمي للقوى العاملة اللاجئة شركة **نتكلّم (Natakallam)**،[10] وهي منصة لتعلّم اللغة والترجمة، و**وكالة كونكات (CONCAT)**[11] لتطوير الويب وشركة **هيومنز إن ذا لوب (Humans in the Loop)**،[12] وهي شركة توظّف اللاجئين في الشرق الأوسط وأفريقيا في مجال شرح البيانات وغيرها من خدمات الذكاء الاصطناعي.

توظف شركة هيومنز إن ذا لوب (Humans in the Loop) أرباحها لدعم المنظمات غير الحكومية الربحية وصقل المهارات. وتشرح المؤسِّسة والرئيسة التنفيذية للشركة إيفا غومنيشكا (Iva Gumnishka) ما يلي: «لقد نظرنا في زيادة الاستثمار المخفف، لكننا لم نتمكن من الحصول على تقييم جيد من المستثمرين التقليديين والمؤثرين». ويشدّد تعليقها على الحاجة إلى رأس المال على مجموعة واسعة من العائدات وتوقعات الأثر لتوسيع نطاق المؤسسات الاجتماعية الفعالة في هذا المجال.

بالإضافة إلى الاستثمار في نماذج التوظيف، تشكّل الاستثمارات المؤثرة البانية للمنظومات التي تعزز الإلمام الرقمي، وتمكّن الشمولية المالية، وتنشئ البنية التحتية الرقمية عاملًا ضروريًا لدعم سبل العيش الرقمية. ويساهم الاستثمار في سبل العيش الرقمية من منظور اللاجئين في «تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام والتوظيف والعمل اللائق للجميع (الهدف 8 [من أهداف التنمية المستدامة])» ويدعم جدول أعمال التسريع الرقمي لأهداف التنمية المستدامة.[13]

الخطوات التالية

في حين أن العمل الرقمي يمثل بديلًا لاستحداث سبل العيش اللائقة للّاجئين، ينطوي الواقع على العديد من التحديات غير المرئية. ويشمل ذلك الافتقار إلى التدريب المناسب على المهارات الرقمية - بما في ذلك المهارات المتطورة مثل تطوير الويب والبرمجة وعلوم البيانات - بالإضافة إلى المهارات الناعمة والمهارات اللغوية والإرشاد المهني. وإلى جانب المهارات القابلة للنقل، يحتاج اللاجئون إلى الوصول إلى الشبكات المهنية، وفرصة اكتساب الثقة والخبرة لتحسين التوظيف، والإلهام للسعي لتحقيق أهداف أعلى في بيئة اجتماعية إيجابية. والأهم من ذلك إطلاق مبادرات تبني الروابط السوقية اللازمة لربط النازحين

قسرًا بفرص العمل الرقمي الكريم، وتُطلق رأس المال للاستثمار في المؤسسات الاجتماعية والشركات المناسبة.

من أجل دفع عجلة الاستدامة المالية والأثر الاجتماعي الدائم والتوظيف العادل والقابل للتطوير، هناك حاجة إلى:

- توفير تدريب مبني على الطلب يغطي المهارات الفنية وغير الفنية ويسمح للنازحين الموهوبين بالوصول إلى سبل عيش لائقة وكريمة تتماشى مع تطلعاتهم؛
- دعم الأسواق العادلة ووسطاء توظيف اللاجئين الذين يربطون العملاء العالميين بالنازحين الموهوبين من خلال التعهيد المؤثر للعقود التي تمكّن الأفراد من اكتساب الخبرة وكسب دخل تنافسي عالميًا؛
- حشد القطاع الخاص ورأس المال المؤثر من خلال منظور اللاجئين، وتوفير التمويل القادر على تغذية النماذج المبتكرة وتوسيع نطاق المؤسسات المحلية التي توظف اللاجئين وتعهد مشاريعها إليهم من أجل تمكين الإدماج الاقتصادي والاعتماد على الذات؛
- مواصلة بناء الشراكات بين القطاع العام والخاص والخيري للاستثمار في البنية التحتية الرقمية، من أجهزة الحاسوب إلى خدمة الإنترنت، وتعزيز الوصول إلى اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

يسمح هذا النهج متعدد الأوجه الذي يشرك مختلف أصحاب المصلحة - من المنظمات المجتمعية وروّاد الأعمال إلى الشركات والممولين - بإنشاء اقتصادات شاملة عبر الإنترنت تعود بالفائدة على النازحين قسرً والمجتمعات المضيفة لهم على السواء.

أنديرا يوسف كارا (Andhira Yousif Kara)
مستشارة باحثة ومدافِعة عن اللاجئين
annkakaliya@gmail.com
linkedin.com/in/andhira-kara-/a72121a1

لورين تشارلز (Lorraine Charles)
المديرة التنفيذية لمنظمة نعمل (Na'amal) وباحثة مساعدة في مركز أبحاث الأعمال (Centre for Business Research) في جامعة كامبريدج (Cambridge University)
lorraine@naamal.org
/linkedin.com/in/lorraine-charles

جيزيل غونزاليس (Giselle Gonzales)
المؤسِسة والرئيسة التنفيذية لمنظمة إيكوال ريتش (EqualReach)
giselle@equalreach.io
/linkedin.com/in/gisellegonzales

سيلين أوكاك (Selen Ucak)
قائدة قسم ريادة الأعمال في منظمة ريفوجي إنفستمنت نتوورك (Refugee Investment Network) ومستشارة في مجال التأثير
selen.ucak@refugeeinvestments.org
/linkedin.com/in/selenucak

1. bit.ly/ILO-digitalization
2. 2023-bit.ly/future-of-jobs-report
3. 2024-bit.ly/in-demand-skills
4. naamal.org/
5. bit.ly/transformational-change-cooperation
6. www.equalreach.io/
7. refugeeinvestments.org/
8. bit.ly/refugee-lens
9. www.chatterbox.io/
10. natakallam.com/
11. concat.tech/
12. humansintheloop.org/
13. www.sdg-digital.org/accelerationagenda

الإقصاء الرقمي للاجئين والنازحين داخليًا في السودان

تأليف ولاء محمد (Wala Mohammed)

يمكن أن يكون الإقصاء من العالم الرقمي مدمِّرًا للمهاجرين قسرًا. تتناول هذه المقالة الإقصاء الرقمي الذي يواجهه اللاجئون والنازحون داخليًا في السودان بسبب تداعيات القيود المستمرة على الوصول إلى التكنولوجيا.

أدّت الحرب الأهلية التي اندلعت في السودان في نيسان/أبريل 2023 إلى نزوح أكثر من 8 ملايين شخص.[1] وأصبح البلد بأكمله على شفير الانهيار نتيجة هذا النزاع المدمِّر، وانعدام الأمن الغذائي الحاد، وتفشي الأمراض، ونزوح المدنيين، وتدمير سبل العيش.

فقد ملايين السودانيين سبل عيشهم نتيجة النزاع. وأوقفت الحرب الإنتاج ودمّرت رأس المال البشري و قدرات الدولة، كما أثّرت على الاستقرار المالي من خلال تقويضها للتجارة والخدمات المالية وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفقد مشغّلو مراكز البيانات الوصول إلى بياناتهم ومرافقهم، مما تسبّب في توقّف العديد من الخدمات الأساسية المرتبطة بالإنترنت، حيث أفاد[2] فرع جمعية الإنترنت السودانية (Internet Society Chapter) أن نسبة 12% فقط من مواقع وخدمات نطاق المستوى الأعلى لرمز البلد sd. في السودان كانت تعمل اعتبارًا من 16 حزيران/يونيو 2023.

كان القطاع غير الرسمي يشكّل نحو 60% من القوى العاملة قبل الحرب. إلا أنه منذ اندلاعها، خسر الكثيرون سبل عيشهم ولم يعد لديهم أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية وارتفع عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس[3] من سبعة ملايين إلى 19 مليون طفل.

العلاقة بين العقوبات الاقتصادية والإقصاء الرقمي في السودان

يتسبب فرض العقوبات الاقتصادية والتجارية بإعاقة حرية تدفق الاتصالات والتكنولوجيات الرقمية التي يحتاجها الناشطون والمبتكرون ومستخدموها العاديون بشدّة.

تم عزل السودان عن المجتمع الدولي منذ عام 1993 عندما صنّفته الحكومة الأمريكية كدولة راعية للإرهاب. وفي عام 1997، أصدرت الولايات المتحدة أمرًا تنفيذيًا بفرض عقوبات اقتصادية شاملة على السودان. وسمحت رخصة دولية أصدرتها الولايات المتحدة في عام 2015 بتخفيف العقوبات إلى حدٍ ما وبالتالي بالوصول إلى بعض البرمجيات والأجهزة والخدمات المتعلقة بالاتصالات الشخصية، لكن اختار بعض مقدمي الخدمات عدم التقدم بطلب للحصول على التراخيص ذات الصلة لتصدير الخدمات إلى السودان لأن الحصول عليها قد يكون صعبًا ويتطلب تجديدًا دوريًا.

رُفعت العقوبات المفروضة على تكنولوجيات الاتصالات في عام 2015، ورُفع الحظر التجاري في عام 2017، وتمت إزالة السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب في عام 2020. ولكن بالرغم من ذلك، لا يزال وصولا لشعب السوداني إلى الخدمات التكنولوجية والمالية محدودًا. وهناك قائمة طويلة بالبرمجيات والتكنولوجيات والمعدات التي لا تزال مُقيّدة. علاوةً على ذلك، إن السودان غير مدرج على قوائم المناطق التي يمكنها الوصول إلى خدمات الشركات الكبرى في مجال التكنولوجيا مثل Google Workspace وMicrosoft Azure وAzure Government

وMicrosoft Office 365، ناهيك عن الدورات التدريبية عبر الإنترنت والمنصات والخدمات العالمية الأخرى.

إنّ استبعاد البلد بأكمله من الوصول إلى فرص أوسع لتوليد الدخل خلال الحرب الجارية في السودان سوف يدفع المزيد من الأسر إلى ما دون خط الفقر.

الإقصاء الرقمي للنازحين داخليًا واللاجئين في السودان

ترافقت الأزمة الاقتصادية المطوّلة في السودان[4] مع صراعاتٍ قائمة أساسًا في بعض المناطق. فقبل نيسان/أبريل 2023، كان 15.8 ملايين شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. أما في وقت كتابة هذه المقالة، فقد ارتفع عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية إلى 24.8 ملايين شخص، في ظل نزوح ثمانية ملايين شخص قسرًا نتيجة الحرب الحالية.

توفّر منصات العمل الرقمية إحدى الوسائل التي يمكن للنازحين من خلالها كسب العيش. وهي مفيدة بشكلٍ خاص لمجموعات العمال الذين كانوا محرومين في السابق ويواجهون حواجز أمام دخول سوق العمل،[5] مثل النساء والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشباب واللاجئين والمهاجرين والأشخاص ذوي الخلفيات العرقية والإثنية ذات الأقلية. إلا أن النازحين في السودان يواجهون تحدياتٍ كبيرة من حيث الانضمام إلى منصات العمل الرقمية نتيجة عزل البنوك في السودان عن الأنظمة المصرفية الدولية، بالإضافة إلى عدم إدراج السودان في معظم منصات العمل الرقمية مثل Upwork وFiverr. بالإضافة إلى ذلك، تذكر بعض المنصات في شروط اتفاقها على أنها لا تسمح للأشخاص من البلدان الخاضعة للعقوبات بالتسجيل.

يواجه اللاجئون وغيرهم من النازحين قسرًا في جميع أنحاء العالم التحديات في الوصول إلى الخدمات الأساسية[6] التي تشمل التكنولوجيا، ومنها تسجيل بطاقة SIM والاتصال بخدمات الهاتف المحمول وفتح الحسابات المصرفية، وليس السودان استثناءً. فتولّد المتطلبات الموضحة في قوانين ولوائح البلاد بشأن مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب حواجزَ قانونيةً أمام اللاجئين وطالبي اللجوء تمنعهم من الوصول إلى المؤسسات المالية الرسمية وخدمات الدفع بالهاتف المحمول والخدمات المالية الرقمية الأخرى. وإن هذه المشاكل مترابطة في ما بينها، وذلك لأن عدم وجود مكان لوضع أموالهم يُضعف النازحين قسرًا بشكلٍ كبير.

يشترط القانون السوداني تسجيل بطاقات SIM باستخدام وثيقة هوية معترف بها. إلا أنه في الوقت الحالي، لا تفي بطاقات هوية اللاجئين السودانيين بمتطلبات الهوية اللازمة لتسجيل بطاقة SIM. فيحصل العديد من اللاجئين وطالبي اللجوء على بطاقات SIM من خلال الأصدقاء وأفراد الأسرة الذين لديهم بطاقة هوية مقبولة، بينما يحصل عليها البعض من خلال وكلاء مشغلي شبكات الهاتف المحمول، والبعض الآخر من خلال المنظمات الإنسانية التي توزع بطاقات SIM المسجّلة باسمها بالجملة.

على الرغم من وجود حلول بديلة رسمية وغير رسمية لمتطلبات تسجيل بطاقة SIM وكذلك للوصول إلى الخدمات المالية، بما في ذلك خدمات دفع الأموال عبر الهاتف المحمول، لا ترقى هذه الحلول إلى وجود إطار قانوني مفتوح وشامل. وفي ظل تقديم المنظمات الإنسانية للمساعدات النقدية، تنطوي الحلول البديلة على مخاطر ومسؤوليات، وتُثبط الإدماج المالي الحقيقي للسكان المتضررين. وبالتالي، يمكن أن تؤثر العقوبات الاقتصادية بشدّة على تمويل المساعدات الإنسانية وإيصالها بطرق مختلفة.

التوصيات لتحسين الوصول الرقمي في السودان وخارجه

تؤثّر القيود المفروضة على الوصول إلى التكنولوجيا والسياسات الحكومية على إمكانية وصول النازحين داخليًا واللاجئين إلى منصات العمل عبر الإنترنت وبطاقات SIM وغيرها من الخدمات. ومع استمرار الحرب في السودان، سيزيد عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية في ظل الصعوبات في إيصال المساعدات نتيجة تعذّر الوصول إلى العديد من المناطق لأسبابٍ أمنية. وعليه، يمكن لتعزيز الوصول إلى شبكة الإنترنت وتكنولوجيا الهاتف المحمول أن يساعد الفئات المهمّشة على

تحسين ظروفها وقدرتها على التمتع بحقوقها، بما في ذلك الوصول إلى التعليم وفرص كسب العيش والمعلومات. ويتعين على السلطات السودانية العمل على تسهيل الوصول إلى بطاقات SIM للاجئين والمجتمعات المهمّشة من خلال تحديث اللوائح العامة للمجلس الوطني الانتقالي (NTC) لعام 2012.

هناك حاجة ماسّة تدعو الفصائل المتحاربة والجهات الفاعلة في مجال الاتصالات للحفاظ على شبكات الاتصالات في أوقات النزاع لأن التعطيلات تحدّ من قدرة المواطنين على الوصول إلى المعلومات وتُقوّض حرية الإعلام وحرية التعبير. وتعيق هذه التعطيلات أيضًا قدرة المواطنين على الوصول إلى الخدمات الأساسية والملاذات الآمنة وتحدّ من فعالية الجهود الإنسانية.[7]

يشكّل الاستقرار السياسي والاقتصادي عاملًا رئيسيًا لمعالجة قضايا التنمية وحقوق الإنسان في السودان. ويجب أن يحافظ المجتمع الدولي على التزامه بإنهاء النزاع المستمر في السودان وتعزيز السلام والحرية والعدالة، فضلًا عن دعم انتقاله نحو حكومة يقودها المدنيون. ولا تزال تداعيات العقوبات السابقة مؤثرةً حتى اليوم، حيث تحدّ من قدرة السكان السودانيين على تحمل تكاليف التقنيات التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والوصول إليها. ويمكن للمجتمع الدولي أن يتعلّم من هذه التجربة وأن ينتقل إلى استخدام عقوباتٍ موجّهة بشكلٍ أكبر على البلدان في المستقبل. أما في السودان، فيجب العمل أيضًا على تسهيل الوصول إلى الخدمات الأوسع المحظورة حتى بعد رفع العقوبات الاقتصادية.

ولاء محمد (Wala Mohammed)
باحثة مستقلة ومؤسِسة «مؤسّسة هوبس آند آكشنز» (Hopes & Actions Foundation)
wala.ahmed@outlook.com
linkedin.com/in/wala-mohammed-b01858ab/

1. *bit.ly/sudan-situation-update*
2. *bit.ly/ongoing-conflict-sudan*
3. *3JzAUEA/uni.cf*
4. *www.unocha.org/sudan*
5. *bit.ly/platform-economy-association-bargaining*
6. *bit.ly/displaced-disconnected-e-africa*
7. *bit.ly/sudan-digital-communication*

نازحتان داخليًا تعيشان مع الأقارب في ولاية النيل الأبيض في السودان.
حقوق الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)/علاء خير (Ala Kheir)

الفرص والتحديات التي تطرحها اقتصادات اللاجئين الرقمية في نيروبي

تأليف **ماري غودين (Marie Godin) وإيشيموي جان ماري (Ishimwe Jean-Marie)** و**إيفان إيستون كالابريا (Evan Easton-Calabria)**

بالاعتماد على مبادرة بحثية تعاونية وتشاركية أجريت بالشراكة مع منظمتي كينتسوجي (Kintsugi) ومجتمع أصوات اليافعين (Youth Voices Community)، اللتين يقودهما اللاجئون، تُسلط هذه المقالة الضوء على مدى توفر وإمكانات وعيوب "سبل العيش الرقمية" بالنسبة للاجئين.

برز العمل الرقمي في السنوات الأخيرة باعتباره وسيلة واعدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ومعالجة مسائل البطالة لدى كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وقد تتوفر إمكانيات كبيرة لاستحداث فرص عمل جديدة، لا سيما للشباب، من خلال منصات العمل الرقمية (مثل مواقع الويب التي تساعد على الجمع بين العمال والعملاء للمهام التي يتم تنفيذها بالكامل عبر الإنترنت) واقتصاد العربة عبر الإنترنت (الذي يتيح العمل المرن أو المؤقت أو المستقل عبر الإنترنت).

وفي حين يحظى العمل الرقمي للاجئين وغيرهم من النازحين باهتمام متزايد، تبرز فجوة في الوعي حول الجهات الفاعلة المتنوعة التي تدعم مشاركة اللاجئين في الاقتصاد الرقمي، وتشمل هذه الجهات بشكلٍ خاص اللاجئين أنفسهم من خلال المنظمات التي يقودوها اللاجئون. في كينيا، يعمل اللاجئون، إما شخصيًا أو ضمن مجموعات، على تطوير مبادراتهم الرقمية الخاصة بصفتهم رواد أعمال رقميين، وغالبًا ما يحدث ذلك عبر الاستفادة من شبكاتهم المحلية وشبكة التواصل مع الجالية الكينية في الخارج.

تتناسب هذه المبادرات تمامًا مع احتياجات اللاجئين وواقعهم، إذ توفر مرونة أكبر من حيث الوقت وطرق تلقي المدفوعات لأن غالبية اللاجئين لا يملكون حسابات مصرفية وعليهم أن يجدوا طرقًا بديلة للدفع. ومن شأن تعزيز النقاش حول هذه المبادرات التي يقودها اللاجئون وتوثيقها، بما في ذلك تأثيرها على اللاجئين والتحديات والحواجز التنظيمية التي تواجههم، أن تحسّن فهمنا لكيفية تشجيع سبل العيش الرقمية للاجئين، وللحواجز والنجاحات والاحتياجات ذات الصلة، مما يُسلط بدوره الضوء على الدور المحتمل الذي يمكن أن يؤديه عمل اللاجئين الرقمي، ولا سيما من ناحية الاندماج المحلي.

واقع العمل الرقمي في كينيا وتحدياته

إنّ التدقيق في مشاركة اللاجئين في الاقتصاد الرقمي في كينيا، بما في ذلك دور مكاتب الاتصال الإقليمية في تعزيز محو الأمية الرقمية والوصول إلى العمل، يسلّط الضوء على كيفية تأثير اللوائح الوطنية في فرص الدخول إلى سوق العمل الرقمي والمشاركة المستدامة فيه. تُعتبر كينيا من الدول الرئيسية التي تستضيف اللاجئين، إذ تضم أكثر من 650,000 لاجئ وطالب لجوء مسجل اعتبارًا من سبتمبر 2023، وهي تُعرف على نطاق واسع بأنها المركز الإقليمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في شرق إفريقيا.

تحتل كينيا مكانة ريادية في المنطقة في مجال الاتصال بخدمة النطاق العريض، والبنية التحتية العامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. كما أصبحت الفرص التي يُقدمها الاقتصاد الرقمي شعار الليبرالية الجديدة إذ تعِد بتحقيق النجاح السريع والفردي عبر الإنترنت. وللمساعدة في تحقيق ذلك، تم تصميم العديد من المشاريع الإنسانية والإنمائية في كينيا لتمكين اللاجئين من العمل عن بعد. من الأمثلة على ذلك مبادرة الشراكة من أجل تحسين آفاق النازحين قسرًا والمجتمعات المضيفة (PROSPECTS)[1] التي تُمولها الحكومة الهولندية والتي تدعم على وجه التحديد مبادرات التوظيف الرقمية والتمكين في مناطق مختلفة من كينيا مثل إيستلي (نيروبي) وتوركانا وغاريسا.

لكن على الرغم من المبادرات الحالية، لا يزال اللاجئون في كينيا يواجهون تحديات في الوصول إلى فرص سبل العيش الرقمية اللائقة، بما في ذلك تلك التي يقدمها اقتصاد العربة. ولقد وصفت المنظمات التي يقودها

اللاجئون قانون اللاجئين الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في فبراير 2022 بأنه تقدمي. ومن الناحية النظرية، يمنح هذا القانون المزيد من الفرص والحقوق والحماية والحلول للاجئين وطالبي اللجوء ليندمجوا اجتماعيًا واقتصاديًا في البلاد (انظر تقرير[2] عام 2023 الصادر عن مركز الأبحاث الذي يقوده اللاجئون Refugee Led Research Hub، وكيتو تشا شيريا Kituo Cha Sheria، وشبكة المنظمات التي يقودها اللاجئون في كينيا RELON-Kenya). وأعلنت الحكومة الكينية والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام 2023 عن خطط لتحويل مخيمات اللاجئين إلى مستوطنات متكاملة تعزز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي، وتعتمد هذه الخطة التي تمتد على سنوات متعددة والمعروفة باسم *خطة شيريكا (Shirika Plan)* على قانون اللاجئين لعام 2021، وتُوفر للاجئين حقوقًا أوسع في كينيا بهدف تمكينهم من الوصول إلى الوثائق وزيادة الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتوفرة لهم.

لكن في الواقع لم يتم بعد تنفيذ قانون اللاجئين بالكامل ولا تزال هناك عقبات قانونية كبيرة أمام اللاجئين. على سبيل المثال، وعلى الرغم من اعتراف الحكومة بوثائق هوية اللاجئين باعتبارها وثائق قانونية، يعجز العديد من اللاجئين الذين يحاولون الاندماج في الاقتصاد الرقمي عن فتح حسابات مصرفية لأن بطاقات هوية اللاجئين الخاصة بهم غير معترف بها لدى منصات العمل الرقمية. يؤدي ذلك إلى إجبارهم على الاعتماد على أشخاص آخرين يمتلكون وثائق يتم "الاعتراف بها" بشكلٍ أكبر، مثل بطاقات الهوية الوطنية وجوازات السفر المحلية أو الصادرة عن دول أخرى، من أجل الوصول إلى أرباحهم عبر الإنترنت. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تكبد تكاليف معاملات إضافية. وفي حين لم يمرّ على سريان هذ القانون إلا عام واحد اعتبارًا من وقت كتابة هذا التقرير، لم يتم تحقيق أي تقدم ملموس. بالإضافة إلى ذلك، يُضطر العديد من اللاجئين إلى استخدام أو حتى شراء حسابات أشخاص آخرين للوصول إلى فرص العمل، مما يُسفر عن مجموعة أخرى من المخاطر تشمل سرقة الأجور أو التأخير في تلقي المدفوعات المستحقة. وما يُضاعف التعقيدات، هو أن العقبات الفعلية التي تحول دون الحصول على تصريح عمل كيني وتسجيل الأعمال التجارية والحصول على رقم تعريف شخصي لدى هيئة الإيرادات الكينية للتمكن من تقديم الضرائب، هي أمور تحد بشكلٍ كبير من الفرص المتاحة للاجئين للإعلان عن الشركات المسجلة عبر الإنترنت.

المبادرات التي يقودها اللاجئون والتي تُسهل الوصول إلى العمل عبر الإنترنت

على الرغم من هذه التحديات الكبيرة، تم إطلاق العديد من مبادرات اللاجئين التي تعزز العمل الرقمي. وتتمثل إحدى الحلول البديلة، التي وجدها اللاجئون للتحايل على التحديات الموضحة أعلاه، في حسابات العمل الجماعية عبر الإنترنت التي يمكنها، في حال تطبيقها بشكل أخلاقي، أن تُمهد الطريق أمام اللاجئين لبناء خبرتهم وسمعتهم وكسب دخل كبير والوصول إلى فرص الإرشاد المهني. يمكن أن يعزز هذا النهج التعاوني أيضًا بيئة داعمة تُساعد اللاجئين في التغلب على تحديات العالم الرقمي. ومن الأمثلة على ذلك محمد، الذي قرر أن يعمل بشكل مستقل عبر الإنترنت في عام 2018، علمًا أنه لاجئ صومالي نشأ في مخيم داداب للاجئين. فبدلًا من تقديم العروض بصفة فردية للحصول على الأعمال ضمن اقتصاد العربة، أنشأ محمد وكالة العمل الحر في الصحراء (Desert Freelancing Agency)[3] على منصة أب وورك (UpWork) التي تتيح العمل عبر الإنترنت. وشكل إطلاق هذا العمل التجاري عبر الإنترنت وسيلة للتغلب على عدم قدرته على إنشاء شركة مسجلة قانونًا في كينيا، حيث لا يُسمح له بالحصول على تصريح عمل. ومكنته هذه الوكالة من تقديم عروض للعمل بصفة شركة على المنصة وبتقديم الوظائف لحوالي 50 من زملائه في المخيم. شهدت الشركة تطورًا ولقد أصبحت اليوم تُقدم خدمات التعليق الصوتي والترجمة والتدوين والكتابة، وعثر العديد من اللاجئين الآن على سبل كسب العيش من خلالها. أوضح محمد أنه: "من الصعب الحصول على أول عمل أو حتى عمل بأجر جيد، ولكن من خلال الشركة، يمكن الآن دعم العديد من اللاجئين الآخرين وربطهم بالفرص".

تقوم بعض المنظمات التي يقودها اللاجئون مثل مجتمع أصوات اليافعين (Youth Voice Community)[4]، التي يقع مقرها في كايول في أحد أحياء نيروبي، بتوفير مجموعة من البرامج التي تشمل دورات التثقيف المالي والتجاري والتدريب على مهارات الخياطة ودورات التثقيف الرقمي. وتُركز منظمة مجتمع

أصوات اليافعين بشدة على سبل العيش في جميع برامجها الاقتصادية، ولا تطمح إلى مساعدة اللاجئين على اكتساب المهارات فحسب بل تسعى أيضًا إلى تسهيل وصولهم إلى فرص تحقيق الدخل وبالتالي تقليل حاجة اللاجئين إلى المساعدة الإنسانية. في هذا السياق، كانت دورة التثقيف الرقمية التي قدمتها منظمة مجتمع أصوات اليافعين بعنوان "الحلول الرقمية لكسب العيش" (Digital For Livelihoods) دورة ذات أهمية محورية، وشملت في البداية مهارات الكمبيوتر الأساسية، بدءًا من معالجة النصوص واستخدام جداول البيانات، وصولًا إلى التدريب المتقدم ذي الصلة بالعصر الرقمي على غرار التدريب على العمل المستقل، بما في ذلك الترجمة والنسخ والكتابة.

لكن وعلى الرغم من استمرار البرنامج لأكثر من عام، لم يحقق بعد النتائج المرجوة من حيث الوصول إلى فرص سبل كسب العيش، ويعود ذلك إلى التحديات الكبيرة التي تواجهها المنظمات التي يقودها اللاجئون مثل منظمة مجتمع أصوات اليافعين. وتشمل هذه التحديات عدم كفاية الأموال لتقديم منهج قوي ولدعم الطلاب في الوصول إلى البرامج وتعلم المهارات التقنية العالية ذات الصلة التي تسمح لهم بالحصول على عمل مُربح في اقتصاد العربة عبر الإنترنت. لذلك، تُخطط منظمة مجتمع أصوات اليافعين الآن للانتقال من توفير المهارات الرقمية إلى ضمان العمل اللائق من خلال إنشاء مركز شامل يعمل كحاضنة رقمية. ويوفّر هذ المركز إمكانية الوصول إلى الإنترنت وأجهزة الكمبيوتر والبنية التحتية المراعية للإعاقة، وسيوفر للشباب اللاجئين مساحة للعمل بدوام كامل لمدة ستة إلى اثني عشر شهرًا بعد التدريب.

التوجهات المستقبلية لسبل كسب العيش الرقمية وحقوق اللاجئين والاندماج المحلي

على الرغم من تجارب العالم الرقمي وتصورات النجاح فيه، لا يزال اللاجئون في كينيا مقيدين بسبب محدودية حقوقهم. وتشير دراستنا التي أجريت مع اللاجئين في نيروبي، إلى أنهم سعوا للحصول على عمل في الاقتصاد الرقمي بعد العديد من المحاولات الفاشلة للعثور على وظيفة محلية. ويعود ذلك إلى محدودية فرص العمل المتوفرة للاجئين والتحديات النظامية التي تواجههم مثل الافتقار إلى الوثائق والقيود المفروضة على التنقل، وهي تحول دون استكشاف اللاجئين لمجموعة أوسع من الفرص في كينيا وخارجها، علمًا أن هذه القيود وغيرها قد دفعت العديد من اللاجئين الذين يمتلكون مؤهلات عالية إلى التفكير في فرص اقتصادية بديلة مثل تلك المتاحة عبر الإنترنت.

غالبًا ما تعتبر الأجيال الشابة من اللاجئين في نيروبي وفي مخيمات اللاجئين، والذين انتقلوا من الاقتصاد الحضري غير الرسمي إلى الاقتصاد الرقمي غير الرسمي، أن البحث عن عمل عبر الإنترنت هو بمثابة مقاومة لاستمرار التمييز ضدهم بما في ذلك حصولهم على أجر أقل من نظرائهم المحليين بسبب وضعهم كلاجئين. ويشرحون أن رواد الأعمال اللاجئين يدخلون الاقتصاد الرقمي لتحدي بعض القيود التي يواجهونها في الوصول إلى العمل في الأماكن الأخرى.

لكن القيود التي يواجهها اللاجئون في اقتصاد العربة الرقمي في كينيا تُوضح أن النجاح في الوصول إلى العمل عبر الإنترنت لا يمكن أن يحدث في فراغ. ففي حين أن حكومة كينيا قد أصدرت رسميًا قانون اللاجئين، الذي يعِد بتحسين حقوق اللاجئين في العمل والوصول إلى الهواتف المحمولة وتسجيل بطاقات SIM والشمول المالي عبر الأموال على الهواتف المحمولة، يكمن التحدي الرئيسي في تنفيذ هذا القانون بشكلٍ فعال والالتزام باللوائح. وثمة حاجة ملحة إلى بذل جهود مناصرة واسعة النطاق لإبلاغ المسؤولين الحكوميين وشركات الهاتف المحمول والمؤسسات المالية بهذ التشريع الجديد. على سبيل المثال لا تزال وثائق اللاجئين غير مضمّنة في قواعد بيانات الهوية الكينية الأوسع، مما يطرح تحديات مستمرة في التعرف على بطاقات هوية اللاجئين في جميع القطاعات، بما فيها الاقتصاد الرقمي.

تُعد قدرة اللاجئين على التصرف والقيادة عنصرًا بالغ الأهمية في ضمان أن تصبح وعود القانون حقيقة واقعة، كما تقدم المشاركة الهادفة للاجئين قيمة كبيرة عند وضع السياسات والبرامج المتعلقة باستجابات اللاجئين. على سبيل المثال، تشكل منظمة اللاجئين الذين يسعون إلى المساواة في الوصول إلى الطاولة (Refugees Seeking Equal Access to the Table أو R-SEAT)[5]، إحدى المنظمات التي تسعى إلى تحقيق هذه المشاركة، وإلى ضمان مشاركة اللاجئين بشكل هادف على مستوى الدولة في الاجتماعات والقرارات

ضمن أنظمة اللاجئين العالمية والإقليمية. تُوضح هذه المبادرات أنه إذا تم إشراك اللاجئين في كينيا بشكل مستدام وهادف، سيتمكنون من دعم تنفيذ قانون اللاجئين الجديد، بحيث يمكنهم توفير التوعية والتدريب لزملائهم اللاجئين وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن السياسات الجديدة، ويمكنهم المساعدة في تحديد شكل التنفيذ السليم من خلال تقديم المشورة الاستراتيجية والدعم المجتمعي، وفي تحديد الثغرات والاحتياجات في تنفيذ السياسات. وفي حين قد يكون لهذه المساهمات تأثير كبير في تعزيز ظروف العمل الرقمي الناجح، يمكن أن تصل فوائدها إلى أبعد من ذلك بكثير.

الخاتمة

تُشير المبادرات الرقمية للاجئين في كينيا إلى أن المبادرات التي تُساهم في الاندماج المحلي، بدلًا من العمل في *غياب* هذا الاندماج، تحظى بفرص أكبر لدعم اللاجئين بصورة هادفة. ومع ازدياد الحقوق والفرص المتوفرة للاجئين، يمكنهم تقديم مهاراتهم وخبراتهم الرقمية للشركات الكينية، وكسب الدخل رسميًا لدفع الضرائب، أو على الأقل زيادة قوتهم الشرائية للمساهمة في اقتصادهم المحلي. تتضمن أجندات العديد من المنظمات التي يقودها اللاجئون تشجيع اللاجئين لدخول الاقتصاد الرقمي (إما محليًا و/أو عالميًا) حتى يتمكن اللاجئون من استثمار الموارد في مجتمعاتهم المحلية.

لكن كي يحدث ذلك، يجب تنفيذ القوانين التي تصون حقوق اللاجئين بشكل فعلي في كينيا، وقد أثيرت مخاوف بسبب الفجوة بين الخطاب السائد والواقع الفعلي لسبل كسب العيش الرقمية المتوفرة للاجئين. ثمة أيضًا خطر من أن يُنظر إلى العمل الرقمي على أنه حل بديل للحواجز التي يواجهها اللاجئون في الوصول إلى أسواق العمل المحلية.

ويُشير السياق الكيني إلى أن التكامل المحلي من خلال الاقتصاد الرقمي لا يمكن أن يحدث إلا بعد إزالة الحواجز التي تحول دون تحديد الهوية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي فعليًا. وما لم يتم بذل جهود إضافية لدعم حقوق اللاجئين، سيكون تعزيز سبل كسب العيش الرقمية للاجئين أشبه بسياسة تضليل بعيدة عن الواقع، أو على حد تعبير أحد قادة اللاجئين، لن يكون سوى "عملية احتيال جديدة" في مجال سبل كسب العيش المتوفرة للاجئين.

ماري غودين (Marie Godin)
محاضرة في الجغرافيا البشرية وزميلة في الأكاديمية البريطانية، كلية الجغرافيا والجيولوجيا والبيئة، جامعة ليستر وباحثة مشاركة في مركز الهجرة والسياسات والمجتمع (Compas)/مركز دراسات اللاجئين (RSC)، جامعة أكسفورد
Marie.Godin@leicester.ac.uk
حساب X: @MarieGodin001
compas.ox.ac.uk/people/marie-godin

إيشيموي جان ماري (Ishimwe Jean-Marie)
القائد الإقليمي لشرق أفريقيا لمنظمة اللاجئين الذين يسعون إلى المساواة في الوصول إلى الطاولة (Refugees Seeking Equal Access to the Table أو R-SEAT)، صحفي وعضو مجلس إدارة في إنكوموكو (Inkomoko) ومجتمع أصوات اليافعين (Youth Voices Community)
jean.ishimwe@refugeesseat.org
حساب X: @ishimwemarie432
linkedin.com/in/ishimwe-jean-marie-11b932113

إيفان إيستون كالابريا (Evan Easton-Calabria)
باحث أول في مركز فينشتاين الدولي، جامعة تافتس وباحث مشارك في مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد
Evan.easton_calabria@tufts.edu
حساب X: @evan_in_refuge
linkedin.com/in/evan-easton-calabria/

1. *bit.ly/ilo-prospects*
2. *bit.ly/finding-durable-solutions*
3. *www.desertfreelancing.com/services.html*
4. *youthvoicescommunity.org/*
5. *www.refugeesseat.org/*

الهوية أم البقاء؟ حفظ الإرث الثقافي للروهينغا بالوسائل الرقمية

تأليف ثاقب شيخ (Saqib Sheikh) ومحمد نور (Muhammad Noor)

يواجه مجتمع الروهينغا تهديد فقدان هويته الإثنية. يوفر أرشيف رقمي جديد وسيلةً لحفظ الوثائق والمواد الأخرى المتعلقة بإرث الروهينغا الثقافي، إلا أن هذا المشروع المبتكر محفوفٌ بالتحديات أيضًا.

تعود جذور شعب الروهينغا الأصلية إلى أرض أراكان التي يُطلق عليها اليوم اسم ولاية راخين في ميانمار. ومنذ استقلال ميانمار في عام 1948، تعرّض مجتمع الروهينغا لسلسلة من التدابير الاضطهادية من قِبل السلطات أفضت في وقتٍ لاحق إلى النفي ونزع الجنسية. ومن أشكال الاضطهاد التي تعرّض لها هي القيود المفروضة على التعبير عن الممارسات الثقافية. ونتيجةً لهذه القيود وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة في مجتمع الروهينغا، هناك نقصٌ في المؤسسات المعنية بحفظ ثقافة الروهينغا والترويج لها. تنظر محكمة العدل الدولية (International Court of Justice) حاليًا في قضيةٍ تتّهم ميانمار بالإبادة الجماعية[1] بسبب اضطهادها للروهينغا، وكان جزء رئيسي من ذلك محاولة نزع شرعية الهوية الإثنية للروهينغا من قِبل سلطات ميانمار من خلال التأكيد على أن الروهينغا هم بنغاليون ولا جذور لهم في أرض أراكان وأنهم مجموعة إثنية خيالية[2].

ومنذ آخر ترحيل كبير من موطنهم في عام 2017، تعيش غالبية ما يقدَّر بنحو ثلاثة إلى أربعة ملايين من الروهينغا في الشتات في جميع أنحاء المنطقة، إما على شكل مجتمعات استقرّت في وقتٍ سابق في المملكة العربية السعودية وباكستان، وإما بأعداد كبيرة من اللاجئين المهاجرين في بنغلاديش وماليزيا. ولا يزال عدد كبير من الروهينغا النازحين عديمي الجنسية ومن دون وثائق قانونية.

مع مرور الأجيال منذ عمليات الطرد الأولى في السبعينيات من القرن المنصرم، أفاد العديد من مجتمعات الروهينغا أن أفرادها يواجهون ضغوطًا استيعابيةً للتكيّف مع المجتمعات المضيفة لهم. وأدى ذلك إلى ظهور علامات اضمحلال الثقافة، ومنها فقدان لغة الروهينغا وعاداتها وتقاليدها مقابل تلك الخاصة بالمجتمع المضيف. كما هناك خسارة أقلّ وضوحًا في الذاكرة الثقافية، وتحديدًا الوعي التاريخي المجتمعي بجذور الروهينغا في موطن أجدادهم في أراكان.

الجهود المبذولة لحفظ ثقافة الروهينغا وتاريخهم بالوسائل الرقمية

تم في السنوات الأخيرة إطلاق العديد من المبادرات لمعالجة أزمة الهوية الجماعية الأوسع نطاقًا التي تجتاح مجتمع الروهينغا. ففي عام 2021 على سبيل المثال، أطلقت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) مركز الذاكرة الثقافية للروهينغا (Rohingya Cultural Memory Centre)[3] في مدينة كوكس بازار في بنغلاديش لعرض ومشاركة جوانب من أصول وتقاليد الروهينغا مع المجتمع المحيط.

من غير المستغرب نظرًا لتشتّت سكان المنطقة وانخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة ونقص الموارد المادية أن يتطلع العديد من المبادرات المحلية إلى الوسائل الرقمية للترويج لثقافة الروهينغا. ويشمل ذلك إنشاء وسائل إعلام وقنوات إخبارية عبر الإنترنت للروهينغا للإبلاغ عن النزاع القائم في ولاية راخين. وتم توحيد نص لغة الروهينغا[4] وتحويله إلى صيغة رقمية وإدخاله ضمن معيار يونيكود (Unicode Standard) (وهو نظام الترميز العالمي الذي يحوّل النص المكتوب إلى أحرف وأرقام رقمية).

إدراكًا لضرورة إعطاء بعض الجوانب من الأزمة الثقافة الروهينغا المزيد من الاهتمام، تم إطلاق

الأرشيف التاريخي للروهينغا (Rohingya Historical Archive)[5] أو R-Archive في عام 2021 لتحديد وأرشفة الوثائق المختلفة وغيرها من الوسائط ذات القيمة الموروثة بالنسبة لشعب الروهينغا. وقد أطلقته منظمة مشروع الروهينغا (Rohingya Project)، وهي منظمة شعبية تركّز على استخدام التكنولوجيا لمعالجة قضايا انعدام الجنسية لمجتمع الروهينغا في الشتات. كانت الفكرة وراء أرشيف الروهينغا هي أن العديد من الوثائق والعناصر المتعلقة بالرابط بين الناس ووطنهم كانت مبعثرةً، وأن فقدانها يمكن أن يعرّض مستقبل الناس للخطر من حيث ذاكرتهم المجتمعية. ولذلك، يسعى أرشيف الروهينغا ليكون أرشيفًا مجتمعيًا للروهينغا المنتشرين، ومواردًا حول إرث الروهينغا للباحثين، وليقدّم الدعم الاستدلالي في الإجراءات القانونية المستقبلية نحو المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد هذا الشعب. وتم تمويل هذه المبادرة من خلال منحة محفزة قدمتها مؤسسة رودنبيري (Roddenberry Foundation) وتم تنفيذها بالشراكة مع شركة التكنولوجيا آرويف (Arweave).

أشرك أرشيف الروهينغا مسؤولين ميدانيين من الروهينغا مقيمين في بنغلاديش وماليزيا والمملكة العربية السعودية في عملية الجمع ضمن مجتمعاتهم. وخلال المرحلة التجريبية، جرى مسح أكثر من 100 وثيقة تُعتبر مهمة لتراث الروهينغا شملت سندات الأراضي القديمة في أراكان، ووثائق الهوية المحظورة الصادرة عن ميانمار، والصور العائلية بعد الحصول بموافقة أصحاب الوثائق وشهاداتهم المسجلة، ثم جرى تحميلها مع تشفيرها إلى نظام تخزين خاص على شبكة الإنترنت.

يعتمد هذا النظام تقنية تُسمّى بلوك ويف (Blockweave) طوّرتها شركة آرويف (Arweave)، وهي عبارة عن بروتوكول لامركزي لتخزين البيانات يشبه سلسلة الكتل (Blockchain) التقليدية ولكنّه يسمح بقابلية توسّع أكثر فعاليةً من حيث التكلفة، وتكون عادةً في حدود ثلاثة إلى ثمانية دولارات لكل جيغا بايت في وقت إنشاء الأرشيف (من دون رسوم اشتراك). واعتُبر هذا النظام مناسبًا لهذا المشروع بسبب توقُّع ازدياد احتياجات التخزين نظرًا لحجم الذاكرة الأكبر المطلوب للملفات الممسوحة ضوئيًا والمواد السمعية والبصرية مع توسّع أرشيف الروهينغا. فغالبًا ما تنطوي أنظمة سلسلة الكتل التقليدية على رسوم أعلى للتحميلات على السلسلة، وبالأخص لأحجام الملفات الأكبر. إلا أن تكنولوجيا بلوك ويف (Blockweave) تعتمد آلية إجماع فريدة تقلّل من متطلبات إجماع شفرة التجزئة مع ازدياد البيانات في النظام، مما يخفف تكاليف التخزين الإجمالية على المدى الطويل.

التحديات التي ينطوي عليها الحفظ الرقمي على أرض الواقع

يكمن العديد من العقبات التي تواجه الحفظ الرقمي لثقافة الروهينغا في الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي يواجهها مختلف مجتمعات الشتات واللاجئين. فيحاول لاجئو الروهينغا الذين يعيشون كمهاجرين غير شرعيين الابتعاد عن أنظار السلطات. وقد يكون من الصعب العثور على مالكي المستندات والحصول على موافقتهم على حفظ هذه المستندات. وتُعدّ الوثائق العائلية الشخصية المحفوظة من ميانمار حساسة للغاية، ولدى المالكين مخاوف حقيقية من إمكانية تتبع هذه السجلات للوصول إليهم.

علاوةً على ذلك، أبلغ المسؤولون الميدانيون من الروهينغا وغيرهم من المشاركين في أنشطة الترويج الثقافي للروهينغا عن مستويات منخفضة من الوعي بالحاجة إلى حفظ الثقافة وإمكانية الخسارة الثقافية بين الأجيال. فبحسب الدكتور قطب شاه (Qutub Shah) الناشط والمعلم الروهينغي الذي يقود مشروع ترجمة الروهينغا للقرآن للمرة الأولى، تتعلق المسألة بتفضيل البقاء بدلًا من الحفاظ على الهوية.[6] فتُعتبر احتياجات البقاء الفورية، مثل سبل العيش والرعاية الصحية ذات أهميةٍ قصوى. ويُنظر إلى الحفاظ على الثقافة على أنه مسعىً «نخبوي» بشكلٍ أكبر. ففي البلدان المضيفة التي تحوّلت فيها المشاعر تجاه الروهينغا من التضامن إلى العداء، يمكن النظر إلى تحديد الهوية الذاتية وتعزيز الهوية الجماعية للروهينغا على أنها تتعارض مع مصالح مجموعتهم.

يمكن ملاحظة هذه الحساسية تجاه الظهور على الإنترنت بشكلٍ أكبر لدى الجيل الأكبر سنًا من الروهينغا. فقد شهد العديد منهم بشكلٍ مباشر الهجوم الشامل ضد هوية الروهينغا في ميانمار، ولا يزالون

بطاقة هوية وطنية لشخص من شمال مونغداو صادرة عن مكتب الهجرة في بورما في أواخر الخمسينيات.
حقوق الصورة: مشروع الروهينغا (Rohingya Project)

يعانون من صدمة ذلك الاضطهاد. إلا أن هذا الجيل تحديدًا هو الذي يتمتع بالذاكرة المجتمعية التي تضم التجربة المباشرة مع الوطن والتي تضيع يومًا بعد يوم. وأظهر شباب الروهينغا ميلًا إلى استخدام المنصات الرقمية، ولا سيما يوتيوب (YouTube)، في برامج الترويج الثقافي. إلا أنه في أوقات تزايد التدقيق من قِبل المجتمعات المضيفة تجاه مجتمعات المهاجرين، قد تواجه هذه الأنشطة التقييد أيضًا.

في حين أن انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة يشكّل عقبةً أمام بناء فهمٍ أعمق للحاجة إلى الحفظ الرقمي للثقافة، هناك بشكلٍ عام مستوى عالٍ من الوصول إلى خدمات الهاتف المحمول في معظم مجتمعات الروهينغا المستقرة، فضلًا عن مشاركة وسائل الإعلام والمحتوى الإخباري الخاص بالروهينغا. إلا أنه في ظروف معيّنة، وبالأخص في كوكس بازار في بنغلاديش، فُرضت قيود على الاتصال بالإنترنت، مما زاد من تعقيد الجهود المبذولة لتنسيق أعمال الحفظ. ففي مخيمات كوكس بازار حيث لا يزال من الممكن العثور على العديد من الوثائق ذات الصلة، تدهورت الظروف الأمنية، وبات يتعين على الروهينغيين المشاركين في أعمال الحفظ أخْذ احتياطاتٍ إضافيةٍ في حال اشتباه أفراد المجتمع الآخرين في أن لديهم دوافع خفية لطلب هذه المعلومات.

أخيرًا، يمكن أن يكون الحفظ الرقمي محفوفًا بالمزيد من المخاوف بالنسبة للروهينغا، وبالأخص من حيث تصوّر احتمال تسرب أو إساءة استخدام بياناتهم الشخصية. وفي حين يمكن معالجة بعض المخاوف المتعلقة بالوصول المركزي إلى البيانات وأمن البيانات من خلال أنظمة سلسلة الكتل، ولا سيما من خلال تكنولوجيا بلوك ويف (Blockweave) التي توفر نظام معاملات لامركزي أكثر ثباتًا لمشاركة البيانات بين معدنيها، تبقى هناك مخاوف بشأن خيار حذف

البيانات التي تم تحميلها والتي يشعر المستخدمون من الروهينغا أنها قد تعرّض المستخدمين للخطر. وقد تكون البروتوكولات وأفضل الممارسات في هذا الصدد عائقًا يمنع رفع المعلومات الشخصية الأكثر حساسية.

بحسب وصف الدكتورة آن جيليلاند (Anne Gilliland)، الأستاذة المحاضرة في دراسات المعلومات في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس (UCLA) والاستشارية حول أرشيف الروهينغا حاليًا، تكمن المشكلة في حقيقة أنه على الرغم من أهمية حماية أمن وخصوصية الأفراد الذين يقدمون البيانات في أعمال الحفظ هذه، قد تؤدي بعض تدابير السلامة المتخذة في بعض الأحيان إلى الإضرار عن غير قصد بجودة الأدلّة ذات الصلة بالبيانات المسجلة.[7] فتنطوي المهمة على التوفيق بين «الحقوق المتنافسة»، وإعطاء الأولوية للحقوق الفردية الفورية، والحاجة إلى الحصول على الموافقة المستنيرة مع مراعاة المخاطر الوجودية في وجه مجتمع كامل نتيجة عدم مشاركة البيانات.

الخاتمة

بالاستناد إلى التجربة مع أرشيف الروهينغا (R-Archive)، يتبيّن أنه يجب إيلاء قدر كبير من الاهتمام لتثقيف المجتمعات حول أهمية إرثها الثقافي، مع احترام المخاوف والقيود التي تواجهها في المجتمعات المضيفة الصعبة. ومن المسارات الأكثر عمليةً التركيز على الصيغ «الأكثر أمانًا» لحفظ الثقافة والتي تركّز على الموارد الثقافية غير الملموسة، مثل سرد القصص الشفوية، مع توليد صدى مجتمعي واسع النطاق. ويجب أن تبقى الأسبقية لاحترام الأولويات المتصوّرة لدى المجتمع، مع السماح له بتقدير أهمية المبادرات التي تسعى إلى حفظ الجوانب الرئيسية لهويته الجماعية. ونوصي أيضًا بمحاولة الوصول إلى الأرشيفات الرئيسية الرقمية الموجودة مسبقًا لدى المؤسسات التي خزّنت بالفعل لديها بعض البيانات المتعلقة بالروهينغا أو حيث تم مؤخرًا رفع السرية عن البيانات لديها بحيث تتطلب ببساطة البحث عنها ورصدها.

ثاقب شيخ (Saqib Sheikh)
مدير مشروع الروهينغا (Rohingya Project) وباحث دكتوراه في كلية س. راجاراتنام للدراسات الدولية (S. Rajaratnam School of International Studies) في جامعة نانيانغ التكنولوجية (Nanyang Technological University) في سنغافورة
ntu.edu.sg@saqibmun001

محمد نور (Muhammad Noor)
المدير الإداري لمشروع الروهينغا (Rohingya Project)
noor@rohingyaproject.com

1. www.icj-cij.org/case/178
2. bit.ly/myanmar-rohingya-denial-history
3. bit.ly/cultural-memory-centre-rohingya
4. bit.ly/language-rohingya-digitised
5. bit.ly/rohingya-historical-archive
6. شاه، قطب. مقابلة. أجراها ثاقب شيخ. 26 كانون الأول/ديسمبر 2023.
7. جيليلاند، آن. (Gilliland, Anne) مقابلة. أجراها ثاقب شيخ. 1 كانون الثاني/يناير 2024.

المطابقة القائمة على الخوارزميات المستنيرة أخلاقيًا وإعادة توطين اللاجئين

تأليف **أحمد عز الدين محمد** و**كريغ داميان سميث (Craig Damian Smith)**

تتناول هذه المقالة مشاريع حقيقة تستخدم الخوارزميات للمطابقة بين اللاجئين المُعاد توطينهم والجهات الراعية والخدمات. فيرى المؤلفان أنه متى استُخدمت بالشكل الصحيح، يمكن للخوارزميات أن تدعم إعادة التوطين على نطاق أوسع وبصورةٍ مستنيرة بشكلٍ أفضل.

التشكيك في التكنولوجيا والتفاؤل بالتكنولوجيا

يمكن تقسيم جهود البحث والمدافعة المتعلقة بالبيانات والتكنولوجيا والرامية إلى إدارة التنقل الدولي إلى معسكرين: التشكيك في التكنولوجيا والتفاؤل بها. وفي حين نقرّ بأن هذا التقسيم هو لأغراض استكشافية، تلفت مسارات البحث الموازية الانتباه إلى وظيفة الاستخدام المزدوج لأي تكنولوجيا.

تُثير الأبحاث وجهود المدافعة المشكّكة في التكنولوجيا مخاوف وجيهة حول استخداماتٍ مثل القياسات الحيوية والرقابة في وسائل ضبط الحدود، أو عمليات اتخاذ القرار الآلية بشأن التأشيرات، أو استخدام الذكاء الاصطناعي للتنبؤ باتجاهات اللجوء أو النزوح. تستند هذه الأبحاث إلى حدٍ كبير إلى الالتزام بحقوق المهاجرين في التنقل وطلب الحماية. فعلى سبيل المثال، تلفت الأبحاث المشكّكة الانتباه إلى الآثار الأخلاقية المترتبة عن جمع البيانات لأجل مراقبة المهاجرين،[1] وغياب آليات طعن القرارات المتخذة آليًا أو استئنافها، والتهديد المتمثل في ترسيخ أوجه التحيز على أساس المجموعات. وباختصار، تركّز على استخدام التكنولوجيا للحد من الهجرة "غير المرغوب فيها" بدلًا من تيسير التنقل الدولي.

تفترض إحدى أبرز الفرضيات غير المعلن عنها بشكلٍ رسمي في المؤلفات المشكّكة في التكنولوجيا أن أنظمة اتخاذ القرار الحالية أكثر عدلًا وأقل تحيزًا بطريقة أو بأخرى مقارنةً باستخدام البيانات أو التكنولوجيا. لكن القرارات التي يتخذها البشر هي على الأقل عرضةً على قدم المساواة وربما أكثر لارتكاب الأخطاء والتحيز وإطلاق الأحكام القائمة على قيم غير موضوعية. وعند تطبيقها على سياق إعادة توطين اللاجئين على سبيل المثال، نادرًا ما تحتفظ البيروقراطيات ومنظمات المجتمع المدني بسجلات يمكن التحقق منها تبيّن سبب وضع اللاجئين في مواقع محددة، أو الأساس المنطقي وراء قرارات مطابقة الأفراد أو الأسر مع الجهات الراعية في المجتمع أو إلى مواقع محددة.

أما في الجانب المتفائل بالتكنولوجيا، أثبت العمل التجريبي القائم على البيانات السابقة أن الخوارزميات يمكن أن تحسّن بشكلٍ كبير نتائج الاندماج للاجئين المعاد توطينهم حديثًا، وبالأخص في ما يتعلق بأداء سوق العمل. تُشير الأبحاث[2] في المملكة المتحدة وسويسرا والولايات المتحدة إلى أن استخدام الخوارزميات لمطابقة اللاجئين مع الوجهات يمكن أن يحسّن نتائج التوظيف بشكلٍ كبير. لكن أحد مواطن ضعف هذا النهج هو أنه قد يؤدي في الكثير من الأحيان إلى تبسيط مسارات حياة الناس وتحويلها إلى مجرد مؤشرات اقتصادية، والاعتماد على افتراضات لم يتم التحقق منها حول أولويات اللاجئين وتطلّعاتهم، وتوليد مخاوف أخلاقية حول الموافقة المستنيرة أخلاقيًا بشكلٍ حقيقي.

تأتي مسارات البحث المتوازية هذه وسط قلقٍ متزايدٍ بشأن دور الخوارزميات والذكاء الاصطناعي في المجالات الاجتماعية والسياسية. وتعمل البلدان والمنظمات فوق الوطنية، وبالأخص الاتحاد الأوروبي (EU)، على مواكبة سرعة التغيير التكنولوجي من خلال تنظيم الذكاء الاصطناعي والخوارزميات.[3] ويشمل ذلك اعتماد هذه التكنولوجيات في سياسة الهجرة واللجوء التي وصفتها المفوضية الأوروبية (European Commission) بأنها مجال "عالي المخاطر" بسبب ضُعف المجموعات المتأثرة بها والمخاوف بشأن الحقوق الأساسية.[4]

الحل الوسطي: التدخلات المدعومة بالخوارزميات

في حين أنه نادرًا ما تنخرط جهود المدافعة والبحث في الحوار، تقدّم مرئياتٍ تستكمل بعضها البعض تبيّن أن تطبيق التكنولوجيا على مجال التنقل الدولي ليس عمليةً صفرية المكاسب. فقد أظهرت تجربتنا في مطابقة اللاجئين[5] مع الجهات الراعية والخدمات في أمريكا الشمالية وأوروبا أن مجرد استخدام مصطلح "خوارزمية" يمكن أن يؤدي إلى نشوء مخاوف أخلاقية فورية، وأنه أيضًا غالبًا ما يتم دمج الخوارزميات مع الذكاء الاصطناعي، مما يوحي بأن الخوارزميات تستخدم البيانات الضخمة أو تعمل بالاستناد إلى مصادر متحيزة بطبيعتها. على سبيل المثال، في برنامج «ري:ماتش» (Re:Match)، تقترح خوارزمياتنا المطابقات الأمثل لنقل الأوكرانيين النازحين من بولندا إلى ألمانيا، وتتم بعدها دراسة هذه المطابقات ويوافق عليها موظفو البرنامج. سألنا الصحفيون الذين أجروا المقابلات معنا[6] بشأن المشروع منذ البداية عن التحيز وعن تسليم عملية اتخاذ القرار للآلات. وإن منطق السؤال هذا صالح ومرحّب به، ولكنه أيضًا نموذج عن الافتراضات حول كيفية عمل الخوارزميات في الممارسة العملية.

يمكن كتابة الخوارزميات لتسهيل التنقل وتحسين النتائج، تمامًا مثل ما يمكن تدريبها لرفض التأشيرات للجنسيات التي يُعتبر أنها تشكّل "خطرًا" على طلبات اللجوء. وفي معظم الأحيان، تكون الخوارزميات المطبقة مجرد أدوات حسابية لمعالجة المشكلة المعقّدة المتمثلة في دراسة كميات كبيرة من البيانات بقصد تحسين تخصيص الموارد النادرة، مثل المواقع في برامج الرعاية المجتمعية أو الإسكان ميسور التكلفة أو الخدمات للاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة. ويمكن للجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تفهم قيمة هذه الخوارزميات في دعم أعمال إعادة التوطين عندما ترى كيف يمكن لاستخدام الخوارزميات المستنيرة أخلاقيًا أن يسهّل الهجرة بدلًا من تقييدها.

على المستوى الأساسي، يمكن أن تساعد عمليات المطابقة القائمة على الخوارزميات على توسيع نطاق إعادة التوطين، وهو أمر استكشفناه في ورقة السياسة الصادرة عن معهد سياسة الهجرة (Migration Policy Institute)[7]، فهي تسمح أولًا في تحرير الموارد البشرية لدعم اللاجئين بشكلٍ مباشر في عملية إعادة التوطين والتركيز على المناصرة حول دعم وتحسين قوانين وأعراف الحماية الدولية. وثانيًا، يمكنها تحسين إعادة التوطين باستخدام قواعد موضوعية لضمان التوافق الجيد بين اللاجئين ووجهاتهم وتعزيز الاعتماد على الذات في أقرب وقتٍ ممكن.

تستلزم مطابقة اللاجئين مع الوجهات أو الجهات الراعية المجتمعية جمع وتخزين وتحليل كميات كبيرة من البيانات. إلا أن إجراء هذه العملية "يدويًا" يتطلب جهودًا كبيرة وسرعان ما يواجه حواجز أمام التوسع ويؤدي إلى تحيز متأصل، بصرف النظر عن وجود نوايا حسنة. فعلى سبيل المثال، يفترض العديد من المنظمات أنه يجب وضع اللاجئين مع السكان من الشتات في البلد المستقبِل. ولكن بالاستناد إلى تجربتنا في جمع التفضيلات من اللاجئين، صنّفت نسبة كبيرة منهم الصلة مع السكان من الشتات على أنها أقل أهميةً من التفضيلات ذات الصلة بالعمل أو التعليم أو التقارب مع الهياكل الأسرية للمجموعات الراعية.

بالإضافة إلى ذلك، يقتصر معظم برامج المطابقة التي تديرها المنظمات غير الحكومية أو موظفو الخدمة المدنية في نهاية المطاف على بعض الأفراد الذين يطلّعون على جداول بيانات كثيفة غالبًا وما يتخذون قرارات سريعة. يُعدّ التحيز متأصلًا لأن عدم القدرة على معالجة ومقارنة كميات كبيرة من البيانات تعني الاعتماد على الافتراضات أو التركيز بوعي على عدد قليل من نقاط البيانات بالنظر إلى التجارب الشخصية مع السكان السابقين أو البروتوكولات المحددة مسبقًا. وتشكّل الخوارزميات أداةً للتخفيف من هذه التحديات.

الحالات التي يمكن أن تؤدي فيها المطابقة القائمة على الخوارزميات إلى تحسين تجارب إعادة التوطين

نعتقد أنه في بعض الظروف، يمكن أن توفر المطابقة القائمة على الخوارزميات توافقًا أوثق بين الوجهات وسمات اللاجئين وأهدافهم وتفضيلاتهم.

تم تصميم آلية التضامن الطوعي الخاصة الاتحاد الأوروبي (EU) لتشارُك مسؤولية الحماية على مستوى

أوروبا، لكنها تعاني من مآزق سياسية وغياب معايير موضوعية تحدد أي لاجئين يمكن أن يكونوا في أفضل حال في مختلف الوجهات. وتوجّه المؤلفات السياسية الحديثة[8] الانتباه إلى الدور الذي قد تؤديه البيانات والخوارزميات في تشارك المسؤولية.

غالبًا ما تُعتبر مسارات إعادة توطين اللاجئين المختلفة في كندا نجاحًا تامًا من حيث التوافق بين المجتمعات المستقبلة ونتائج الإدماج الإيجابية للاجئين. إلا أن عددًا كبيرًا من اللاجئين الوافدين حديثًا يغادرون أماكن وصولهم خلال السنة الأولى عادةً للحصول على وظائف أفضل أو ليكونوا قريبين من الأسرة أو للبحث فرص أفضل للأطفال. وعلى نطاقٍ أصغر بكثير، يعاني البعض من انهيار العلاقات مع الجهات الراعية، وغالبًا ما يكون ذلك بسبب عدم تطابق التوقعات. ونلاحظ هذا الاتجاه نفسه لدى اللاجئين في الولايات المتحدة

تُعد الهجرة الثانوية ومشاكل الكفالة من التحديات الدائمة، وغالبًا ما تؤدي إلى فجوات في الخدمات، على سبيل المثال عند نقل مزايا الرعاية الاجتماعية بين الولايات القضائية دون الوطنية وسوء تخصيص الموارد الشحيحة. ولا يعني استخدام معايير موضوعية لمطابقة اللاجئين مع الوجهات التي تتناسب بشكلٍ أفضل مع الخصائص المهنية والاجتماعية تنفيذ تخصيص أفضل للموارد فحسب، ولكن أيضًا بداية فورية لرحلات الاندماج.

علاوةً على ذلك، يمكن أن تساعد المطابقة الأكثر دقةً على تعزيز العلاقات المباشرة والهادفة بين المجتمعات المستقبلة والوافدين الجدد من اللاجئين، وبالتالي المساهمة في بناء رأي عام إيجابي حول برامج الهجرة الإنسانية. وتوفر عمليات المطابقة القائمة على الخوارزميات فرصةً فريدةً وربما لا مثيل لها لجمع البيانات الأساسية وفهم العلاقات بين الروابط الاجتماعية والنتائج طويلة الأجل، وهي افتراضات[9] تدعم الأبحاث حول سبب تأثير الرعاية بشكلٍ إيجابي على الإدماج.

من الناحية العملية، تضمن المطابقة القائمة على الخوارزميات عملية أفضل لجمع البيانات الأساسية (بما في ذلك تفضيلات اللاجئين) تقييمات النتائج التي تتجاوز مجرد المقاييس البسيطة نسبيًا، مثل العمل واللغة، وتشمل رضا اللاجئين عن الجهات الراعية والمواقع المخصصة. ويمكن أن يساعد وجود بيانات أكثر وأفضل على كشف العمليات الاجتماعية المتنوعة والمعقدة التي يتعامل من خلالها اللاجئون مع الحياة الاجتماعية في مجتمعات جديدة، ويمكن بعد ذلك إعادة استخدام هذه النتائج في خوارزميات المطابقة من أجل تحسين النتائج بشكلٍ تكراري. إلا أنه لا يكون نوع التعلم هذا لأجل تطوير برنامج متسق أمرًا ممكنًا عندما تتم مطابقة اللاجئين يدويًا وتكون السجلات غير مكتملة أو غير موضوعية.

الاستخدام الأخلاقي للمطابقة القائمة على الخوارزميات في الممارسة العملية

أتاحت مشاريعنا في أمريكا الشمالية وأوروبا الفرصة للتفكير في بعض الدروس الشاملة التي يمكن الاستفادة منها في الاستخدام الأخلاقي للخوارزميات.

1. الحرص على التحلي بالخبرة المناسبة

يجب أن يشمل الموظفون الذين يضعون مفاهيم الخوارزميات ويصممونها ويكتبون تعليماتها البرمجية الخبراء في إعادة توطين اللاجئين، وأخلاقيات جمع واستخدام البيانات المستخلصة من المجموعات الضعيفة، والأمن السيبراني.

يجب أن يعمل مصممو الخوارزميات عن كثب مع المنظمات الشريكة وموظفي الخطوط الأمامية لضمان دقة واكتمال البيانات الإدارية للاجئين، وطلب بيانات عالية الجودة من الجهات الراعية المجتمعية ووكالات الدعم ومختلف المستويات الحكومية. سيؤدي ضمان جودة مدخلات المطابقة إلى مخرجات أفضل وأكثر موثوقية. كما أن الخبراء في الأمن السيبراني يتمتعون بالقدر نفسه من الأهمية في حماية البيانات وضمان خصوصية اللاجئين والجهات الراعية.

يجب أن تقوم منظمات التوطين بالتدقيق في المطابقات التي تقترحها الخوارزمية وأن يقبلها المشاركون في البرنامج أو يرفضونها.

2. مراعاة تفضيلات اللاجئين وقدرتهم على التصرف

يجب أن تراعي خوارزمية المطابقة تنوّع تفضيلات اللاجئين وأن توفر مساحةً لهم لممارسة قدرتهم على التصرف.

يمكن أن يؤدي التركيز على الإنتاجية الاقتصادية حصرًا إلى تلطيخ برامج الهجرة الإنسانية والاقتصادية أو القائمة على المهارات. ويمكن لجمع البيانات حول تفضيلات اللاجئين أن يعرض الآراء المتنوعة حول العوامل التي يجب أن تحدد مكان التوطين. تستخدم برامجنا في جميع أنحاء أوروبا المقابلات واستطلاعات ترتيب التفضيلات لتضمين قدرة اللاجئين على التصرف في عملية المطابقة. وفي أحدث أعمالنا مع النازحين الأوكرانيين، حددت تفضيلاتهم العوامل المرجحة المخصصة للمتغيرات المطابقة. وصنّف الكثيرون القرب من الشتات والثقافة الأوكرانية والتعليم العالي وفرص الأطفال على أنها أهم من خبرة العمل. وفي المقابل، أفسح ذلك المجال ضمن عمليات المطابقة أمام المشاركين الذين أعربوا عن أفضلية أكبر للعمل.

يمكن أن يسمح استخدام التفضيلات كبيانات إلى تصميم خوارزميات تحد من التحيز وتقلل من الاعتماد على الافتراضات والقوالب النمطية التي لم يتم التحقق منها. فعلى غرار افتراضات سوق العمل، يمكن أن تنتج تبعات أخلاقية عن الافتراض الشائع وغير الضار في ظاهره بأن اللاجئين يفضلون الانتقال إلى موقع قريب من أبناء وطنهم أو دينهم، بالأخص بالنسبة لأولئك الفارين من التمييز بسبب عوامل ذات صلة بهويتهم، مثل العرق أو الدين أو الميل الجنسي والتعبير الجندري. ويسمح تضمين تفضيلات اللاجئين في الخوارزميات بتقليل هذه الهفوات المحتملة.

أما في سياق برامج الرعاية المجتمعية، فيجب أن تراعي المطابقة أيضًا تلقّي تفضيلات المجتمع. فنظرًا لشُح موارد إعادة التوطين لدى الجهات الراعية، يشكل الحفاظ على رضاهم وتفاعلهم أمرًا بالغ الأهمية لنجاح البرنامج وربما لتحقيق أثر اجتماعي وسياسي أوسع. ويجب أن تحظى تفضيلات اللاجئين بأهمية مساوية لتفضيلات الجهات الراعية في الحالات المثالية. ولكن المؤكد أن البيئة السياسية غير المثالية والتحديات اللوجستية التي تواجه التواصل مع اللاجئين في تدفقات إعادة التوطين غالبًا ما تعني الاعتماد على البيانات الإدارية، ولكن يمكن حتى للتفضيلات أحادية الجانب أن تُضمّن آراءً أكثر في قرارات إعادة التوطين وأن تفتح الباب أمام تغيير السياسات.

3. مراعاة التداعيات الأخلاقية للمطابقة

يجب أن تشكّل الأخلاقيات جوهر تصميم الخوارزميات ودراسة الآثار المترتبة على المطابقة.

حتى إذا تم تصميم خوارزمية توفر نتائج عادلة وعالية الجودة، تبقى الآثار الأخلاقية المحتملة قائمة. ومن الأسئلة الرئيسية المطروحة في هذا الصدد: ألا يؤدي عدم المطابقة أو تلقي مطابقة منخفضة الجودة (مما قد يعني من الناحية المنطقية رفض التعيين) إلى حرمان النازحين من إعادة التوطين أو من الوصول إلى الخدمات الأخرى؟ وفي أي حالة تعني المخاوف ذات الصلة بالحماية أو الضعف أن المطابقة الأسرع أفضل من انتظار مطابقة ذات جودة أعلى؟ وهل يجب أن يشارك النازحون في برامج المطابقة، أو هل يكون نظام يتيح الانسحاب الاختياري أفضل إذا كان ذلك يعني إعادة توطين المزيد من الأشخاص؟

4. يجب أن تكون عمليات الخوارزميات واضحةً للوكالات الخارجية

يجب أن تكون الخوارزميات والمطابقات التي تنتجها واضحةً بالنسبة إلى صانعي السياسات والمنظمات الشريكة. ويعني ذلك إزالة عمليات الخوارزميات ونتائجها من الصندوق الأسود. وفي حين يجب حماية حقوق الملكية الخاصة بمصممي الخوارزميات لتعزيز الابتكار الفني في المجالات الإنسانية، يجب أن تكون مدخلات ونتائج المطابقة واضحةً لضمان الشفافية.

يجب إعلام المشاركين، بمن فيهم اللاجئين والجهات الراعية والوكالات المنفذة والحكومات، بأغراض الحصول على بياناتهم واستخداماتها. ويجب أن تكون الموافقة مستنيرةً بحق، وحيثما أمكن، يجب السماح للاجئين برفض المطابقة وإعادة توطينهم بموجب مسار تقليدي.

5. يجب الحفاظ على الوضوح بشأن قيود المطابقة القائمة على الخوارزميات

على أي منظمة أو مشروع بحثي يدافع عن عمليات المطابقة القائمة على الخوارزميات أن يبلّغ عن حدود هذه العمليات وأن يُدير التوقعات في هذا الصدد.

تُعدّ الخوارزميات أدوات لتحسين تخصيص الموارد، ولكن نطاقها مقيّد بمدى توافُر هذه الموارد. ومن الضروري تعميم أن عمليات المطابقة لا يمكن

أن تتجاوز من حيث جودتها مواقع إعادة التوطين المعروضة، وأنها تعكس تنوّع الجهات الراعية واللاجئين. وفي حين أنه نادرًا ما يكون من الممكن تلبية جميع التفضيلات، يمكن أن تضم الخوارزميات كمًا واسعًا من البيانات لضمان أفضل عمليات مطابقة ممكنة مع مراعاة القيود من العالم الحقيقي، علمًا أن القيود هذه من العالم الحقيقي موجودة دائمًا.

على الرغم من انقسام الخطابات حول استخدام التكنولوجيا في سياسات الهجرة، يمكن اعتبار الحلول القائمة على الخوارزميات المستنيرة أخلاقيًا لإعادة توطين اللاجئين هي الحل الوسطي في هذ المجال. ويتطلب إبراز هذا الحل وصف دور الخوارزمية والغرض منها. فيمكن تشبيه هذه الحلول بمنصات التواصل التي يتاح فيها للاجئين والمستضيفين والموارد المتاحة إمكانية إدخال أصواتهم على شكل بيانات، مما يتيح للأشخاص الأكثر تأثرًا بإعادة التوطين القدرة على التأثير على النتائج. وتساهم الحلول هذه في هياكل صنع القرار التي تُضمن القواعد الأخلاقية بشكلٍ منهجي للحد من التحيز وضمان الإنصاف، كما تعد مُخزنًا للمعارف يمكن أن يحفظ ويرتب البيانات ذات القيمة لصانعي السياسات والباحثين لتطوير برامج أكثر فعاليةً لإعادة توطين اللاجئين. وليست الخوارزميات حلًا سحريًا ولا كبش فداء، وإنما واحدة من بين العديد من الأدوات التي تُستخدم في إعداد سياسات عادلة وفعالة.

أحمد عز الدين محمد
أستاذ مساعد في العلوم السياسية، معهد الدراسات المتقدمة في كلية تولوز للاقتصاد (Institute for Advanced Study in Toulouse School of Economics)
ومهندس خوارزميات ومحلل بيانات في شركة بيريتي (Pairity)
amohamed@pairity.ca
linkedin.com/in/ahmed-ezzeldin-/4b6a07a2-mohamed

كريغ داميان سميث (Craig Damian Smith)
مؤسس مشارك والمدير التنفيذي لشركة بيريتي (Pairity) وباحث منتسب في مركز دراسات اللاجئين (Centre for Refugee Studies) في جامعة يورك (York University)
csmith@pairity.ca
/linkedin.com/in/craigdamiansmith

1. *bit.ly/utoronto-automated-systems-report*
2. *bit.ly/improving-refugee-integration*
3. *algorithmwatch.org/en/ai-act-explained/*
4. *bit.ly/ai-schengen-borders*
5. *pairity.ca/where-we-work/*
6. *bit.ly/matching-algorithms-ukraine*
7. *bit.ly/matching-refugee-sponsorship*
8. *bit.ly/digital-technologies-eu-pact-migration*
9. *bit.ly/unhcr-government-refugee-resettlement*

مكافحة المراقبة الرقمية من جانب اللاجئين من ميانمار في تايلاند

تأليف **نيي نيي كياو (Nyi Nyi Kyaw)**

تتمتع البلدان المضيفة بسلطة كبيرة تسمح لها بوضع المهاجرين قسرًا تحت المراقبة. إلا أنه وكما توضح دراسة الحالة هذه من تايلاند، قد يستخدم المهاجرون قسرًا القدرات المتاحة لديهم لتنفيذ إجراءات ترمي إلى مكافحة المراقبة والاستطلاع باستخدام الوسائل الرقمية.

يمكن أن تؤدي الصور ومقاطع الفيديو والتقارير الإعلامية والحملات الإعلامية التي تُظهر المهاجرين قسرًا من حول العالم أثناء إيقافهم أو اعتقالهم أو سجنهم أو ترحيلهم إلى توليد افتراض بأن المهاجرين قسرًا يفتقرون إلى القدرة على التصرف ويخضعون باستمرار لمراقبة الدولة. إلا أنه وعلى الرغم من أن قدرة المهاجرين قسرًا على التصرف وسلطتهم تكون عمومًا أضعف من تلك التي يتمتع بها المسؤولون الأمنيون، لا يعني ذلك أن المهاجرين قسرًا يفتقرون تمامًا إلى القدرة على التصرف. في هذه المقالة، أستخدم مثال عمليات الاستطلاع بواسطة الوسائل الرقمية المنفّذة من قِبل اللاجئين من ميانمار في ماي سوت (Mae Sot) في تايلاند لإظهار كيف يمكن للمهاجرين قسرً اتخاذ إجراءات مكافحة المراقبة.

الهجرة القسرية ووسائل التواصل الاجتماعي و(مكافحة) المراقبة

يتم ضبط الحدود[1] بالاستعانة بالوسائل الرقمية بصورةٍ متزايدة. فيحاول بعض الحكومات[2] في أوروبا منع المهاجرين قسرًا وغير النظاميين، مثل أولئك القادمين من أفغانستان، من القدوم إلى حدودها وشواطئها باستخدام الحملات على وسائل التواصل الاجتماعي ونشر معلوماتٍ مفادها أن هؤلاء المهاجرين غير مرحّب بهم. وتعمد الحكومة الدنماركية حتى إلى مراقبة الحسابات الشخصية الخاصة باللاجئين الذين يدّعون أنهم ينتمون إلى مجتمع الميم[3].

من ناحيةٍ أخرى، قد يستخدم اللاجئون موقع فيسبوك (Facebook) لسببين رئيسيين، وهما:[4] الحاجة إلى الانتماء إلى مجتمع والحاجة إلى التمثيل الذاتي. فتوفر منصة التواصل الاجتماعي هذه إحساسًا بالانتماء والقدرة على التعبير عن الذات من خلال إنتاج ومشاركة المنشورات والتعليقات والصور ومقاطع الفيديو. ويمكن أن يكون هذا التعبير وتبادل المعلومات غيريًا وموجّهًا نحو المجتمع، مثل استخدام موقع فيسبوك للبحث عن المعلومات في أعقاب الكوارث ومشاركتها مع الآخرين.[5]

تتدفق المعلومات والتعبيرات في اتجاهات متعددة بين عدة أشخاص أو مستخدمين على وسائل التواصل الاجتماعي أو منصة المراسلة. يستخدم طالبو اللجوء واللاجئون السابقون أيضًا وسائل التواصل الاجتماعي لتبادل المعلومات، على سبيل المثال مع أولئك المتجهين إلى الشمال العالمي[6] أو المتواجدين فيه بالفعل[7]. وهناك مواد أقل متاحة حول كيفية مشاركة المهاجرين قسرًا في الجنوب العالمي للمعلومات باستخدام الوسائل الرقمية بعد الفرار من منازلهم والبقاء في البلدان المجاورة في هذه المقالة، أقدّم مثالًا معاصرًا من الجنوب العالمي، وهو مثال اللاجئين من ميانمار في تايلاند.

اللاجئون من ميانمار في مدينة ماي سوت في تايلاند

تقع مدينة ماي سوت المحاذية للحدود مع ميانمار غربًا في مقاطعة تاك (Tak) في شمال تايلاند السفلى. وتستضيف آلاف اللاجئين من ميانمار منذ الثمانينيات من القرن المنصرم بسبب الصراع القائم في ميانمار بين المجموعات العرقية المسلّحة والمجموعات المؤيّدة للديمقراطية من ناحية، وجيش ميانمار من ناحيةٍ أخرى. وقد فرّ الآلاف من اللاجئين

من ميانمار إلى ماي سوت في أعقاب القمع الوحشي للمعارضة والمقاومة بعد الانقلاب العسكري الذي حدث في ميانمار في 1 شباط/فبراير 2021.

ينتشر اللاجئون من ميانمار في كافة أنحاء ماي سوت والمناطق المحيطة بها في مقاطعة تاك. ويتمتع أولئك الذين وصلوا بعد الانقلاب العسكري عام 2021 كمجموعة بخلفياتٍ اجتماعية واقتصادية وتعليمية أعلى نسبيًا بالمقارنة مع الذين وصلوا قبله. ويشملون الطلاب الشباب والأكاديميين والناشطين والعاملين الاجتماعيين والموظفين الحكوميين. ولدى الكثيرين من بينهم، أو حتى غالبيتهم، الإلمام بالتكنولوجيا، وعلى وجه الخصوص بموقع فيسبوك، إذ تمتّعوا بوصولٍ واسع النطاق إلى الإنترنت بتكلفةٍ ميسورة وبحرية التعبير (الرقمية) بفضل قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية المحرّر الذي شهدته ميانمار من عام 2011 وحتى الانقلاب.

فمن خلال هذه التجربة الحية، أتقنت المجموعة الجديدة من اللاجئين بالفعل فنّ تجاوُز التغلّب على القيود القاسية على الإنترنت وحظر موقع فيسبوك الذي فرضه المجلس العسكري بعد الانقلاب. وقد أنشؤوا بالفعل العديد من المجموعات العامة والخاصة على فيسبوك و تطبيق سيغنال (Signal) وتلغرام (Telegram) لمشاركة المعلومات عندما كانو داخل ميانمار. لذلك، فإن اللاجئين وطالبي اللجوء القادمين من ميانمار الذين وصلوا إلى ماي سوت من عام 2021 مستعدّون جيدًا لتوظيف إلمامهم بالتكنولوجيا. ويرون أنفسهم بصفتهم جيشًا من الرفاق ضد الديكتاتورية العسكرية في الوطن. وكان هذا الشعور القوي بالصداقة السياسية بينهم مفيدً جدًا في إنشاء الشبكات والفِرق المعنية بمكافحة المراقبة والاستطلاع لحماية أنفسهم في تايلاند.

المراقبة الفعلية من قبل المسؤولين الأمنيين في ماي سوت

ليست تايلاند من الدول الموقّعة على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئ. ولذلك، ليست المملكة ملزمةً قانونًا بالاعتراف بطالبي اللجوء واللاجئين من ميانمار والتعامل معهم على هذا الأساس. وفي حين أن تايلاند تجنّبت إلى حدٍ كبير اعتقال وترحيل اللاجئين الذين وصلوا بعد عام 2021، لم تسمح لهذه المجموعة المؤلفة من حوالي 60 ألف شخص بالبقاء بشكلٍ قانوني في ماي سوت. فتُعتبر المدينة الحدودية فعليًا «منطقة احتواء» لا يستطيع اللاجئون من ميانمار التجوّل بحرية فيها أو المغادرة إلى أجزاء أخرى من تايلاند. ومن دون تأشيرات وتصاريح عمل، يصبح اللاجئون عرضةً للاعتقالات (المؤقتة) والابتزاز من قِبل المسؤولين الأمنيين.

ومن لعوائق التي تقيّد قدرة اللاجئين على التنقل وضع نقاط التفتيش وتنفيذ الدوريات داخل المدينة وفي طريق الخروج منها. وتؤدي نقاط التفتيش والدوريات هذه وظيفتين: الأولى وظيفة رسمية أو قانونية تتمثل في التحقق من الوثائق، واعتقال الأشخاص الذين لا يملكون وثائق رسمية أو الذين يحملون وثائق منتهية الصلاحية أو الباطلة واتخاذ أي إجراءات إضافية في هذا الصدد، بما في ذلك الترحيل. والواقع أنه نادرًا ما يتم تنفيذ هذه الوظيفة الرسمية. أما الوظيفة الثانية فهي وظيفة غير رسمية أو غير قانونية، وتتمثل في رصد اللاجئين الذين لا يملكون وثائق ومطالبتهم بدفع مبالغ مالية مقابل الامتناع عن اعتقالهم أو ترحيلهم. وهذه الوظيفة هي الأكثر شيوعًا. فقد اضطر اللاجئون إلى دفع مبالغ تبدأ من بضعة آلاف وتصل إلى 30 ألف بات (ما يوازي حوالي 840 دولارًا أمريكيًا) أو حتى أكثر.

لتجنّب الاعتقال والابتزاز، يختار بعض اللاجئين في ميانمار عدم الخروج على الإطلاق. ولكن هذ ليس خيارًا متاحًا للجميع. لذلك، يتحمّل شخصٌ واحد أو شخصان من الأسرة أو المجموعة الواحدة من الأشخاص الذين يعيشون معًا عبء الخروج. وتبرز أمام الأشخاص الذين يتعين عليهم الخروج ثلاثة خيارات. أولًا، تسمح اللوائح التايلاندية للعمّال الأجانب، بمن فيهم أولئك الذين دخلوا المملكة بشكلٍ غير قانوني عن طريق عبور الحدود من دون تأشيرة أو تصريح حدودي، بالحصول على وثائق عمل تسمح لهم بالعمل في القطاعات التي تحتاج إلى العمالة، مثل صيد الأسماك أو الزراعة. إلا أن اللاجئين وطالبي اللجوء الذين لا يعملون بالفعل في هذه القطاعات يدفعون أحيانًا مبلغًا ماليًا مقابل الحصول على هذه الوثائق لتكون درع حماية لهم ضد الاعتقال والابتزاز. ثانيًا، يُبرم بعض اللاجئين صفقات حماية غير رسمية -

إنما فعالة إلى حدٍ ما - مع الشرطة المحلية من خلال دفع رسوم شهرية أو رشاوى تبلغ عادةً 300 بات عن طريق وسطاء. إلا أن هذا الخيار أقل فعاليةً من الخيار الأول. ففي الكثير من الحالات، واجه اللاجئون الذين دفعوا رشاوى لمسؤول ووسيط معيّن الابتزاز من قِبل مسؤول آخر عندما تعذّر عليهم الوصول إلى الشخص الذي من المفترض أن يحميهم. وثالثًا، يحاول اللاجئون تجنّب نقاط التفتيش قدر الإمكان. وللقيام بذلك، يحتاجون إلى تنفيذ إجراءاتٍ لمكافحة المراقبة عند نقاط التفتيش والدوريات.

الإجراءات التي يتّخذها اللاجئون من ميانمار في ماي سوت لمكافحة المراقبة والاستطلاع

اعتبارًا من كانون الثاني/يناير 2024، لا يزال حوالي 60 ألف أو أكثر من طالبي اللجوء واللاجئين من ميانمار نازحين في ماي سوت، ولا يزالون غير موثّقين، وغير قادرين على التنقّل إلى حدٍّ كبير، ومعرّضين لخطر الاعتقال والابتزاز في حال خرجوا. وعلى اللاجئين الاعتناء بأنفسهم وحماية أنفسهم من الاعتقالات المحتملة و/أو الابتزاز و/أو الترحيل من قِبل المسؤولين الأمنيين التايلانديين منذ أكثر من عامين منذ تنفيذ الانقلاب في ميانمار. وبذلك، لا يعبّر طالبو اللجوء واللاجئون عن قدرتهم على التصرف فحسب، بل يعززونها أيضًا بشكلٍ كبير من خلال الابتكار والاختبار والاستخدام والتطوير الإضافي للأدوات والمنصات الرقمية المتاحة لهم.

هناك جانبان للعرض والطلب في الإجراءات التي يتخذها اللاجئون من ميانمار لمكافحة المراقبة والاستطلاع في نقاط التفتيش والدوريات في ماي سوت. فيقوم اللاجئون المنفردون أو مجموعات اللاجئين قبل الخروج بجمع المعلومات الاستخبارية حول أماكن نقاط التفتيش والدوريات في المدينة من خلال التحقق من المعلومات في الوقت الفعلي على منصات فيسبوك وتلغرام وسيغنال ويحددون الطرق الآمنة على هذا الأساس. وعلى المنصات الثلاثة كلها، هناك مجموعات خاصة وعامة يمكن الانضمام إليها مع أو بدون إحالة أو موافقة من قِبل أصحابها وإداريها ومديريها. ويمثل ذلك جانب الطلب أو المستخدم. من ناحيةٍ أخرى، يُنشئ سكان ميانمار ذوو الميول المجتمعية والإلمام بالتكنولوجيا في ماي سوت المجموعات على فيسبوك والقنوات على تلغرام والمجموعات على سيغنال، ويعملون أو يوظفون الغير بصفة كشافة لقاء أجر أو طوعًا، وينشرون ويتبادلون المعلومات الاستخبارية حول نقاط التفتيش والدوريات. ويمثل ذلك جانب العرض. وإنّ السمة الشاملة لإجراءات مكافحة المراقبة والاستطلاع هي استخدام وسائل الإعلام الرقمية، ولو أنها تعتمد أيضًا على الدوريات البشرية وجمع المعلومات الاستخبارية على الأرض.

بالاستناد إلى المقابلات التي أجريتها مع 24 مستخدمًا لمجموعات فيسبوك وقنوات تلغرام ومجموعات سيغنال المذكورة، إن هذه المجموعات موثوقة ومفيدة إلى حدٍ كبير إلا أنها ليست خالية من العيوب. فلا يمكن أن تكون المعلومات دقيقة في جميع الأوقات. وفي بعض الأحيان، تنتشر الدوريات ونقاط التفتيش بشكلٍ غير متوقّع قبل أن يسجّلها رادار لاجئي ميانمار. وبالمقارنة مع نقاط التفتيش الثابتة نسبيًا طوال فترة من الوقت، من الصعب مراقبة الدوريات في السيارات المتحركة أو الدراجات النارية وملاحظتها والإبلاغ عنها.

بعد أن عاش اللاجئون من ميانمار في ماي سوت لما يقرب من ثلاث سنوات، تمكّنوا أيضًا من اكتشاف أنماط الوقت ومواقع العديد من نقاط التفتيش المتكررة وبعض الدوريات أيضًا، مما مكّنهم من التنقل في المدينة بحرية نسبية ومن دون الاعتماد كليًا على المعلومات التي يجمعونها عبر الإنترنت.

قد لا تكون إجراءات مكافحة المراقبة والاستطلاع التي تنفَّذ بواسطة الوسائل الرقمية من قِبل اللاجئين من ميانمار في ماي سوت إجراءاتٍ يمكن تطبيقها في مواقع أخرى. فيجعل حجم ماي سوت الصغير نسبيًا والعدد المحدود من المواقع الجغرافية لنقاط التفتيش والدوريات من السهل نسبيًا على اللاجئين ملاحظتها وتجنبها. وقد لا يكون هذا الأمر ممكنًا في الواقع في البلدات الكبرى أو في مدينة مثل بانكوك

وبالمثل قد لا تكون هذه المبادرات على فيسبوك وتلغرام وسيغنال مستدامةً في ماي سوت على المدى الطويل لأنها تعتمد بشكلٍ كبير على النوايا الحسنة والجهود الرقمية للأشخاص المعنيين

نقطة التفتيش الحدودية في ماي سوت على جسر الصداقة بين تايلاند وميانمار.

والمواطنين الآخرين. وقد يؤدي رصد اللاجئين لنقاط التفتيش والدوريات التايلاندية خلسةً إلى قيام السلطات بحملات قمع. ونظرًا لهذه التداعيات المحتملة من جانب السلطات، قد لا يكون المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية راغبين ولا قادرين على المشاركة في المشاريع الرقمية لمكافحة المراقبة والاستطلاع أو تطبيقها بأنفسهم.

الخاتمة

يُظهر استخدام التكنولوجيا الرقمية من قبل اللاجئين من ميانمار في ماي سوت من أجل رصد نقاط التفتيش والدوريات الأمنية التايلاندية قوة هؤلاء الأشخاص وقدرتهم النسبية على التصرف في وجه السلطة الأكبر بصورةٍ غير متكافئة التي تتمتع بها الدولة التايلاندية، والتي تسمح لها بتوقيفهم وتفتيشهم وابتزازهم واعتقالهم وترحيلهم. ومن المهم الاعتراف ليس بدور الوسائل الرقمية وإمكانية الاتصال بالإنترنت فحسب، بل أيضًا بمساعدة اللاجئين لأنفسهم وقدرتهم على التصرف.

نيي نيي كياو (Nyi Nyi Kyaw)
رئيسة أبحاث مركز أبحاث التنمية الدولية (International Development Research Centre) بشأن النزوح القسري في جنوب شرق آسيا، جامعة شيانغ ماي (Chiang Mai University)، تايلاند
nnkster@gmail.com

1. bit.ly/digital-passages-borders
2. bit.ly/leaving-afghanistan
3. bit.ly/social-media-surveillance
4. bit.ly/why-people-use-facebook
5. bit.ly/fb-info-seeking
6. bit.ly/smart-refugees-syrian
7. bit.ly/refugee-integration-social-media

كيف غيّر الفن ووسائل التواصل الاجتماعي حركات اللاجئين في ليسفوس

تأليف **بيرفين نور أوسو (Berfin Nur Osso)**

من حركة «الآن تراني موريا» (Now You See Me Moria) على وسائل التواصل الاجتماعي إلى مشروع الأمل الفني (Hope Art Project)، يستخدم اللاجئون في ليسفوس المنصات الرقمية لزعزعة التشريعات والممارسات والخطابات التقييدية التي تفرضها عليهم سلطات الدولة.[1]

في هذه المقالة، أتعمّق في دراسة نضالات اللاجئين البصرية الرقمية. وتستند تأملاتي إلى دراستين إثنوغرافيتين عبر الإنترنت أجريتهما خلال عامي 2022 و2023 حول عناصر بصرية (من صور ومقاطع فيديو ولقطات شاشة ولوحات) أنتجها اللاجئون في ليسفوس. فيكتسي تعبير اللاجئين عن مطالباتهم بالحقوق من خلال الفنون البصرية ووسائل التواصل الاجتماعي أهميةً خاصةً بالنظر إلى تزايد العداء ومحاولات إسكاتهم، وفي ظل القيود التي تفرضها السلطات اليونانية على الصحفيين،[2] والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمنظمات غير الحكومية التي تحاول مراقبة الوضع في الجزر اليونانية.

إعداد قصص بصرية عن حياة اللجوء في مشروع الأمل الفني (Hope Art Project)

تأسس مشروع الأمل (Hope Art)[3] في جزيرة ليسفوس اليونانية بعد صيف الهجرة في عام 2015. وكان المؤسِسان فيليبا (Philippa) وإريك كيمبسون (Eric Kempson) يسعيان من خلاله في البداية إلى توفير الأساسيات الضرورية والملحّة للأشخاص الذين يصلون إلى الجزيرة. وأدركا مع مرور الوقت الحاجة إلى الفن لتصريف الانفعال وتحقيق الشفاء، وأطلقا مشروعًا فنيًا في عام 2018. ومنذ ذلك الحين، حضر العديد من اللاجئين الذين يعيشون في مخيم موريا الشهير ورش العمل حول مواضيع متنوعة شملت المسرح والموسيقى والرسم.

يشكّل الرسم منفذًا مهمًا وملاذًا عقليًا للفنانين بعيدً عن اضطرابات المخيم.[4] وقد أنتج فنانون من مختلف البلدان مثل سوريا وأفغانستان والعراق والسودان وجنوب السودان والكونغو لوحاتٍ ضمن مشروع الأمل الفني (Hope Art Project). ,في الزاوية اليمنى من كل لوحة، يوقّع الفنانون باستخدام هويتهم المشتركة: «لاجئ في موريا» (Moria refugee). تصف فيليبا (Philippa) هذه اللوحات بأنها «جريئة وسياسية بعض الشيء»، فهي تعكس تأثير قوانين وسياسات اللجوء في الاتحاد الأوروبي واليونان، ورحلات الهجرة الشاقة التي يمر بها اللاجئون نحو اليونان، وظروف معيشتهم في موريا، وآمالهم وأحلامهم بمستقبل غير مؤكد في غالب الأحيان.

أنتج الفنانون حتى تاريخه أكثر من 10 آلاف لوحة عُرض بعضها في المعارض عبر الإنترنت وفي الموقع وتمت مشاركتها رقميًا. عُرضت[5] عدة أعمال فنية في أماكن مشهورة مثل كنيسة القديس جيمس في لندن. ومن خلال معرض فني بعنوان «مكان في ذهني» (A Place in My Mind)[6] من تنسيق فنانين نرويجيين عبر الإنترنت وبالحضور الفعلي في عام 2021، وصلت الأعمال الفنية التي أنتجها العديد من الفنانين في مشروع الأمل (Hope Project) إلى جمهور أوسع عبر الحدود. وقامت شبكات إخبارية معروفة بتغطية قصص فناني مشروع الأمل (Hope Project) وأعمالهم الفنية.

تعذّر على الفنانين السفر بحرية حتى إلى البر اليوناني، لذلك لم يتمكنوا من حضور المعارض الفعلية لأعمالهم الفنية خارج ليسفوس أو مقابلة فنانين وأشخاص آخرين يُروّجون لأعمالهم الفنية، لكنهم تمكّنوا من التعاون في الفضاء الإلكتروني. سعى العديد من الفنانين، الذين استقر معظمهم أخيرًا في الدول الأوروبية بعد سنواتٍ من العيش في مأزق قانوني في ليسفوس، إلى الترويج لأعمالهم الفنية من خلال

بدون عنوان، رسم عبد الله رحماني، 2020. منسوخة بإذن من الفنان.

حساباتهم الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي. عملت إليني كيمبسون (Elleni Kempson) ابنة إريك (Eric) وفيليبا (Philippa) ومنسقة وسائل التواصل الاجتماعي في مشروع الأمل (Hope Project) على مشاركة العديد من الأعمال الفنية من خلال حساب إنستغرام (Instagram) الخاص بالمشروع Hope Art Project[7] وعبر موقع Fine Art America،[8] وهو منصة عبر الإنترنت تتيح للفنانين البصريين مشاركة أعمالهم الفنية وبيعها.

تمكّن الفنانون اللاجئون من نشر قصصهم البصرية في مشروع الأمل (Hope Project) على نطاقٍ واسعٍ في اليونان من خلال استخدامهم النشط للتكنولوجيات الرقمية، ولا سيما وسائل التواصل الاجتماعي. ووفرّت هذه التكنولوجيات فرصًا للتعاون ومكّنت الفنانين من الوصول إلى جمهور أوسع. وفي الوقت ذاته، حوّلت التكنولوجيات الفنية والرقمية حتى أكثر المساحات غير المسيّسة[9] والعادية، أي ورش العمل الفنية ولوحات الرسم، إلى مساحاتٍ يُعبّر فيها الفنانون اللاجئون عن آرائهم برواياتهم الخاصة. وتُزعزع هذه الروايات الصورة المجرّدة من الإنسانية للاجئين التي ترسمها بعض وسائل الإعلام وصناع القرار.

مناهضة الوضع الراهن: حركة «الآن تراني موريا» (Now You See Me Moria)

بالنسبة للاجئين الذين لا يستطيعون الوصول إلى ورش العمل الفنية في موريا حيث يمكنهم سرد قصصهم الخاصة، تُعدّ الهواتف الذكية أدوات حيوية للتواصل مع العالم الخارجي والبقاء في الحياة اليومية. وتشكّل الهواتف الذكية (التي تتيح الاتصال الكافي بالإنترنت) أيضًا أدواتٍ رقميةً لرفع أصوات اللاجئين ضد الفظائع والظروف المعيشية السيئة التي يواجهونها في ليسفوس. وتساعد الهواتف الذكية اللاجئين على سرد ونشر[10] قصصهم الخاصة عن اللجوء. وهكذا برزت حركة «الآن تراني موريا» (Now You See Me Moria)[11] بصفتها مشروع تعاون بين سكان مخيم موريا و«السكان الخارجيين» لإظهار ما يحدث للعالم والمطالبة باحترام حقوق اللاجئين.

بدأت حركة «الآن تراني موريا» (Now You See Me Moria) في عام 2020 على يد شخصين التقيا عبر الإنترنت: أمير (Amir)، وهو لاجئ أفغاني يسكن في مخيم موريا للاجئين، ونويمي (Noemí)، وهي مصوّرة إسبانية ومحررة صور مقيمة في هولندا. وسرعان ما تحوّلت مبادرتهما إلى حركة على وسائل التواصل الاجتماعي شارك فيها أكثر من 600 لاجئ على إنستغرام،[12] ولاقت أكثر من 12 متابع (مارس 41,300)، وسجّلت مئات المشارَكات والإعجابات والتعليقات من قبل الجمهور. ومنذ آب/أغسطس 2020، سجّل اللاجئون بالسر وكشفوا عن أكثر من 4,500 منشور (من صور فوتوغرافية ومقاطع فيديو ولقطات شاشة) وعدد لا يحصى من «قصص الإنستغرام» من حياتهم اليومية في ليسفوس. فكشفوا مشاهد من داخل مخيم موريا ومركز الوصول الخاضع للرقابة المغلق (Closed Controlled Access Centre - CCAC) في ليسفوس، وأظهرو على العلن أيضًا القسوة والظروف غير الإنسانية التي يعيشها اللاجئون.

لقد وثّقت المنظمات غير الحكومية على نطاقٍ واسع أن مراكز الوصول الخاضعة للرقابة المغلقة (CCAC) التي تم افتتاحها في الجزر اليونانية الخمسة «تشبه السجن»[13] وفي عام 2023 أعادت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان[14] التأكيد على أن المناطق الساخنة اليونانية تُعاني من ظروفٍ مُهينة. وتهدف حركة «الآن تراني موريا» (Now You See Me Moria) إلى وقف بناء مركز الوصول الخاضع للرقابة المغلق (CCAC) الجديد في ليسفوس الذي يعتبرونه «سجنًا» من شأنه أن ينشئ بيئةً مُهينةً بالقدر نفسه. وتطالب حملة #لا_لطفل_في_السجن (#nochildinaprison) التابعة للحركة بعدم تعرّض أي طفل للاحتجاز في مخيمات اللاجئين «بعيدًا عن العالم الملوّن الذي يستحقه».

لم تكن حركة «الآن تراني موريا» (Now You See Me Moria) لتكون موجودةً أو لتتوسع لولا الفضاء الإلكتروني. وتجدر ملاحظة النمو السريع الذي حققه مشروع التصوير الفوتوغرافي هذا، وخاصةً في ظل غياب القيادة المركزية. فيشارك كل لاجئ بحرّية

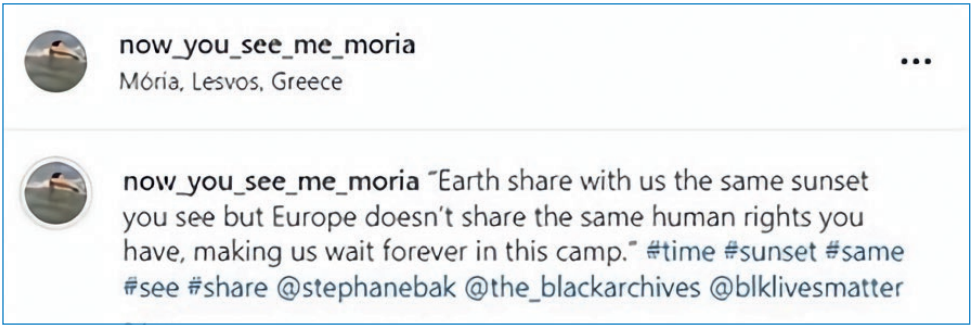

صورة منشورة على صفحة إنستغرام "الآن تراني موريا"، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2022. نسخة منشورة بعد الحصول على الإذن.

ويسجّل وينشر عبر الإنترنت ما يراه في ليسفوس من دون أي توجيهات. وتلقّت جهود المدافعة التي يبذلونها في الكثير من الأحيان دعمًا خارجيًا. وقد أظهر اللاجئون وحلفاؤهم في جميع أنحاء العالم كيف يمكنهم استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لبناء حركة عابرة للحدود. ويحاول اللاجئون المشاركون في حركة «الآن تراني موريا» (Now You See Me Moria) من خلال استخدام التكنولوجيات الرقمية الوصول إلى صانعي القرار في الاتحاد الأوروبي والأشخاص الذين يمكنهم التأثير عليهم. فتتم كتابة معظم منشوراتهم باللغة الإنجليزية لاستهداف الجمهور الدولي.

أظهر أولئك الذين يعملون من أجل اللاجئين دعمهم بطرق مختلفة، سواء في الفضاء الإلكتروني أو في الأماكن العامة. وغالبًا ما يعمد اللاجئون وجمهورهم عبر الإنترنت إلى «الإشارة»[15] بشكلٍ نشط إلى صانعي القرار (مثل رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لين (Ursula von der Leyen) ومفوّضة الشؤون الداخلية يلفا جوهانسون (Ylva Johansson)) ومنظمات حقوق الإنسان (مثل منظمة العفو الدولية (Amnesty International)) ووسائل الإعلام في منشوراتهم على إنستغرام. وقد أيّد الجمهور أيضًا الحركة من خلال صياغة التقارير القانونية[16] لوقف بناء مركز الوصول الخاضع للرقابة المغلق (CCAC) في ليسفوس والدفاع عن حقوق الأطفال المحتجزين فيها، وإيجاد الدعم القانوني، وإنشاء ملصقات تحفز التفكير من أجل زيادة الوعي، وبيع القمصان لتوفير القسائم الغذائية للاجئين ودعم حقهم في التغذية المناسبة. وبالتعاون مع أطراف أخرى خارجية، نشرت الحركة أيضًا دليل إجراءات (وهو أداة للراغبين في الاحتجاج) ونظّمت معارض[17] للملصقات والتصوير الفوتوغرافي في جميع أنحاء أوروبا، بما في ذلك أمستردام في هولندا وبروكسل في بلجيكا وفيينا في النمسا وروما في إيطاليا ودوسلدورف وبورغريدن في ألمانيا.

يواجه المشاركون في الحركة مخاطر كبيرة بسبب العداء المتزايد[18] تجاه اللاجئين من خارج أوروبا، وتجريم[19] نشاط اللاجئين وجهود المدافعة التي يبذلونها، واتهامات التجسس[20] في اليونان. ولهذ السبب، يحاول اللاجئون الذين يشاركون الصور من ليسفوس أن يظلوا مجهولي الهوية بينما يشاركون الصور التي تعرض حياتهم اليومية ويستكملونها بتعليقات سياسية قوية.

يسعى الناشطون في حركة «الآن تراني موريا» (Now You See Me Moria) على المدى الطويل إلى بناء قاعدة بيانات تكون أرشيفًا عبر الإنترنت يسهل الوصول إليه ويضمّ المواد البصرية للأشخاص المهتمين بمعرفة المزيد عن محنة اللاجئين في مخيم موريا. ويمكن أن تكون قاعدة البيانات بمثابة ذاكرة جماعية للاجئين ودليل قانوني يمكن استخدامه في المحاكم، بما في ذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

سياسة الزعزعة والتحوّل في ليسفوس

ساعد مشروع الأمل الفني (Hope Art Project) وحركة «الآن تراني موريا» (Now You See Me Moria) العديد من اللاجئين في ليسفوس على ما يلي:

1. مواجهة القوالب النمطية والخطابات القانونية والسياسية والإعلامية السائدة التي تصوّر اللاجئين كضحايا أو غزاة أو مجرمين؛
2. استعادة صوتهم[21] لرواية ظروفهم ومستقبلهم والعثور على جمهور؛
3. مواجهة السياسات والممارسات اليونانية والأوروبية المتعلقة بالهجرة واللجوء التي يتعرضون لها؛
4. رفع مستوى الوعي بهذه السياسات والممارسات.

يوضح المثالان أن التكنولوجيات الفنية والرقمية يمكن أن تكون مُزعزعةً وتحويليةً بعدّة طرق. ويسعى اللاجئون في كل من حركة «الآن تراني موريا» (Now You See Me Moria) ومشروع الأمل الفني (Hope Art Project) إلى مشاركة قصص وتجارب اللجوء على نطاقٍ واسعٍ من وجهات نظرهم الخاصة ومن خلال أصواتهم الخاصة. ويُظهرون للعلن العنف على حدود أوروبا بهدف تعبئة جمهورهم من أجل تحسين وضع اللاجئين في أوروبا. وتمكنّت منشورات اللاجئين في حركة «الآن تراني موريا» (Now You See Me Moria) على وسائل التواصل الاجتماعي من لفت انتباه حتى

الشرطة اليونانية في الجزيرة، حيث يدّعي[22] اللاجئون أن الشرطة حاولت تتبع الهواتف الذكية للاجئين للعثور على من شارك «معلومات داخلية» من المخيمات.

قام اللاجئون الذين لم يتمكنوا من التعبير عن آرائهم من خلال التجمعات السلمية في الأماكن العامة بفعل ذلك من خلال ممارساتهم الرقمية والإبداعية. وذكر الأشخاص الذين قابلتهم أن العديد من اللاجئين كانو يخشون التحدث بحرية خوفًا من أن تتأثر طلبات اللجوء الخاصة بهم سلبًا. أما بالنسبة للفنانين اللاجئين المشاركين في مشروع الأمل (Hope Project)، فكان الفن صوتهم، وقد ساعدتهم وسائل التواصل الاجتماعي على نشر فنهم. ويمكن للاجئين المشاركين في حركة «الآن تراني موريا» (Now You See Me Moria) أيضًا مشاركة صور من حياتهم اليومية من دون الكشف عن هويتهم والتحدث والوصول إلى جمهور عابر للحدود بمساعدة التكنولوجيات الرقمية.

يمكن فهم الطرق التي يكون فيها استخدام اللاجئين للتكنولوجيات الرقمية مُزعزِعًا وتحويليًا من خلال فهم التحديات أمام الأخلاقيات والمكانة والتغيير. فيجب الانتباه من فخ «الاستمتاع بمشاهدة مآسي الآخر»[23] أو الآثار الشهوانية والمحجرة للعاطفة الناتجة عن الصور (وبالأخص الصور الفوتوغرافية) التي تظهر انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها اللاجئون من أجل الحفاظ على مسافة آمنة وضرورية من هذه الصور. وكون الباحث أحد مشاهدي الصور التي يشاركها اللاجئون في الفضاء الإلكتروني، يكمن دوره أيضًا في إحداث تحويل في ذاته من مشاهِد إلى فاعِل من خلال إجراء الأبحاث العلمية ونشرها عبر القنوات المرموقة. ويكتسي هذا الأمر أهميةً خاصةً في عالمٍ لا تزال تُعتبر فيه قصص اللاجئين غير موثوقة أو غير مهمة[24]، وهو عالم من الضروري فيه مواجهة الصور المبسطة والمختزلة للاجئين. وقد سعيتُ بصفتي باحثة مهاجرة إلى عكس قصص اللاجئين «بتنوّعها الكبير» ونقل أصواتهم إلى جمهور أوسع من القرّاء.

قد لا يؤدي عمل اللاجئين من خلال الفن ووسائل التواصل الاجتماعي دائمًا إلى تحقيق التغيير بطرقٍ يمكن قياسها. ولكن كما تقول نويمي (Noemí)، يمكن للقيام بشيء ما بدلًا من عدم القيام بأي شيء أن يُفضي في النهاية إلى تغيير دائم وإيجابي للاجئين. ويمكن استخدام الفن ووسائل التواصل الاجتماعي بشكلٍ فعّال لزيادة الوعي بالحالات التي يُحرم فيها اللاجئون من حقوقهم وتُقطع أصواتهم، وغير ذلك من الحالات التي تُغيّب نضالاتهم.

بيرفين نور أوسو (Berfin Nur Osso)
دكتورة في القانون، جامعة هلسنكي، فنلندا
berfin.osso@helsinki.fi X:@bossoloji

1. مع خالص الشكر لفيليبا كيمبسون (Philippa Kempson) وإريك كيمبسون (Eric Kempson) ونويمي (Noemí) على تعاونهم، ولمئات الفنانين من مشروع الأمل (Hope Project) والناشطين من حركة «الآن تراني موريا» (Now You See Me Moria) الذين ألهمتني نضالاتهم في كتابة هذه المقالة. تم استخدام الأسماء الحقيقية للأشخاص مع إذنهم وحُذفت أسماء العائلة للحفاظ على الخصوصية.
2. perma.cc/AW7C-MJ54
3. www.hopeprojectgreece.org/about-us
4. مقابلة (عبر الإنترنت) أجرتها المؤلفة مع فيليبا كيمبسون (Philippa Kempson) وإريك كيمبسون (Eric Kempson) في 14 أيار/مايو 2022.
5. bit.ly/we-never-chose-this
6. www.instagram.com/kunstenaahjelpe.no
7. /www.instagram.com/hopeprojectart
8. bit.ly/thehopeproject-moriarefugees
9. bit.ly/what-is-refugee-camp
10. bit.ly/border-countervisuality
11. nowyouseememoria.eu/
12. مقابلة (عبر الإنترنت) أجرتها المؤلفة مع نويمي (Noemí)، 17 نيسان/أبريل 2023.
www.instagram.com/now_you_see_me_moria
13. bit.ly/joint-statement-irc-gcr
14. bit.ly/ad-v-greece
15. bit.ly/moria-food
16. bit.ly/moria-legal-report
17. 2-bit.ly/now-you-see-me-moria
18. bit.ly/violence-within-state-borders-greece
19. bit.ly/hostile-hospitality-greece
20. bit.ly/greek-target-ngos
21. bit.ly/speechless-emissaries
22. bit.ly/moria-police
23. bit.ly/regarding-pain-others
24. bit.ly/stories-lived-experience

استكشاف وجهات نظر الفنزويليين حول التكنولوجيات المستخدمة على الحدود

تأليف **خوليا كامارغو (Julia Camargo)** و**أماندا ألينكار (Amanda Alencar)**

تهدف هذه المقالة إلى زيادة الوعي وتعزيز الفهم حول تأثير رقمنة المساحات الحدودية على اللاجئين الفنزويليين.

عندما قامت آدري (Adri)[1] المحامية والأم الفنزويلية التي تبلغ من العمر 43 عامًا بعبور الحدود بين فنزويلا والبرازيل، صدمتها مجموعةٌ من المعدّات التكنولوجية التي تنتظر وصولها:

> ***"كانت المفاجأة كبيرة عندما دخلت الخيمة بقصد معالجة الوثائق، حيث كانت مجهزة بالكامل بأجهزة الكمبيوتر وكان بإمكاننا سماع ضجيج لوحات المفاتيح. قامت المنظمة التي تساعدنا بمراجعة تصريح الدخول الخاص بي. وكان علي ترك بصمات جميع أصابعي وحتى استخدام نوع من المناظير لالتقاط صور عينيّ، ولكنني لم أعرف سبب ذلك! كان كل شيء منظمًا ومحترمًا وعسكريًا".***

تُؤكد رواية آدري وجود اتجاه عالمي سائد في إدارة الحدود في سياق النزوح القسري نحو زيادة استخدام التكنولوجيات الرقمية من قبل كل من الدول والجهات الفاعلة في الاستجابة الإنسانية على السواء، وضرورة توفير الأشخاص النازحين قسرًا كمية كبيرة من البيانات الشخصية للتمكّن من الوصول إلى الخدمات الإنسانية، وغالبًا ما يكون ذلك في ضوء شُح من المعلومات أو الوعي حول كيفية معالجة بياناتهم هذه.

تشمل الهجرة الرقمية وحوكمة الحدود التفاعلات المباشرة وغير المباشرة مع الأفراد العابرين، بما في ذلك أنشطة مثل جمع بيانات القياسات الحيوية[2] (من خلال بصمات الأصابع والتعرف على الوجه ومسح قزحية العين)، ومراقبة حركات الهجرة، ورقمنة خدمات الهجرة، وعمليات اتخاذ القرارات التلقائية[3]، وإنشاء التطبيقات، وتوفير الدعم من خلال روبوتات الدردشة أو القنوات أحادية الاتجاه على الشبكات الاجتماعية.

قد تؤدي رقمنة عمليات الهجرة إلى تعزيز كفاءة المعاملات ذات الصلة بإدارة الهجرة، وتبسيط مهام الوكالات الدولية المشارِكة في إصدار وثائق الهوية وتوزيع المساعدات الإنسانية على اللاجئين. إلا أنّ هناك خطر بأن تساهم رقمنة هذه العمليات في تعريض اللاجئين للخطر، إذ يمكن استخدام بياناتهم لأغراض تتجاوز التعريف الأساسي وتقديم المساعدات، مثلًا لأغراض جني الأرباح والمراقبة الحكومية وغير ذلك من النوايا التي لا يُفصح عنها. فقد يعتبرون إما ضحايا سياسات فاشلة في بلدان منشأهم أو مشتبه بهم محتملين في الأنشطة غير القانونية الماضية أو المستقبلية.

وسط السياق المعقّد لاعتماد التكنولوجيا في إطار حوكمة الحدود التي تمر حركة الهجرة من خلالها، تعرض هذه المقالة آراء وتجارب 15 لاجئًا ولاجئة من فنزويلا خضعوا لجمع بيانات القياسات الحيوية على الحدود بين البرازيل وفنزويلا بين عامي 2019 و2021. وقد تم إجراء المقابلات مع هؤلاء الأشخاص وشاركوا في مجموعات تركيز نظّمتها مؤلفتا هذه المقالة بشأن الحوكمة الرقمية للهجرة. ومن المهم تعريف سياق الإطار الرقمي الذي تم إنشاؤه لإدارة اللاجئين الفنزويليين في البرازيل قبل الخوض في تحليل استجاباتهم.

الحوكمة الرقمية للهجرة على الحدود البرازيلية-الفنزويلية

أدى الانتشار العسكري الأخير على الحدود البرازيلية-الفنزويلية إلى رقمنة إدارة الهجرة من الجانب البرازيلي من خلال اعتماد نماذج وسرديات مستخدمة دوليًا تشدّد على أمن الحدود. فتُستخدم على الحدود أجهزة

فحص رقمية تسهّل تبادل البيانات واستخدام الأنظمة التكنولوجية لضبط الهجرة.

قامت وكالة التنمية الصناعية البرازيلية (Brazilian Industrial Development Agency) في عام 2021 بالشراكة مع حكومة ولاية روورايما بإطلاق "مشروع تكنولوجيا الحدود" (Border Tech Project) بتكلفة 3.1 مليون ريال برازيلي أو ما يعادل 618 ألف دولار أمريكي لمراقبة الحدود بين البرازيل وفنزويلا. واستحوذت مدينة باكارايما الحدودية الصغيرة على تقنياتٍ شملت الأضواء الذكية القابلة للتعتيم، والأضواء الذكية المزوّدة بالكاميرات وأجهزة المراقبة، وبرمجيات التعرّف على الوجه، والكاميرات ذات القبة سريعة الاستشعار، ومركز بيانات لتخزين ومعالجة الصور والبيانات، وشاشات عرض الفيديو الجدارية، وكاميرات التعرّف على لوحات السيارات، وبرمجيات التعرّف على لوحات السيارات، والطائرات المسيّرة المزوّدة بكاميرات حرارية.[4]

كجزء من عملية استقبال الفنزويليين الذين يصلون إلى البرازيل، تُطلب بيانات التعريف الأساسية وغيرها من المعلومات الأكثر تعقيدًا. وبعد المرور الإلزامي على الشرطة الفيدرالية، يخضع اللاجئون الفنزويليون لعملية جمع البيانات وإدارتها وتخزينها تتم بموجب بروتوكولين مؤسسيين للاستجابة الإنسانية، وهما النظام البيئي الرقمي لتسجيل السكان وإدارة الهوية (PRIMES)[5] التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ونظام أكوليدور (Acolhedor)[6] التابع للحكومة البرازيلية. يدير النظام البيئي الرقمي لتسجيل السكان وإدارة الهوية (PRIMES) القياسات الحيوية على أساس التخزين العالمي الذي يسعى بحسب المفوضية (UNHCR) إلى تزويد اللاجئين بهوية رقمية تسمح لهم بالوصول إلى الخدمات. ومن خلال هذا النظام، يمكن للمفوضية (UNHCR) أن تتيح للحكومات المضيفة الوصول إلى هذه البيانات في الجهود التعاونية من حيث تقديم الخدمات مع المفوضية (UNHCR). ويتم استخدام البيانات التي يجمعها فريق المفوضية (UNHCR) لتحديد إجراءات مساعدة اللاجئين وإدارة المأوى وتوفير الوثائق وإعادة توطين اللاجئين داخل البرازيل.

من ناحيةٍ أخرى، وضعت الحكومة البرازيلية نظام أكوليدور (Acolhedor) باعتباره السجل وقاعدة البيانات الرسمية لبرنامج إعادة التوطين الخاص بها. ويتم أيضًا تسجيل البيانات غير بيانات القياسات الحيوية، مثل الاسم والتحصيل العلمي والدورات والمهن والمؤهلات وبيانات الأسرة وسجلات دافعي الضرائب الفردية (CPF) وبطاقات العمل واللقاحات، بشكلٍ رقمي. تسمح قاعدة بيانات نظام أكوليدور (Acolhedor) بالوصول إلى البيانات ومشاركتها مع المنظمات الشريكة، بما في ذلك الوزارات البرازيلية، وقطاعات الحكومة المحلية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمجتمع المدني.

والمفارقة أن كلا النظامين يعملان في سياق يتزايد فيه انعدام المساواة الرقمية[7] تجاه اللاجئين الفنزويليين. فمن ناحية، يتم تسهيل آلية حوكمة الهجرة بشكلٍ متزايد بفضل المنصات وتوفير التدريب والموارد المالية والأنشطة الترفيهية والخدمات والاعتراف الرقمي بوضع اللاجئ. إلا أنه ومن ناحيةٍ أخرى، تتّسم رحلة اللاجئين الفنزويليين إلى البرازيل بمحدودية المعلومات وإمكانية الاتصال، مما يسلّط الضوء على حالة انعدام الاستقرار القائمة. ومن بين التحديات في التواصل[8] التي يواجهها الفنزويليون، تبرز أهمية القدرة على الوصول إلى الموارد الرقمية وشبكات الواي فاي (Wi-Fi) للحصول على معلومات مستمرة وموثوقة.

وسط التوتر الناشئ عن هشاشة المعلومات لدى الفنزويليين ورقمنة حدود الهجرة، نسعى إلى فهم ممارسات توفير البيانات الفردية والمفاهيم الذاتية حول خصوصية المعلومات من منظور الأشخاص المعرضين للخطر. وتبيّن من المهاجرين الفنزويليين الذين قابلناهم وجود استراتيجيتين بارزتين لتحقيق أهدافهم: 1) تبني نهج تعاوني مع السلطات، و2) الحفاظ على التوازن المعقد بين التفاعل التعاوني والتحفظ الدقيق.

منطق التعاون المباشر

يشكّل تبني موقف تعاوني مع سلطات الهجرة طريقًا أمام الفنزويليين نحو فتح بوابة الدخول والإقامة والوصول إلى عدد لا يحصى من المزايا في البرازيل. تقدّم الأمثلة التالية المرئيات حول تجارب الفنزويليين مع جمع القياسات الحيوية والاستعداد للتعاون مع

الإجراءات المطبقة.

أعرب أندريه (Andre) عن دهشته لرؤية أجهزة تسجيل القياسات الحيوية المستخدمة في مسح بصمات الأصابع والتعرف على قزحية العين، قائلًا: *"كان أمرً مختلفًا. فهمت أنه كان يهدف للتعرف بشكلٍ أفضل على الأشخاص الذين وصلوا إلى البرازيل. اتّبعت جميع التعليمات وأجبت على كافة الأسئلة".*

رأت نورا (Nora) أن أجهزة تسجيل القياسات الحيوية غريبة إلى أن علمت أنها مصممة لتحديد الخصائص الفريدة لدى كل فرد:

> ***"راودني شعورٌ غريب ولكنني فهمت أنها كانت طريقة للتعريف عن نفسي. لم أعتقد أبدًا أنه أمرٌ سيّئ ولم أشعر بالخوف أو أي شيء من هذا القبيل. كنت ببساطة أتّبع التعليمات".***

لم تتفاجأ ماريا (Maria) باستخدام تكنولوجيا القياسات الحيوية وشددت على أن الخضوع لعملية أخذ بصمات الأصابع وفحص العين كان ضروريًا لعبور الحدود الدولية: *"بدا الأمر طبيعيًا جدًا بالنسبة لي لأنني كنت أعلم أنه قبل الدخول إلى بلد آخر سيقومون بتفتيشك وأخذ بصمات أصابعك وتنفيذ هذه العملية بأكملها، وبدا الأمر طبيعيًا بالنسبة لي ولم أشعر بالخوف أو المضايقة".*

شعر بعض اللاجئين الذين تم إجراء مقابلة معهم أنه من المهم الامتثال للعملية لإثبات أنهم جديرون بالثقة. وأوضحت لوث (Luz) الممرضة البالغة من العمر 41 عامًا ما يلي: *"أنا شفافة وليس لدي ما أخفيه. جئت للعمل وتقديم المساعدة بكل ما يلزم. وإذا كان هذ هو ثمن دخول البرازيل، فأعتبر أن الصفقة قد تمّت".*

تم أيضًا رصد تصوّرات حول التميّز أو الأهمية مرتبطة بالخضوع لإجراءات تسجيل القياسات الحيوية. فأشار إدوارد (Edward) إلى أنه انبهر بالتكنولوجيا المستخدمة في عملية تحديد الهوية باستخدام القياسات الحيوية، وقال: *"شعرت بالحماسة. فأنا لم أرَ هذه الأجهزة الإلكترونية من قبل. شعرت وكأنني في أحد أفلام جيمس بوند، فكان كل شيء يتم على الحواسيب وحديثًا وعالي التقنية".*

منطق التعاون المصحوب بالتحفظ الدقيق

حتى عندما يتبنى الفنزويليون موقفًا تعاونيًا، تبقى لديهم في الوقت نفسه مخاوف وتحفظات وشكوك بشأن تقديم البيانات إلى سلطات الهجرة. فكانت مشاركة البيانات الشخصية تجربةً شاقةً ومُقلقةً بالنسبة لبعض اللاجئين المشمولين في المقابلات. فقد وصل هيكتور (Hector) الطالب البالغ من العمر 19 عامًا إلى البرازيل عندما كان قاصرًا، وهو يذكر القلق الذي عانى منه آنذاك:

> ***"انتابني القلق بعض الشيء لأنني كنت قاصرً واعتقدت أنهم سيعيدونني إلى فنزويلا. وعندما استخدموا الآلة لرؤية عينَيّ، سألتُ نفسي: هل يمكن لهذه الآلة أن تحدد عمري؟"***

مدفوعًا بالخوف من كشف جهاز مسح القزحية لعمره، شعر هيكتور أنه مضطر للإفصاح عن عمره وعن تجربته المؤلمة وتحمّله العنف الجنسي كوسيلةٍ لإعالة نفسه. ومكّنه هذا الإفصاح في نهاية المطاف من الوصول إلى دعم الرعاية الصحية الأساسية والمأوى. وأبدى آخرون عدم ارتياحهم لإمكانية تبادل البيانات بين الحكومتين البرازيلية والفنزويلية. فعلى سبيل المثال، أعربت يارا (Yara) المؤثرة الرقمية البالغة من العمر 32 عامًا عن مخاوفها بشأن توفير معلوماتها الشخصية بسبب الاضطهاد السياسي من قِبل النظام الفنزويلي.

ارتبطت مخاوف اللاجئين بشأن تقديم بياناتهم أيضًا بنقص المعلومات حول كيفية استخدام بياناتهم ومشاركتها. فكان لدى معظم الأشخاص الذين تمت مقابلتهم فهم محدود أو معدوم لممارسات إدارة البيانات في السياقات الإنسانية. وتكهّن البعض بأنه قد يتم تخزين بياناتهم في قاعدة بيانات الأمن القومي ومشاركتها مع المنظمات الإنسانية الأخرى مثل المنظمة الدولية للهجرة (IOM). ويشير ماريو (Mario) في هذا الصدد إلى أنه عندما كان يسعى إلى إيجاد عمل لدى إحدى المنظمات، كانت لديها بالفعل جميع معلوماته، ولم يكن عليه إلا تقديم سيرته الذاتية. ولدى السؤال عن الغرض من جمع البيانات، أفادت الإجابة التي تلقتها كارين (Karen) من شرطة الحدود بأنه كان لأغراض أمنية وشرطًا للدخول إلى البرازيل. ولكن لم تقدّم الشرطة أي توضيح إضافي بشأن ملكية هذه البيانات أو التحكم فيها.

مرئيات وتوصيات إضافية

تسلّط هذه المقالة الضوء على أهمية التقييم النقدي لممارسات جمع بيانات القياسات الحيوية ووضع سياسات عامة تعاونية تعالج هذه المسألة. وتعتمد إمكانية الوصول إلى المزايا، بما في ذلك المأوى وإعادة التوطين، في الوقت الحالي على توفير البيانات لهذه الأنظمة، إلا أنه لا يتم منح الفنزويليين حق إدارة معلوماتهم الخاصة. وفي هذا السياق، يُعدّ إطلاع اللاجئين على هذه الأنظمة والبيانات التي يتم جمعها خطوةً أوليةً أساسيةً في المسعى إلى تعزيز بيئة يمكن فيها الحصول على الموافقة المستنيرة بكرامة واحترام، إلا أنه يتعين على صانعي السياسات والمنظمات الإنسانية ومطوري التكنولوجيا أخذ جوانب أخرى في عين الاعتبار، وهي:

- يمكن أن يتأثر الوصول الرقمي والإلمام الرقمي بعوامل مثل الطبقة الاجتماعية والجندر والعمر والعرق والخلفية الثقافية. ويمكن لهذه العوامل أن ترسم معالم تجارب اللاجئين مع الاستقبال، والوصول إلى خدمات الهجرة، وعملية جمع البيانات.
- من المهم ضمان وصول اللاجئين غير المقيّد إلى منصات تخزين البيانات الخاصة بهم. ومن بين العناصر الأساسية لتحقيق الشفافية في نظام توريد البيانات توفير المساحة المخصصة والاستقلالية للاجئين لتمكينهم من إدارة وتحديث وتصحيح التناقضات وحتى طلب إزالة معلوماتهم من خلال عملية سحب رسمية.
- يجب مراعاة مهارات ومرئيات واقتراحات اللاجئين أنفسهم لتحسين الإدارة الرقمية للهجرة. فمن المهم تضمين تقييمات اللاجئين ووجهات نظرهم لضمان تلبية احتياجاتهم وتجاربهم بشكلٍ كافٍ، سواء كان ذلك من خلال إنشاء المنصات أو جمع البيانات أو مشاركة المعلومات أو تنفيذ السياسات التي تؤثر على حياة اللاجئين.

خوليا كامارغو (Julia Camargo)
أستاذة محاضرة في مادة العلاقات الدولية في جامعة روراميا الفيدرالية (Universidade Federal de Roraima) وطالبة دكتوراه، المدرسة العليا للإعلام والتسويق (ESPM) في ساو باولو
julia.camargo@ufrr.br

أماندا ألينكار (Amanda Alencar)
أستاذة مساعدة في الإعلام والهجرة في جامعة إيرازموس (Erasmus University) في روتردام
pazalencar@eshcc.eur.nl
linkedin.com/in/amanda-/76563654-alencar

1. تم تغيير الأسماء لحماية هويات المستجيبين.
2. bit.ly/technocolonialism-mirca-madianou
3. bit.ly/group-recognition-venezuelans-brazil
4. شمل جزء من المعدات التي تم شراؤها منتجات من هيكيفيجن (Hikyvision)، وهي شركة مرموقة عالميًا متخصصة في توفير حلول الأمن الإلكتروني. ولكن بعد أن قامت هذه الشركة بتوريد معدات مماثلة إلى المملكة المتحدة وأستراليا والولايات المتحدة تم تعطيلها لاحقًا في تلك البلدان بسبب مخاوف بشأن المراقبة ومشاركة البيانات غير المصرح بهما.
5. bit.ly/registration-identity-management
6. bit.ly/sistema-acolhedor-venezuelanos
7. bit.ly/venezuelan-refugees-brazil
8. bit.ly/venezuelan-migration-northern-brazil

المقاومة الرقمية للّاجئين والسلطة والتمثيل والرقابة القائمة على الخوارزميات

تأليف **أماندا ويلز (Amanda Wells)**

يواجه اللاجئون الذين يحاولون استخدام وسائل الإعلام الرقمية لأغراض المقاومة حواجز تشمل الرقابة القائمة على الخوارزميات والمضايقات التي تُرسّخ بقائهم في الهوامش السياسية. ويبرهن ذلك الحاجة إلى مستوياتٍ أعلى من الشفافية والمساءلة والديمقراطية في مجال الحوكمة الرقمية.

غالبًا ما يتم إقحام قضايا اللاجئين والمهاجرين في العمل السياسي الرقمي بدرجاتٍ متفاوتة من النجاح. ويُنسب الفضل إلى صور الطفل السوري اللاجئ آلان كردي البالغ من العمر عامين والذي غرق أثناء عبور البحر الأبيض المتوسط في تعزيز التعاطف العام مع "أزمة اللاجئين" في أوروبا في عام 2015 بعد انتشارها السريع من خلال الأخبار الرقمية والمنصات الإعلامية. وعلى النقيض من ذلك، أدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لفضح الظروف القائمة في مركز احتجاز اللاجئين في ناورو عام 2015 في نهاية المطاف إلى طرد الهيئات المشرفة مثل منظمة «إنقاذ الطفولة» (Save the Children) خارج المركز.

أدرس في هذه المقالة كيفية استخدام وسائل التواصل الاجتماعي *من قبل* اللاجئين في سعيهم إلى جذب انتباه الجمهور العام من خلال المخرجات المرئية إلى المجال الرقمي مثل الصور الفوتوغرافية ومقاطع الفيديو. فهل تشكّل وسائل التواصل الاجتماعي أداةً فعّالةً لمقاومة اللاجئين؟ بالاستناد إلى دراسات الحالة حول المقاومة البصرية والمجسّدة من جانب اللاجئين في كاليه وأمستردام، أبرهن أن الاتجاهات الحالية في الحوكمة الرقمية تساهم في دفع اللاجئين إلى الهوامش العامة وتقلل من قدرتهم على تسخير وسائل الإعلام الرقمية كأداةٍ سياسية.

السلطة والتمثيل

تكمن قوة وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة في توفيرها القدرة للفئات المهمشة على التعبير عن حركاتها السياسية بنفسها وليس من خلال عدسة طرف ثالث مثل مراسلي الأخبار ووسائل الإعلام. تسمح إمكانية الوصول إلى الهواتف المحمولة والحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي حرفيًا بوضع قوة التمثيل في أيدي الفئات المهمشة، وتصبح هذه الفئات بالتالي حرةً في تنفيذ حركاتها السياسية بشروطها الخاصة. وهذا أمرٌ مفيد في حالة اللاجئين، إذ يوفر بديلًا للروايات التقليدية التي تصوّر اللاجئين على أنهم أشخاص غير سياسيين وسلبيين يعتمدون على الجهات الفاعلة المؤثرة. ومن وجهة نظرٍ بصريةٍ بحتة، يتناقض انتشار الصور التي تظهر اللاجئين وهم يحتجّون بشكلٍ ملحوظ مع صور اللاجئين في وسائل الإعلام التي غالبًا ما تعجز عن إظهار قدرة اللاجئين على التصرف، وتشدّد بدلًا من ذلك على الضعف وعدم الاستقرار.

تشكّل احتجاجات عام 2016 في مستوطنة كاليه غير الرسمية للاجئين الملقّبة باسم "الغابة" (The Jungle)[1] مثالًا على كيفية استخدام اللاجئين لوسائل الإعلام الرقمية لتقديم أنفسهم كجهات فاعلة سياسية خارج منتديات المؤسسات السياسية. ففي شباط/فبراير من عام 2016، خضع ثمانية رجال لعملية خياطة الشفاه للفت الانتباه إلى حركة المقاومة في المخيّم بعد إبعادهم قسرًا في وقتٍ سابق من أماكن إقامتهم المؤقتة في "الغابة" تمهيدًا لعملية الهدم المخطط لها. وسمحت طبيعة المخيّم المتاحة أمام العامة، إلى جانب تكنولوجيا الهواتف المحمولة لدى سكان المخيم وموظفي المنظمات غير الحكومية، بإنتاج مجموعة واسعة من المُخرجات المرئية التي لا تزال متاحةً بسهولة نسبيًا عبر الإنترنت.

ارتدى جميع المتظاهرين الثمانية أغطية الوجه وأغطية الرأس والأوشحة للتأكيد على الطبيعة الجماعية لاحتجاجاتهم. ورفعوا لافتاتٍ تصف ظروف المخيم وناشدوا جمهورهم على وجه التحديد (كان مكتوبًا على إحدى اليافطات "ممثلو الأمم المتحدة")، وأشاروا إلى الالتزامات الدولية بحقوق الإنسان. أظهر المتظاهرون من خلال فعلهم هذا فهمًا للعنصر البصري الحاسم في مقاومتهم وحاولوا تحديد الاتجاه الذي ستتخذه احتجاجاتهم عبر الإنترنت.

على الرغم من جهود المتظاهرين النشطة في تحديد الوسائط الناتجة عن أفعالهم، تعرّضت الصور إلى التغيير من قبل وسائل الإعلام والمصورين. ففي إحدى الصور الاحترافية التي شاع انتشارها، تم تغيير يافطة أحد المتظاهرين كُتب عليها "تعالوا يا ممثلي الأمم المتحدة وحقوق الإنسان واشهدوا أننا بشر" لتصبح ببساطة "نحن بشر". فقد اتخذ المصوّر في هذه الحالة قرارًا مسيّسًا للغاية بتأطير الموضوع بهذه الطريقة، حيث قرر تعديل رسالة المتظاهرين وانتقاص عمق مضمونها، وبالتالي جعل من نفسه مشاركًا في عملية صياغة فحوى الاحتجاجات.

يوضح مثال احتجاجات خياطة الشفاه في كاليه أنه وعلى الرغم من قدرة اللاجئين على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتغيير الرواية القائمة، يبقون في نهاية المطاف عُرضةً لتدخل وتفسير الجهات الفاعلة الأخرى. وحتى عند استخدام الاحتجاجات لوسائل الإعلام الرقمية لتجاوز الأطراف الثالثة أو الافتقار إلى المساحات السياسية العامة، يبقون عرضةً بشدة لتأثير القوى الخارجية.

الرقابة القائمة على الخوارزميات والمضايقة الرقمية

يمكن تنفيذ الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي من خلال حذف المحتوى فعليًا أو التقليل من الترويج للمواد غير المرغوب فيها، وبالتالي الحد من جمهورها وانتشارها. وهناك نقص في المعلومات المتاحة للعامة حول المؤشرات والظروف التي تعمل بها خوارزميات وسائل التواصل الاجتماعي، ولكن من المفهوم على نطاقٍ واسع أنها تطبّق الرقابة أو أقلّه تقلّل من رواج المحتوى العنيف والمسيء. ويشمل ذلك الصور التي تفضح ظروف مخيمات اللاجئين ومراكز الاحتجاز، وروايات من عايش الإبادة الجماعية والحرب، والاحتجاجات التي تركز على الجسم مثل خياطة الشفاه وإحراق الذات.

لا يُعرف سوى القليل جدًا عن كيفية تدريب أنظمة التعلم الآلي على تقييد المحتوى، ولكن من الواضح أن الرقابة القائمة على الخوارزميات ليست دقيقة. ففي مقالة نشرت في مجلة الفلسفة والتكنولوجيا (Philosophy and Technology)[2] تقول جينيفر كوبي (Jeniffer Cobbe) " قد يبدو لغير المختصين أن استخدام المجموعات المهمشة للمصطلحات المسيئة هي إساءة بحد بذاتها"، وبالتالي تتم مراقبة المحتوى التخريبي إلى جانب الجمهور المستهدف منه. علاوةً على ذلك، وجدت دراسة أجراها كوبلر (Koebler) وكوكس (Cox)[3] أن الخوارزميات أفضل عمومًا في استهداف وإزالة المحتوى العنيف مقارنةً بخطاب الكراهية، مما يسمح للمضايقات المحيطة بمواضيع اللاجئين بالانتشار بينما تُستبعد أصوات الموجودين في قلب المسألة نفسها.

يجري تدريب الرقابة القائمة على الخوارزميات باستخدام مجموعات البيانات ذات التحيزات في العالم الفعلي وعدم المساواة الموجودة مسبقًا. ويعني ذلك أن نماذج تقييد المحتوى غير مجهّزة بشكلٍ جيد للتعامل مع الأقليات العرقية والإثنية، أو المواد التي ليست باللغة الإنجليزية، أو الميول السياسية غير المهيمنة. وقد تخضع هذه المواد للرقابة بشكلٍ غير قانوني[4] أو يُقلل من رواجها نتيجةً لذلك.

في بعض الحالات، تؤدي الرقابة والاستبعاد القائمان على الخوارزميات بشكلٍ منهجي إلى إخضاع اللاجئين لمضايقات رقمية إضافية. ففي حالة كمبيز روستاي (Kambiz Roustayi) اللاجئ الإيراني الذي قام بإحراق نفسه في ساحة دام في أمستردام عام 2011، أدّت الرقابة على الصور العنيفة الناتجة عن احتجاجه إلى انتشار السجل العام الوحيد المتاح في الغالب على المواقع والمدونات المتطرفة. وكان الموقع الوحيد الذي عثرت فيه على دليل مرئي لهذا الحدث هو موقع صغير يحمل اسم Documenting Reality حيث قوبلت الصور بتعليقات قاسية. فيقول أحد

التعليقات: "يمكننا جميعًا التبرع لقضيةٍ سامية مثل مساعدة أشخاص كهذا الرجل. لذا سأرسل غالونًا من البنزين". ويقول آخر: "يا إلهي! هنالك حقًا من حاول المساعدة؟"

كامبيز روستاي موجود الآن فقط في ذاكرة العامة من حيث "رائحة" وفاته، ولكونه "مختلًا عقليًا" وكونه "بداية يومٍ سيّء". وهذا مثال على نتيجة دفع الصور العنيفة الناتجة عن مقاومة اللاجئين إلى الهامش السياسي بسبب الرقابة، حيث تتسبب في التعرض لمزيد من العنف الخطابي.

تكتب كارين أندريولو (Karin Andriollo)[5] عن أخلاقيات الانتباه ما يلي: "علينا الاستجابة للتضحيات بالنفس التي تتم في العامة لأننا إذا غضضنا الطرف عنها يموت من انتحر في الاحتجاجات مرتين، الأولى نتيجة ما فعلته يديه، والثانية نتيجة صمت مخيّلاتنا".

تُعدّ الذاكرة أداةً قويةً، ويمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كوسيلة فعالة لتوسيع الأرشيف العام ليضم أولئك الذين تم تهميشهم طوال حياتهم. ولكن تبرهن حالة كامبيز روستاي أن الرقابة التلقائية المتزايدة قد تساهم في انتشار المضايقة، ولو أنها ربما تهدف إلى وضع حدٍ لها. يقلل ذلك بدوره من الفائدة المحتملة لوسائل التواصل الاجتماعي لاستخدامها في الاحتجاج السياسي وأخلاقيات الانتباه الراديكالية الشاملة، ويفسح المجال أمام ممارسة المزيد من القمع ضد اللاجئين والمهاجرين. من هذا المنظور، تولّد الرقابة القائمة على الخوارزميات ظروفًا تسمح باستمرار دورة العنف الخطابي والجسدي ضد اللاجئين.

ما الذي يجب فعله؟

لقد جادلتُ في هذه المقالة بأن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن أن تكون مفيدةً للاجئين في مقاومتهم، ولكن يمكن أن تتسبب الرقابة القائمة على الخوارزميات بإضعاف هذه الإمكانية عندما تعطي الأولوية لصانعي المحتوى المتمتعين بأفضليات وتزيل المحتوى العنيف من اللاجئين الذين يحاولون المقاومة.

في ضوء القضايا متزايدة التعقيد في مجال تقييد المحتوى، مثل الدعاية الإخبارية والتزييف العميق باستخدام الذكاء الاصطناعي، يجب أن تتحلى المنصات الرقمية بالشفافية حول ظروف الرقابة القائمة على الخوارزميات. فيمثّل الإبهام في عمليات اتخاذ القرارات القائمة على الخوارزميات تهديدًا لخيارنا الجماعي في تحديد انتباهنا العام وذاكرتنا الجماعية. وعلينا نحن، بصفتنا المستخدمين الرقميين النهائيين والممارسين والمشرّعين أن نطالب بقدرٍ أكبر من المساءلة والديمقراطية والشفافية في الحوكمة الرقمية.

أماندا ويلز (Amanda Wells)
باحثة مستقلة
amanda.morgan.wells@gmail.com

1. *انتقد الكثيرون اسم "الغابة" وكان انتقادهم محقًا لمحاولته إبراز صورة سكان المخيم على أنهم غرباء وهمجيون وخطيرون. أستخدم هذا الاسم هنا بقصد التوضيح، حيث يشير اسم "الغابة" إلى فترة زمنية محددة وهيكل المخيم ضمن تاريخ مستوطنات المهاجرين الطويل في المنطقة.*
2. *bit.ly/algorithmic-censorship-social*
3. *bit.ly/how-facebook-moderation-works*
4. *bit.ly/ai-moderation-freedom-expression*
5. *bit.ly/imagining-protest-suicide*

بين الاستعمار التكنولوجي وبيانات القياسات الحيوية، تكرار الدعوة إلى إزالة الاستعمار من المساعدات

تأليف **كيتو تسوي (Quito Tsui)** و**إليزابيث شونيسي (Elizabeth Shaughnessy)**

تُطالب المنظمات الإنسانية بشكل متزايد بإزالة الاستعمار من القطاع الإنساني، ولكن غالبًا ما تتجاهل هذه المطالب أوجه الاستعمار التي تولدها التكنولوجيا. من خلال التدقيق في استخدام وانتشار تكنولوجيات بيانات القياسات الحيوية في هذا القطاع، تسعى هذه المقالة إلى تنشيط الجهود الرامية إلى إزالة الاستعمار.

لا شك في أن إرث الاستعمار لا يزال متجذرًا في القطاع الإنساني. وفي الواقع تتجلى علاقات القوى غير المتكافئة وديناميكيات الحقبة الاستعمارية بشكل صارخ في هذا القطاع، الذي تواصل فيه المنظمات من الأقلية العالمية فرض أولوياتها على مجتمعات الأغلبية العالمية. دعت المنظمات الإنسانية في السنوات الأخيرة بشكل متزايد إلى إزالة الاستعمار، لكن لا تزال هذه المناقشات ناشئة ويتطلب التعامل معها جهدًا كبيرًا نظرًا لطبيعة الأنماط الاستعمارية المتغيرة. وفي حين أن هذه المحادثات والجهود تدقق بشكل فعلي في هياكل السلطة داخل العمليات الإنسانية، على سبيل المثال في سياق إعداد البرامج وجمع التبرعات، تبقى الأنماط الاستعمارية في مجال التكنولوجيا جانبًا يتم تجاهله في كثير من الأحيان. لكن من الضروري التدقيق في دورة حياة التكنولوجيا في المجال الإنساني، وكيف يتم تطوير هذه التكنولوجيات ونشرها وكيف يتم جمع البيانات اللاحقة ومعالجتها

تُناقش هذه المقالة أوجه التفاعل بين التوجهات الاستعمارية والرأسمالية والعمل الإنساني، وهي تشكك في الفكرة المستمدة من النظام الأبوي والقائلة إن تحديد الهوية يجب أن يكون شرطًا أساسيًا لتقديم الخدمات، وهذا يسمح لنا بالبدء في تفكيك الافتراضات الاستعمارية حول النزاهة التي تتداخل مع تكنولوجيات القياسات الحيوية. وفي نهاية المطاف، تبحث المقالة في استخدام وانتشار تكنولوجيات القياسات الحيوية في القطاع الإنساني، ساعيةً إلى إعادة تنشيط الجهود الرامية إلى إزالة الاستعمار.

حركة الاستعمار والأنماط الاستعمارية وإزالة الاستعمار والمستقبل الخالي من الاستعمار

تُعد إزالة الاستعمار من القطاع الإنساني عملية تتطلب وعيًا وتحليلًا متزامنين للماضي والحاضر والمستقبل. وعلى الرغم من أن حركة الاستعمار بحد ذاتها تُشير إلى أحداث وقعت في الماضي، أي إخضاع الشعوب غير الغربية إلى السلطة واستخراج الموارد من أراضيها، تدل الأنماط الاستعمارية على استمرار الإرث الثقافي والسياسي والاقتصادي الذي تركته الأنظمة الاستعمارية في الوقت الحاضر.

ويعاني القطاع الإنساني من تبعات حركة الاستعمار والأنماط الاستعمارية، حيث يشير الاستعمار الإنساني على سبيل المثال إلى العلاقة المعقّدة بين المُثل الإنسانية والروايات الاستعمارية حول حاجة المجموعات المستعمرَة. في حين أن هذا الأمر لا يعني أن العمل الإنساني يُنفَّذ بنوايا استعمارية، إلا أنه يعني أن شكل العمل الإنساني يتأثر ضمنًا وصراحةً بفعل الأنماط الاستعمارية.

تُظهر تجارب استخدام القياسات الحيوية في القطاع الإنساني كيف يمكن للتكنولوجيا محاكاة العمليات الاستعمارية وديناميكيات السلطة وإعادة فرضها وزيادة تشابكها. ويرد أفضل وصف لهذه الصلة بين التكنولوجيا والأنماط الاستعمارية في مصطلح الاستعمار التكنولوجي الذي صاغته الدكتورة ميركا ماديانو (Mirca Madianou) في عام 2019، إذ ينطبق عنصران رئيسيان تمت مناقشتهما في الاستعمار التكنولوجي على استخدام بيانات القياسات الحيوية وهما: إعادة توليد أنماط استعمار السلطة، واستخراج القيمة السوقية من السياقات الإنسانية.

تكنولوجيا بيانات القياسات الحيوية والعمليات الإنسانية

تعني الزيادة في جمع بيانات القياسات الحيوية ضمن عمليات التسجيل وتقديم الخدمات أن التكنولوجيا قد أصبحت جزءًا لا يتجزأ من العمليات الإنسانية. غير أن المنظمات الإنسانية تشكك اليوم في الدور الذي تؤديه القياسات الحيوية في هذا القطاع، وذلك بعد ظهور أمثلة حديثة ومتكررة عن جمع بيانات القياسات الحيوية أو مشاركتها أو الوصول إليها بصورة غير مناسبة، وعن حالات فشلت فيها تكنولوجيا قياسات البيانات الحيوية أو أسيء استخدامها. لكن انتقاد أنظمة القياسات الحيوية قد تراجع على الرغم من الأضرار الجديدة الناتجة عن استخدام هذه الأنظمة، بما في ذلك على سبيل المثال مشاركة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بيانات القياسات الحيوية[1] الخاصة بلاجئي الروهينغا مع حكومة بنغلاديش التي شاركتها بعد ذلك مع ميانمار؛ وتمكن طالبان من الوصول إلى بيانات القياسات الحيوية الحساسة[2] التي تركتها قلة من الجهات المانحة العالمية؛ وكذلك استبعاد النازحين من الخدمات بسبب تسجيلهم في قواعد بيانات القياسات الحيوية في كل من كينيا[3] والهند.[4]

يُجادل أولئك الذين يدافعون عن استخدام القياسات الحيوية بأنها تساعد في الحد من الاحتيال وتجعل برامج المساعدات أكثر كفاءة، وتُفيد المشاركين في البرنامج من خلال توفير طريقة فريدة لتحديد الهوية مثل بصمات الأصابع أو مسح قزحية العين. ولكن كشفت الأبحاث حول هذه المسألة[5] مرارًا وتكرارًا عن نقص الأدلة لدعم هذه الادعاءات. علاوة على ذلك، أدى التركيز المتزايد على حماية البيانات وحقوق البيانات للأفراد المتضررين من الاستجابات الإنسانية، إلى طرح أسئلة حول ما إذا كان خطر استخدام القياسات الحيوية يفوق فائدتها المحتملة. في هذا الصدد، تنوعت استجابات المنظمات لهذه الانعكاسات، مما أدى إلى عدم توفر نهج متماسك للقياسات الحيوية على مستوى القطاع. كما لم تنجح جهود الأفراد المتضررين من أنظمة القياسات الحيوية في تحقيق المساءلة بسبب غياب المعايير والممارسات الواضحة.

روايات القياسات الحيوية تعيد تكرار أنماط استعمار السلطة

يشكل إلحاق الضرر الضمني أحد الجوانب الرئيسية للاستعمار، وبالتحديد عن طريق تسرب الأنماط الاستعمارية إلى باطن الأعمال اليومية وتسببها بالأذى. وفي حالة القياسات الحيوية، من المهم التدقيق في كل من التكنولوجيا والحوار الدائر حولها، أي ما هي الادعاءات المتعلقة بالقياسات الحيوية؟ تستند الأغراض الإنسانية التي يتم ذكرها لتبرير استخدام القياسات الحيوية إلى مجموعة من الافتراضات حول كيفية ارتباط المنظمات الإنسانية بالمجتمعات المتضررة. ويكشف التعمق في الأسئلة الأساسية حول سبب ضرورة تحديد الهوية والتحقق منها باستخدام هذه التكنولوجيا بالذات، كيف تتجذر هذه الافتراضات في الأنماط الاستعمارية وتتسبب بتكرارها.

على سبيل المثال تفترض الروايات حول الحاجة إلى القياسات الحيوية لمعالجة الاحتيال أن الشخص الذي يحتاج إلى المساعدة قد يرتكب الاحتيال من أجل تلقي المزيد من المساعدات أو الوصول إليها، كما أنها تفترض أن مشكلة الاحتيال على مستوى المستفيدين كبيرة بما يكفي لتبرير جمع بيانات القياسات الحيوية الحساسة على نطاق واسع من جميع المستفيدين. وحتى عندما تظهر أدلة[6] على أن حالات الاحتيال على مستوى المستفيدين هي ضئيلة، وأن هذه المشكلة تبرز بشكلٍ أكبر في الواقع في سلسلة التوريد، تبقى رواية المستفيد المحتال قائمةً، مما يزيد من تجريم الأشخاص الضعفاء.

هذا وتؤدي روايات الاحتيال إلى ترسيخ ديناميكية القوة التي يُعتبر فيها المتلقون جهات فاعلة غير جديرة بالثقة في بيئات القطاع الإنساني محدودة الموارد. وبناءً على هذه الخلفية، من شأن استخدام تكنولوجيات القياسات الحيوية أن يعيد تأكيد سيادة المنظمات الإنسانية باعتبارها المحكّم الذي يقرر كيفية تقسيم الموارد المحدودة بطريقة عادلة.

وعند وضع المنظمات الإنسانية في منصب المحكّم الذي يقرر إمكانية الوصول إلى الخدمة، والمتلقين في منصب الجهات الفاعلة غير الجديرة بالثقة والتي

يجب أن تثبت أنها صادقة ومستحقة، تسهّل بيانات القياسات الحيوية استمرار تصنيف الأفراد وفقًا لتعريفات الشخصية التي تفترضها الأقلية العالمية. من هذا المنطلق تُستخدم تكنولوجيات القياسات الحيوية لتركيز السيطرة بإحكام في متناول المنظمات الإنسانية، بينما تتمتع المجتمعات المتأثرة بقدرة محدودة على تحدي النظام أو التشكيك فيه، والأهم من ذلك أنها لا تمتلك سوى عدد محدود من السبل التصحيحية التي يمكنها اللجوء إليها في حال فشل الأنظمة.

تدفقات التمويل التي تدفع عملية جمع القياسات الحيوية على نطاق واسع

أدت هيمنة صانعي القرار الرئيسيين على تدفقات التمويل إلى ترسيخ تأثير وتفضيلات الدول القومية والمنظمات الدولية القوية من الشمال العالمي. وينبع جزء كبير من استخدام القطاع للقياسات الحيوية من وكالات الأمم المتحدة التي أدرجت جمع بيانات القياسات الحيوية ضمن استراتيجياتها طويلة الأجل. على سبيل المثال، قدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من خلال الصفقة الكبرى لعام 2016 التزامًا بتوسيع[7] استخدام تكنولوجيا القياسات الحيوية لتسجيل اللاجئين في 75 عملية على مستوى العالم بحلول عام 2020. واعتبارًا من عام 2023، توسع ذلك ليشمل 90 عملية.[8] والأهم من ذلك أن التزام برنامج الأغذية العالمي والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ضمن الصفقة الكبرى في زيادة استخدام القياسات الحيوية في العمليات يرتبط بمسار عمل "خفض تكاليف الإدارة".

وتجدر الإشارة إلى أن المنظمات التي تجمع القياسات الحيوية تحصل على تمويلها في المقام الأول من حكومات الشمال العالمي، التي يكون للكثير منها مصلحة في جمع واستخدام بيانات القياسات الحيوية. وعلى الرغم من وجود بعض الاتفاقيات العامة بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات، غالبًا ما يكون مستوى الشفافية حول كيفية استخدام بيانات القياسات الحيوية، ومن يستخدمها، منخفضًا. تُعدّ الحكومة الأمريكية على سبيل المثال جهة ممولة للمفوضية وتطلب منها مشاركة بيانات القياسات الحيوية لكل لاجئ تتم إحالته لإعادة التوطين في الولايات المتحدة. وتُخزن هذه البيانات بشكل دائم[9] في شبكة مترابطة من قواعد بيانات الحكومة الأمريكية، على الرغم من أن أقل من رُبع الأشخاص المحالين يُقبلون في النهاية لإعادة التوطين.

يؤدي عدم إمكانية الوصول إلى اتفاقيات مشاركة البيانات إلى الحد من قدرة الأفراد المتأثرين والمجتمع المدني على الاطلاع على كيفية إدارة البيانات. وفي الحالات التي ينخفض فيها مستوى الشفافية، لا يمكننا استبعاد احتمال وجود صلة بين جهود الرقابة من جهة، ومنها الرقابة لمكافحة الإرهاب والأغراض العسكرية، وبين جمع بيانات القياسات الحيوية من جهة أخرى.

في الوقت الحالي، تطغى الرواية التي تركز على الكفاءة ومكافحة الاحتيال على المناقشات المتعلقة بالضرر المحتمل لهذه الممارسة، بما يشمل حالة البحث المشار إليه أعلاه والذي يوضح تداخل تكنولوجيات القياسات الحيوية مع ممارسات البيانات الاستخراجية الأخرى، والانزعاج والقلق الذي أعربت عنه المجتمعات المتأثرة نفسها. بالتالي، ومن خلال تنفيذ تفضيلات الجهات الممولة، يُعطي استخدام القياسات الحيوية الأولوية للجهات الفاعلة الخارجية ويحد من نطاق الخيارات والإمكانيات المتاحة للجهات الفاعلة المحلية وقدرة هذه الأخيرة على التصرف.

استخراج القيمة السوقية من السياقات الإنسانية

تتداخل التكنولوجيا والأنماط الاستعمارية في القطاع الإنساني مع أنظمة القوة الأخرى وتعزز بعضها البعض، بما في ذلك الرأسمالية، التي تدل بحكم تعريفها على عدم التكافؤ والاستخراجية، أي في عالم محدود الموارد نجد أولئك الذين يملكون رأس المال وأولئك الذين لا يملكون رأس المال. وفي حين أن نظرية إزالة الاستعمار تفترض أن بناء مستقبل خالٍ من الاستعمار بالفعل هو جهد نسوي يُناهض الرأسمالية والعنصرية، إلا أنه لا يزال يتعين علينا تفكيك تضارب المصالح بشكل هادف بين التكنولوجيا الربحية الرأسمالية والبرامج الإنسانية غير الربحية المزيلة للاستعمار. كما لا بد من مناقشة الدور المتزايد لشركات القطاع الخاص في نشر التكنولوجيا في المجالات الإنسانية. ومن الأمثلة على

ذلك شراكة برنامج الأغذية العالمي مع شركة بالانتير (Palantir)[10] التي تدعمها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية والتي اكتسبت سمعة سيئة بسبب دعمها لإنفاذ قوانين الهجرة.

تقوم الشركات المسؤولة عن توزيع الأرباح إلى مساهميها بتطوير التكنولوجيات في الشمال العالمي، وغالبًا ما يتم نشر هذه التكنولوجيات في نهاية المطاف في القطاع الإنساني، وبالتالي لا تكون مصممة من جانب الأشخاص الذين يستخدمونها أو الذين يتم جمع بياناتهم ولا لصالحهم، لا بل يعكس تطوير هذه التكنولوجيات ببساطة مصادر التمويل.

تمتد هذه الاعتبارات أيضًا إلى تكنولوجيا القياسات الحيوية، إذ قد يتم استبعاد أشخاصٍ من الوصول إلى الخدمات بسبب المشكلات المتعلقة بماسحات بصمات الأصابع التي لا تعمل بشكل صحيح على الأشخاص ذوي البشرة الداكنة أو الذين يعملون في مجال الزراعة أو العاملين اليدويين، أو بسبب ضعف وظائف ماسحات القزحية عند مسح قزحية كبار السن. ولم يُجمع في الوقت الحالي سوى القليل من البيانات حول معدلات الفشل، ولكن في السياقات الإنسانية حيث غالبًا ما تكون القياسات الحيوية إلزامية للوصول إلى الضروريات الأساسية، يمكن أن تمنع عواقب فشل تكنولوجيا القياسات الحيوية الأفراد من الوصول إلى الضروريات والخدمات الحيوية.

فلا يتم تطوير تكنولوجيا القياسات الحيوية عادةً لخدمة السياقات الإنسانية، أو من جانب الأشخاص الذين يتوجب عليهم استخدامها أو لصالحهم. وفي العديد من الأمثلة التي تم فيها دمج القياسات الحيوية ضمن البرامج الإنسانية، تم ذلك بشكل إلزامي إما بكونه الخيار الوحيد المتوفر لتحديد هوية الشخص والتحقق منها أو عن طريق استبعاد البدائل الأخرى. ويُثير الاستخدام القسري للتكنولوجيا التي لم يتم اختبارها سابقًا في القطاع الإنساني مخاوف بشأن موافقة المجتمعات الهادفة.

تؤدي الحماسة المتمحورة حول "الابتكار" في القطاع وفرص التمويل ذات الصلة، إلى جعل السياقات الإنسانية ساحة اختبار للمشاريع التجريبية، إذ إن المنظمات الإنسانية العاملة في القطاع الإنساني تتبنى بشكلٍ متزايد التكنولوجيات غير المثبتة التي تشكل مصدر خطر محتمل. ويدرك الممارسون الإنسانيون بشكلٍ العام الحاجة إلى تصميم المشاريع التجريبية بشكلٍ أخلاقي ومسؤول. لكن اللجوء المتزايد إلى تجريب التكنولوجيا[11] في القطاع الإنساني، حيث تُستخدم تكنولوجيات القطاع الخاص أو يتم توفير التمويل مباشرة من الشركات الخاصة، يتسبب بظهور توتر متأصل بين النتائج المرغوبة من جهة وتكرار الأنماط الاستعمارية التي تستخدم التقدم التكنولوجي للتدقيق في الأغلبية العالمية من جهة أخرى.

الخاتمة

تُعدّ القياسات الحيوية بطبيعتها استخراجية ومتطفلة على حدود الجسد. وفي حين تقوم الوكالات الإنسانية بجمع وقياس واستخراج المعلومات من الجسم المادي للشخص من أجل تقييم جدارته بالثقة والمساعدة، تحاكي القياسات الحيوية بشكل خاص التعبيرات الشائنة للاستعمار التاريخي. وبالتالي من الصعب تبرير ضرورة استخراج بيانات القياسات الحيوية على نطاق واسع، خاصة عندما تقترن هذه الممارسة بالتجريب والفائدة المالية لمطوري التكنولوجيا.

وعلى الرغم من وجود وعي واعتراف بالأضرار المحتملة لاستخدام القياسات الحيوية، تتجنّب العديد من المنظمات طرح السؤال الجوهري وهو: هل تكفي روايات الاحتيال والكفاءة لتبرير مخاطر إدخال هذه التكنولوجيات؟ بالنظر إلى مستوى المخاطر المحتملة، نرى أن الإجابة هي لا. فالتردد والخمول أمام مواجهة التنازلات الحقيقية والشديدة التي يفرضها استخدام القياسات الحيوية، يجعل جهود إزالة الاستعمار جهودً غير صادقة.

هذا وثبت أن إزالة الاستعمار من العمليات الإنسانية في الممارسة العملية هي أمر معقّد للغاية، فمن شأن اتخاذ الإجراءات بسرعة كبيرة أن ينقل عبء العمل إلى الشركاء المحليين بدلًا من إعطائهم السلطة. وبالمثل، فإن اتخاذ الإجراءات ببطء شديد يعني استمرار الممارسات الضارة وإمكانية إدخال أشكال جديدة من الأنماط الاستعمارية. في هذا الصدد، يمكن استخدام بدائل لتكنولوجيات بيانات القياسات الحيوية عالية الاستخراج. فيبين عمل مركز هايمهولتز لأمن

المعلومات (CISPA) واللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) حول عمليات توزيع المساعدات الإنسانية التي تحافظ على الخصوصية[12] واستخدام طرق تحديد الهوية التي لا تعتمد على القياسات الحيوية ضمن الاستجابة الإنسانية في أوكرانيا[13]، أنه يجب النظر في كل من أسباب تبني التكنولوجيا في هذا القطاع وكيفية تبنيها. يُعدّ اتخاذ قرارٍ للتساؤل حول استخدام هذه التكنولوجيات وسيلة مهمة لتجنب تكرار الأنماط الاستعمارية الجديدة في العمل الإنساني، ويُنشئ فرصًا للمشاركة بشكل هادف في الجهود الشاملة لإزالة الاستعمار من القطاع الإنساني الأوسع.

كيتو تسوي (Quito Tsui)
استشارية أبحاث، مستقلة
/2ab118133-linkedin.com/in/quito-t

إليزابيث شونيسي (Elizabeth Shaughnessy)
قائدة البرامج الرقمية، منظمة أوكسفام في بريطانيا
linkedin.com/in/elizabethshaughnessy/

1. *bit.ly/un-shared-rohingya-data*
2. *bit.ly/biometric-data-systems-imperil-afghans*
3. *bit.ly/double-registration-kenyan*
4. *bit.ly/indias-biometric-voter-id-databases*
5. *2023-bit.ly/biometrics-humanitarian*
6. *bit.ly/biometrics-humanitarian-sector*
7. *bit.ly/the-grand-bargain*
8. *bit.ly/digital-identity-registration*
9. *bit.ly/dhs-collecting-biometrics*
10. *bit.ly/statement-wfp-palantir-partnership*
11. *bit.ly/challenges-humanitarian-experimentation*
12. *bit.ly/not-yet-another-digital-id*
13. *bit.ly/demand-sensitive-biometric-data*

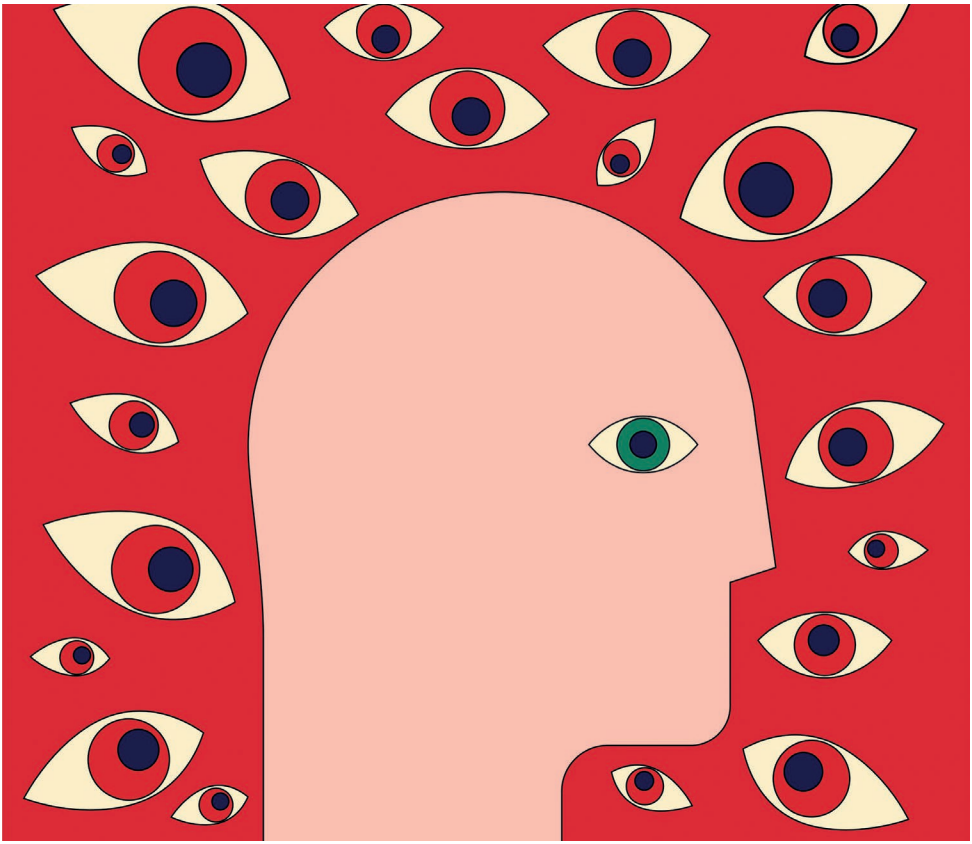

صورة مصدرها أنسبلاش (Unsplash)

التحديات والمخاطر المرتبطة بالمساعدة النقدية القائمة على القياسات الحيوية

تأليف **رودا سياد (Roda Siad)**

قد يكون للتدخلات القائمة على النقد القدرة على تعزيز التمكين والاستقلالية والاعتماد على الذات، لكن التنفيذ غير المتكافئ والسياسات المحيطة بالمساعدة النقدية القائمة على المقاييس الحيوية تهدد فرص تحقيق هذه الأهداف.

في حين أن أنظمة تحديد الهوية القائمة على المقاييس الحيوية والتدخلات القائمة على النقد ليست جديدة ولها تاريخ طويل في قطاع المساعدات الإنسانية، فإن ربط التحقق باستخدام المقاييس الحيوية بالمساعدة النقدية والقسائم هو ظاهرة جديدة نسبيًا. أدخلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بدءًا من عام 2013 تقنية التحقق القائمة على المقاييس الحيوية في كينيا لضمان الكفاءة والمساءلة في كيفية توزيع المساعدات. يتم تسجيل اللاجئين باستخدام المقاييس الحيوية في نظام التسجيل التابع للمفوضية والمعروف باسم نظام الاتصال المشترك لتسجيل السكان وإدارة الهوية (Population Registration and Identity Management EcoSystem)وذلك باستخدام نظام إدارة الهوية القائم على المقاييس الحيوية.

تقوم التكنولوجيا القائمة على المقاييس الحيوية بتسجيل الخصائص الفيزيولوجية التي تُستخدم لتحديد هوية الفرد بشكل فريد بما في ذلك بصمات الأصابع ومسح القزحية والتعرف على الوجه. في حالة المساعدة النقدية والقسائم، تُستخدم التكنولوجيا القائمة على المقاييس الحيوية جنبًا إلى جنب مع التقنيات الأخرى التي تقدم المساعدة النقدية، بما في ذلك تقنيات الهاتف المحمول وتقنيات دفتر الأستاذ الموزَّع (مثل تقنية سلسلة الكتل (blockchain). على مدى العقدين الماضيين، أصبحت التكنولوجيا القائمة على المقاييس الحيوية جزءًا لا يتجزأ من عمليات المفوضية وهي آخذة في الارتفاع بسبب افتراض أنها تُحقق المساءلة وضماناتها للجهات المانحة وكذلك المتطلبات التنظيمية لمقدمي الخدمات. في كينيا ونظرًا للتشريعات الوطنية، يجب أن تلتزم برامج النقد بمتطلبات اعرف عميلك (Know Your Customer) والمتطلبات الحكومية الأخرى للحصول على بطاقات SIM والحسابات المصرفية.

أصدرت شبكة CALP مؤخرًا *تقرير حالة النقد في العالم لعام 2023*[1] والذي يوضح أن المساعدات النقدية الطوعية تُمثل الآن 21 ٪ من جميع المساعدات الإنسانية. يُقدم التدخل القائم على النقد بصفته نمطًا مُتبعًا لتقديم المساعدة العديد من الوعود. يعد أولًا بتقديمه طريقة سريعة وذات كفاءة وفعالة من حيث التكلفة للجهات الفاعلة الإنسانية لضمان وصول المساعدات إلى المناطق المتضررة من النزاعات والكوارث. ويعد ثانيًا أنه يوفر التمكين والاستقلالية والكرامة المختارة للشعوب المتضررة، بما في ذلك اللاجئين فضلًا عن تحفيز الاقتصاد المحلي. من خلال ربط المقاييس الحيوية بالنقد، تدعي الجهات الفاعلة الإنسانية أنها ستساعد في المساءلة وتمنع الازدواجية والاحتيال وتضمن وصول المساعدات إلى الأفراد المناسبين. لكن يمكن أن تكون المساعدة النقدية القائمة على المقاييس الحيوية أمرًا سياسيًا أيضًا.

تُقدم هذه المقالة رؤى حول كيفية (ولماذا) التعامل مع التوزيع النقدي وتجربته بشكل مختلف داخل وضمن البلدان الفردية في حالات الطوارئ والأزمات التي طال أمدها. أجادل بأن النهج غير المتكافئة لتقديم النقد باستخدام المقاييس الحيوية يمكن أن تعيق أي جهود لتعزيز الاستقلال والكرامة في الاختيار ويمكن أن تزيد من الإقصاء.

امرأة لاجئة تقدم بيانات القياسات الحيوية للتحقق من أهليتها لتلقي المساعدة النقدية في مستوطنة كالوبيي. حقوق الصورة: رودا سياد (Roda Siad)

الاختلافات في إعداد البرامج النقدية

يُعد النظام المحيط بالمساعدة النقدية والقسائم معقدًا وينطوي على التعاون بين مجموعة من الجهات الفاعلة تشمل وكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والحكومات المضيفة والمنظمات غير الحكومية وشركات التكنولوجيا ومقدمي الخدمات المالية، ولكل منها متطلباتها الخاصة التي لها آثار على تصميم التدخل.

يُمثل مخيما اللاجئين في داداب وكاكوما في كينيا ومستوطنة كالوبي دراسات حالة جيدة حول كيفية اختلاف برامج التحويلات النقدية. يُعدّ برنامج بامبا تشاكولا (جملة بالسواحلية تعني "احصل على طعامك") برنامج تحويلات نقدية يتبع لبرنامج الأغذية العالمي ويتم تقديمه باستخدام محفظة رقمية وهاتف محمول. من خلال شراكة مع سفاريكوم (Safaricom) يتولى برنامج الأغذية العالمي الوصاية على بطاقات SIM التي يوفرها إلى اللاجئين المستفيدين من الخدمات وتُحوّل الأموال إلى محافظ المستفيدين الرقمية ويتمكنون بعدها من مقايضتها لدى تجار معينين تتعاقد معهم الوكالة. في مخيم داداب، يتلقى اللاجئون هذه الأموال حصرًا على شكل قسائم رقمية مخصصة لبائعي الأغذية المعينين خوفًا من إمكانية استخدام الأموال في الإرهاب أو أنشطة غسل الأموال الأخرى، بينما يتاح النقد بصورة غير مقيدة إلى اللاجئين في مستوطنة كالوبيي المتكاملة.

لطالما كان مخيم داداب التي تتألف في الغالب من لاجئين من الصومال نقطة خلاف، حيث هددت الحكومة الكينية بإغلاق المخيم عدة مرات على مر السنين بسبب مخاوف أمنية، بينما يُعدّ مخيما كالوبيي وكاكوما موطنًا للاجئين من جنوب السودان

في الغالب. كما أوضح لي أحد العاملين في برنامج الأغذية العالمي في داداب، يمكن تقديم أي برنامج بشكل مختلف في كل موقع لأنه يجب على الوكالات الالتزام بالمتطلبات التي وضعتها الحكومة المضيفة.

المشاكل في التحويلات النقدية المقيّدة وعدم التعرف على المقاييس الحيوية

"أعتقد أن الحكومة مترددة بعض الشيء في في داداب حيال الانتقال إلى النقد غير المقيد لأسباب مختلفة، أحدها هو انعدام الأمن لأنه بمجرد نقلك مبلغ من المال إلى هناك لن تعرف أبدًا ما يجري به. ربما يستخدم لرعاية بعض الأنشطة التي لا تدعمها الحكومة، مثل ما يحدث مع حركة الشباب." - مسؤول سلسلة التوريد في برنامج الأغذية العالمي

تحدثت مع اللاجئين في داداب عن تجاربهم مع المقاييس الحيوية والتحويلات النقدية وتتعارض وجهات نظرهم مع الروايات التي تقول بأن حرية وكرامة الاختيار تأتي تلقائيًا مع المساعدة النقدية والقسائم.

في داداب وكاكوما وكالوبيي، يخضع اللاجئون لتحقق مقاييس حيوية كل شهر لتلقي المساعدة وفي حال لم يأتوا لتلقي توزيعات الطعام لمدة ثلاثة أشهر يُلغى تنشيط البطاقة. في حين أن المقاييس الحيوية غالبًا ما تعرض على أنها وسيلة موثوقة لتحديد هوية المستفيدين والتحقق منها، أخبرني بعض اللاجئين الذين تحدثت معهم أن بياناتهم القائمة على المقاييس الحيوية لا يتم التعرف عليها دائمًا. قابلت ميكانيكيًا يُدعى هارون أوضح أنه في بعض الأحيان لا يتم التعرف على بياناته القائمة على المقاييس الحيوية مما يتسبب في تأخير وصوله إلى النقد:

"لقد فاتتني البامبا تشاكولا الشهر الماضي لأنهم قالوا إنه لم يتم التعرف على بصمات أصابعي وعندما لا يتم التعرف على بصمات أصابعي، تأتي زوجتي وتستخدم إصبعها".

وأعربت زهراء[2] إحدى سكان المخيم الآخرين عن إحباطها لعدم تمكنها من شراء المواد الغذائية التي تحتاجها:

"يمكن لبعض المتاجر فقط أن تقبلها ويجبروننا على أخذ المواد الغذائية من متاجرهم. إذا طلبت 1000 شلن لشراء طعام آخر يخبرونني بأن ذلك غير ممكن وأنه يمكننه أن آخذ فقط ما هو هنا. ليس لديه ما أحتاجه وبالتالي إذا لم تكن حرًا في الحصول على ما تريد، فما الفائدة من ذلك؟"

على الرغم من تخصيص التحويلات النقدية للطعام، من الشائع أن يستخدمها اللاجئون لشراء ضروريات أخرى مثل الأدوية أو دفع تكاليف الخدمات بما في ذلك الرسوم المدرسية. اكتشفت من إحدى مجموعات التركيز مع اللاجئين الذين يعيشون في إيفو أنه من الشائع أن تطلب من البائعين استبدال قسائمهم بالنقد لقاء رسوم لأجل شراء الدواء، وهذه الرسوم تُقلل من قيمة القسيمة.

"عليك شراء الدواء إذا كان شخص مريض في المنزل... لذلك تتفاوض مع هذا الشخص [البائع] وإذا أخبرته أنه لأجل دواء فسوف يقبل ويعطيك إياه. بمجرد أن يسمع أن شخصًا ما مريض وليس لديك المال سيسحب المال ويعطيك".- جورج

يساهم استخدام القياسات الحيوية كشرط للأهلية لتلقي المساعدة النقدية في الحفاظ على نظام يُشعر اللاجئين بأنهم محاصرون في المخيم. فيجب التحقق من بصمات الأصابع شهريًا للحفاظ على بطاقاتهم. ولا يمكن الوصول إلى المال خارج المخيم في نيروبي على سبيل المثال. وشرح لي بعض اللاجئين من الشباب أن الخوف من فقدان المساعدة المقدمة من خلال برنامج بامبا شاكولا (Bamba Chakula) هو أحد العوامل التي تبقيهم فيه بالرغم من فرص العمل المحدودة في المخيم. فما من ضمانة على أن يعثروا على العمل في حال غادروا المخيم، مما قد يزيد من ضعفهم.

المخاطر ذات الصلة بحماية البيانات

تبرز مخاطر محتملة خطيرة مرتبطة بجمع وتخزين بيانات القياسات الحيوية. ونظرًا لإمكانية مشاركة الجهات الفاعلة الخاصة والعامة، ليس لدى الوكالات الإنسانية سيطرة كبيرة على كيفية استخدام البيانات بعد مشاركتها. فحسب كيفية ومكان تخزين البيانات، قد تكون هناك أيضًا مخاطر ذات صلة بالقرصنة واختراق بيانات.

يطرح دمج القياسات الحيوية والتكنولوجيات الأخرى في المساعدة النقدية والقسائم مخاطر تتعلق بالموافقة والخصوصية وحماية البيانات والمسؤولية. فقد سبق أن ظهرت أمثلة عامة حول ما يحدث في غياب الحماية اللازمة للبيانات الحساسة وغير القابلة للتغيير. في عام 2021، شاركت حكومة بنغلاديش بيانات القياسات الحيوية[3] (التي جمعتها بالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)) الخاصة بـ830,000 لاجئ من الروهينغا مع حكومة ميانمار لأجل تقييم إعادة التوطين. وفي العام نفسه، استولت حركة طالبان[4] على أجهزة القياسات الحيوية التابعة للجيش الأمريكي خلال عملية استيلائها على الحكم. وأدى ذلك إلى بروز مخاوف لدى مجموعات المجتمع المدني بأن البيانات الإنسانية، بما فيها القياسات الحيوية التي تم جمعها في أفغانستان، قد تكون أيضًا عرضةً للوقوع في الأيدي الخاطئة.

يختلف استخدام القياسات الحيوية بحسب العمليات. ويمكننا أن نرى ذلك في كيفية استجابة المفوضية (UNHCR) وشركائها لحالات الطوارئ العالمية. ففي عمليات الطوارئ الأخيرة في أفغانستان واليمن والسودان، كانت القياسات الحيوية أحد شروط الحصول على المساعدة النقدية. وحاولت وكالات الأمم المتحدة تنفيذ تدابير مختلفة لضمان المساءلة شملت القياسات الحيوية والتتبع باستخدام النظام العالمي لتحديد المواقع استجابةً لادعاءات الاحتيال وتحويل المساعدات، وقد أدى بعضها إلى نشوب نزاعات مع الحكومات المحلية وتعليق المساعدات.[5]

أوكرانيا: أهو تحوُّل بعيدًا عن القياسات الحيوية أم استثناء؟

اتُّبع نهج مختلف في الاستجابة للأزمة الأوكرانية.[6] حيث اختارت الوكالات التخلي عن شرط تحديد الهوية القائم على القياسات الحيوية واستخدام وسائل أخرى لتقديم المساعدة النقدية غير المقيدة ومتعددة الأغراض في واحدة من أكبر الاستجابات لحالات الطوارئ، مع توقعات صرف أكثر من مليار منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وصف تعليق من منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) الاستجابة الأوكرانية على أنها *تحوُّل* و«خطوة ملحوظة في اتجاه حماية حقوق الأشخاص الذين يستخدمون المساعدات».[7]

إلا أن التعمّق في هذه المسألة يكشف أنه قد لا يكون تحولًا، بل استثناء. ويعود ذلك الاستثناء جزئيًا إلى السياق الفريد المحيط بأزمة أوكرانيا، حيث كان لدى اللاجئين والنازحين وثائق قائمة لتعريف الهوية. وقد يكون ارتفاع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الأوكرانيين قد ساعدهم على الشعور بالقدرة على رفض مشاركة بياناتهم الشخصية. كما تم بذل جهود مدافعة كبيرة من جانب الدولة الأوكرانية وائتلاف من المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي عارضت استخدام القياسات الحيوية. رفض العديد من المنظمات غير الحكومية العاملة على الأرض جمع بيانات القياسات الحيوية واستخدمت وسائل أخرى لتحديد الهوية، ومنها أرقام التعريف الضريبية ورخص القيادة وجوازات السفر. وعملت جمعية الصليب الأحمر الأوكراني (Ukraine Red Cross Society) بشكلٍ وثيق مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) ومقدمي الخدمات المالية والإدارات الحكومية، بما في ذلك وزارة السياسة الاجتماعية، بهدف رصد جميع جوانب المساعدة النقدية والقسائم. ووضعت أوكرانيا قوانين وطنية واضحة لحماية البيانات، وتخضع للائحة العامة لحماية البيانات (GDPR).

في كانون الأول/ديسمبر 2022، نشرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) حل دفع قائم على سلسلة الكتل [8] باستخدام شبكة ستيلر (Stellar Network) لتوزيع النقد على الأشخاص المتضررين في أوكرانيا. وتم استخدام تكنولوجيا سلسلة الكتل، وهي عبارة عن دفتر أستاذ لامركزي وموزع يخزّن البيانات بشكلٍ دائم بالتزامن مع الهواتف المحمولة لمنح كل شخص محفظة رقمية. وتم توزيع المساعدات عبر محفظة رقمية باستخدام عملة يو إس دي سي (USDC)، وهي عملة رقمية ثابتة مرتبطة بقيمة الدولار الأمريكي. ويقوم المستفيدون من المساعدة بتنزيل تطبيق ويتم إرسال رمز إلى هواتفهم للتحقق من حيازتهم لهذا الهاتف. ويستخدمون معلومة فريدة عن أنفسهم للتأكيد، مثل تاريخ الميلاد. ويمكن للمستفيدين بعد ذلك استخدام رخصة القيادة الخاصة بهم لسحب الأموال من أي

فرع لموني جرام (MoneyGram)، وعلى غرار برامج المساعدة النقدية الأخرى مثل برنامج آكسس آر سي (AccessRC)[9] الذي أعدّه الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC)، يتيح البرنامج للنازحين الأوكرانيين الاختيار من بين ثلاث طرق لتلقي المساعدة.

مخاطر استخدام التحقق القائم على القياسات الحيوية في الجنوب العالمي

من غير المرجح أن ينخفض استخدام تكنولوجيا القياسات الحيوية في العمليات الإنسانية وتحديدًا في التدخلات القائمة على النقد، بل سيواصل نموه. ومع ارتفاع نسبة الاستخدام، تزداد كمية البيانات الشخصية التي يتم جمعها وتخزينها ومشاركتها. ويمكن أن تصل الجهات الفاعلة العامة والخاصة المختلفة المعنية إلى هذه المعلومات، بما فيها شركات التكنولوجيا ومقدمي الخدمات المالية.

يشكّل فهم المخاطر ذات الصلة بأمن البيانات المرتبطة ببرامج المساعدة النقدية التي تتطلب القياسات الحيوية أمرًا أساسيًا. فتقع نسبة خمسة وثمانين في المئة من النازحين في الجنوب العالمي، حيث غالبًا ما تغيب سياسات حماية البيانات أو تكون متخلفةً أو لا يتم تطبيقها، على عكس أوكرانيا. كما أنها نادرًا ما تحمي اللاجئين وغيرهم من الأشخاص النازحين بموجب أي أطر للحماية.

تأملات حول الآثار الأوسع نطاقًا

أظهرت هذه المقالة كيف يتم تقديم المساعدة النقدية القائمة على القياسات الحيوية واختلاف التجربة في مختلف العمليات الإنسانية. وباستطاعة الحكومات المضيفة التأثير على كيفية تصميم برامج التحويلات النقدية وتنفيذها (بما في ذلك رفضها تمامًا). فكما رأينا في حالة مخيم داداب، تطرح برامج التحويلات النقدية القائمة على القياسات الحيوية العديد من التحديات للنازحين، مثل إقصائهم، وذلك لأنه قد لا يتم التعرف على بيانات القياسات الحيوية الخاصة، فضلًا عن القيود ذات الصلة على الحرية والكرامة في الاختيار بسبب سياسات الجنسية والهوية.

يشكّل توزيع المساعدة النقدية من خلال سلسلة الكتل في الاستجابة إلى الأزمة في أوكرانيا من دون تسجيل القياسات الحيوية تطورًا مثيرًا للاهتمام، ولكنه قد لا يمثل تحولًا كبيرًا في المواقف القطاعية، وإنما استثناءً ناتجًا عن جهود المدافعة الكبيرة من جانب المجتمع المدني الدولي والأوكراني. وفي هذا السياق، يبرز السؤال التالي: من سيدافع عن ملايين اللاجئين والنازحين في الجنوب العالمي لضمان استفادتهم من المساعدات النقدية دون المساس بخصوصيتهم وحرية اختيارهم؟

رودا سياد (Roda Siad)
مرشحة لدرجة الدكتوراه في دراسات الاتصالات في جامعة مكغيل
roda.siad@mail.mcgill.ca

1. *bit.ly/state-worlds-cash*
2. *تم تغيير الأسماء لحماية هويات المستجيبين*
3. *bit.ly/un-shared-rohingya-data*
4. *bit.ly/biometric-data-systems-imperil-afghans*
5. *bit.ly/houthis-wfp-aid-control*
6. *bit.ly/no-need-demand-biometric*
7. *ويل (Wille) (2023)*
8. *bit.ly/unhcr-award*
9. *accessrc.ifrc.org/*

دراسة المشهد القانوني للتسجيل المزدوج في كينيا

تأليف **وانغي جيتاهي (Wangui Gitahi)**

أدى التسجيل في قاعدة بيانات اللاجئين في كينيا إلى تعريض المواطنين الكينيين لخطر انعدام الجنسية. تناقش هذه المقالة كيف حدث ذلك وتنظر في أهمية أمن البيانات والخصوصية وحقوق موضوع البيانات.

تشير التقديرات إلى أن أكثر من 40 ألف كيني وكينية هم ضحايا التسجيل المزدوج، حيث تظهر بصماتهم في قاعدة بيانات اللاجئين التي تديرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) والحكومة الكينية. ويعني ذلك أنه على الرغم من أنه يحق لهم بحيازة الجنسية الكينية، لا يستطيعون الحصول على بطاقات الهوية الوطنية لأن أسماءهم تظهر في قاعدة بيانات اللاجئين، مما يتركهم في نوعٍ من التسجيل المعلّق.[1] فلا يمكنهم التمتع بكامل الحقوق الممنوحة للاجئين أو للكينيين.

تُعدّ بطاقة الهوية الوطنية وجواز السفر الوثيقتين اللتين تثبتان الجنسية. وعندما يتقدم شخصٌ ما بطلب إلى الحكومة الكينية للحصول عليهما، تتحقق الحكومة مما إذا كانت بصمات أصابعه تتطابق مع البصمات الموجودة بالفعل في قاعدة بيانات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) وقاعدة بيانات اللاجئين التابعة للحكومة. وإذا كانت البصمات موجودة بالفعل في قاعدة بيانات اللاجئين، وحتى ولو لم يكن الشخص لاجئًا في الواقع أو يحق له بحيازة الجنسية الكينية، سيتم حرمانه من وثائق الهوية الكينية. ويعرّض ذلك الضحايا وأطفالهم لخطر انعدام الجنسية.

أسباب التسجيل المزدوج

هناك سببان أساسيان كامنان وراء «التسجيل المزدوج» لشخصٍ ما، أي وجود بصمات الأصابع في قاعدة بيانات اللاجئين في حين أنه يحق للشخص التسجيل في قاعدة بيانات الحكومة الكينية المخصصة للمواطنين، وهما:

أولًا. عندما أدرك المواطنون الكينيون الذين يعانون من الفقر المدقع في المجتمعات القريبة من مخيمَي داداب وكاكوما أن اللاجئين كانوا يتلقون المساعدات بعد التسجيل في قاعدة بيانات اللاجئين التابعة للمفوضية (UNHCR)، قرر البعض تسجيل أنفسهم فيها من أجل الحصول على المساعدات.

ثانيًا. في ما يتعلق بالجنسية، تطبّق دولة كينيا مبد حق الدم *(jus sanguinis)* الذي يعني أن جنسية الوالدين تقرر جنسية الطفل. ويشترط دستور كينيا أن يكون أحد الوالدين كينيًا فقط حتى يكون الطفل كينيًا، ولذلك يحق للطفل المولود لشخص لاجئ وشخص كيني الحصول على الجنسية. إلا أنه تم تسجيل أطفال الكينيين المتزوجين من لاجئين في قاعدة بيانات اللاجئين.

شهد تدفق اللاجئين من الصومال وإثيوبيا والسودان بين عامي 1991 و2007 اعتماد سياسة المخيمات في كينيا مع إنشاء مخيمَي داداب وكاكوما للاجئين. كما أن الحكومة الكينية تنازلت عن دورها في إدارة شؤون اللاجئين لصالح المفوضية (UNHCR). فكانت المفوضية (UNHCR) مسؤولةً عن استقبال اللاجئين وتسجيلهم وتحديد وضع اللاجئ لطالبي اللجوء. وفي وقتٍ لاحق في عام 2007، وبعد تفعيل قانون اللاجئين لعام 2006، تولّت إدارة شؤون اللاجئين (DRA) هذه المهمة من المفوضية (UNHCR) فضلًا عن المسؤولية عن قاعدة بيانات اللاجئين[2] في عام 2016.

كانت كينيا تستقبل تدفقًا كبيرًا من اللاجئين من الصومال في التسعينيات من القرن المنصرم، كما أنها كانت تشهد حالات جفاف دورية في الشمال حيث يقع مخيمَي داداب وكاكوما للاجئين. ونظرً لتاريخ التهميش في الأجزاء الشمالية من كينيا، شكّل الجفاف ونقص التنمية ضربةً قاسيةً للمجتمعات الكينية المحلية. ونتيجةً لذلك قام بعض الكينيين من أصل صومالي من المجتمعات المضيفة بتسجيل أنفسهم وأطفالهم كلاجئين من أجل الحصول على الخدمات التي تقدّمها المفوضية (UNHCR) والمنظمات الشريكة مثل المساعدات الغذائية والتعليم والرعاية الصحية، وفي بعض الحالات فرص إعادة التوطين.

بدأت مشاكل التسجيل المزدوج تظهر مع تنفيذ نظام القياسات الحيوية[3] من قِبل المفوضية (UNHCR) منذ عام 2007 تقريبًا. فقد أدخلت المفوضية (UNHCR) نظام التسجيل بالقياسات الحيوية لإدارة مئات الآلاف من اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات بشكلٍ أفضل ومعالجة حالات الاحتيال التي نشأت أثناء توزيع الغذاء. فكان يتم تقديم الحصص الغذائية بحسب عدد الأشخاص في الأسرة الواحدة. وكان بعض الأسر يستخدم بطاقات حصص الإعاشة الخاصة بأفراد الأسرة الغائبين لجمع حصص إعاشة إضافية. وفي بعض الأحيان، كان يتم الاتجار بالطعام الإضافي مقابل المال أو الخدمات أو السلع الأخرى.

سهّل نظام القياسات الحيوية على المفوضية (UNHCR) التحقق من هويات الأفراد، لكنه أدى أيضًا إلى عواقب غير مقصودة. فقد تم تسجيل العديد من المواطنين الكينيين وهم قاصرون من دون موافقتهم، ولم يدركوا أنهم في قاعدة بيانات اللاجئين إلا عندما تقدموا بطلب للحصول على بطاقة الهوية الوطنية الكينية في سن 18 عامًا والتي تم رفضها لاحقًا.

علاوةً على ذلك، أدت التفاعلات بين أفراد المجتمع المضيف واللاجئين إلى زيجاتٍ أفضت إلى إنجاب الأطفال. وكانت النساء الكينيات المتزوجات من لاجئين يعشن في مخيمات اللاجئين وكان يجري تسجيل أطفالهن بصفة لاجئين على الرغم من كونهم مواطنين كينيين بالولادة.

تأثير التسجيل المزدوج على الأفراد

من دون بطاقة هوية وطنية، تنحصر حركة الشخص داخل منطقة المخيمات. وتحدّ حرية التنقل المحدودة من فرصه الاجتماعية والاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، لا يمكنه الوصول إلى الخدمات الحكومية أو تسجيل حساب مصرفي أو الحصول على بطاقة SIM أو التسجيل على خدمة MPESA (للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول) أو المشاركة في العمل الرسمي (فعلى الرغم من تغيير القانون في أيلول/سبتمبر 2023 للسماح بالاعتراف بهوية اللاجئ لهذه الأغراض، لم يتم تنفيذ هذا التغيير بعد من الناحية العملية). أوضح أحد الضحايا ويُدعى أدن (Aden)[4] أن طموحاته السياسية قد أحبطت لأنه لم يتمكن من التسجيل بصفته ناخبًا، وبالتالي فقد فرصة ترشيحه ليكون عضوًا في مجلس المقاطعة (MCA) في مقاطعته الأم، غاريسا. حصل أدن (Aden) في نهاية المطاف على بطاقة هويته الوطنية في تموز/يوليو 2023 بعد مشاركته في تمرين تدقيق أجرته المفوضية (UNHCR) وإدارة خدمات اللاجئين (DRS).

في آذار/مارس 2021، أصدرت الحكومة الكينية إنذارًا نهائيًا بمدة 14 يومًا تطالب فيه المفوضية (UNHCR) بوضع خطة لإغلاق مخيمَي داداب وكاكوما وإلا فستتم إعادة اللاجئين قسرًا إلى بلدانهم الأصلية. وتسبب الإنذار النهائي في حالة من الذعر لدى ضحايا التسجيل المزدوج الذين كانوا يخشون أن يضطرو إلى مغادرة بلدهم. وفي هذا السياق، أطلقت منظمة هاكي نا شيريا (Haki na Sheria) غير الحكومية عريضةً[5] تطعن فيها في إجراءات الحكومة وحصلت على أوامر مؤقتة من المحكمة بوقف إعادة التوطين. ولم يتم البت في العريضة الرئيسية حتى الآن، لكن تم قبول عريضة منفصلة قدمتها منظمة كيتو تشا شيريا (Kituo cha Sheria) وغيرها تطعن في إنذار الحكومة النهائي بشأن إغلاق المخيمات في 2024 آذار/مارس 2024.

حل مشكلة التسجيل المزدوج

يثير التسجيل المزدوج أسئلةً مهمةً حول أمن البيانات والخصوصية والموافقة ومعالجة البيانات. إلا أن آثار هذه التحديات لم تظهر إلا اليوم، بعد مرور سنوات على جمع بيانات معظم المسجلين المزدوجين.

هذا واعتمدت المفوضية (UNHCR) سياستها الأولى بشأن حماية البيانات في عام 2015، واعتمدت أحدث إصدار لها[6] في عام 2022. وتم إقرار قانون حماية البيانات (DPA) في كينيا عام 2019. ويضمّ كل من السياسة وقانون حماية البيانات (DPA) اليوم أحكامًا يجب أن تعالج التحديات التي يطرحها التسجيل المزدوج إذا تم اتباعها حرفيًا.

فبموجب قانون حماية البيانات (DPA)، يندرج ضحايا التسجيل المزدوج ضمن فئة مواضيع البيانات (data subjects). ويُعرّف القانون موضوع البيانات بأنه شخص طبيعي مُحدد أو يمكن التعرف عليه يكون هو موضوع البيانات الشخصية. وينصّ القسم 26 من قانون حماية البيانات (DPA) على الأحكام ذات الصلة بحقوق موضوع البيانات. وتشمل هذه الأحكام الحقوق التالية:

أ) العِلم بوجهة استخدام بياناته الشخصية؛

ب) القدرة على الوصول إلى البيانات الشخصية الموجودة في عهدة مراقب البيانات أو معالج البيانات؛

ج) الاعتراض على معالجة كل أو جزء من البيانات الشخصية؛

د) تصحيح البيانات الخاطئة أو المضللة؛

هـ) حذف البيانات الخاطئة أو المضللة عنه.

لو كان هذا الخيار متاحًا في وقتٍ سابق، لكان لضحايا التسجيل المزدوج الذين تم تسجيل قياساتهم الحيوية عندما كانوا قاصرين الفرصة لتصحيح الخطأ قبل نقل البيانات من المفوضية (UNHCR) إلى الحكومة الكينية.

يضم قانون حماية البيانات أيضًا حكامًا بشأن أمن البيانات وخصوصية البيانات. فيضمن دستور كينيا لعام 2010 الحق في الخصوصية. ويعمل قانون حماية البيانات (DPA) على إنفاذ هذا الحق من خلال توفير اللوائح بشأن معالجة البيانات الشخصية، وتحديد حقوق مواضيع البيانات، وتحديد التزامات الجهات التي تتحكم بالبيانات وتعالجها. والأهم من ذلك أن القانون ينص على مكتب مفوض حماية البيانات (Office of the Data Protection Commissioner) الذي يتمثل اختصاصه الرئيسي في الإشراف على إنفاذ القانون.

إن الحكومة الكينية على خير درايةٍ بمشكلة التسجيل المزدوج، وتُجري عمليات تدقيق[7] لتصحيح الوضع وكان آخرها في آب/أغسطس 2023. وشرعت الحكومة في عملية تدقيق لإلغاء تسجيل الكينيين الموجودين في قاعدة بيانات اللاجئين. وتستغرق هذه العملية وقتًا طويلًا لأنه يجب إشراك موظفي الأمن والاستخبارات في الحكومة الكينية لتجنّب حالات الاحتيال.

في عام 2023، شرعت الحكومة الكينية في إعداد خطة للإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين والمجتمعات المضيفة أُطلق عليها اسم خطة شيريكا (Shirika plan)[8] بما يتماشى مع أحكام قانون اللاجئين لعام 2021. وتهدف هذه الخطة إلى ما يلي:

أ) تخفيف الضغط على المجتمعات المضيفة للاجئين في غاريسا وتوركانا والمناطق الحضرية من خلال حشد الدعم المالي والفني والمادي الإضافي بروح تشارك المسؤولية؛

ب) تسهيل الانتقال من مخيمات اللاجئين إلى المستوطنات البشرية المتكاملة والمراكز الاقتصادية المتينة؛

ج) تعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي بين اللاجئين والمجتمع المضيف لتعزيز الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود؛

د) تسهيل انتقال عملية تقديم الخدمات الأساسية إلى اللاجئين من النهج القائم على العمل الإنساني إلى الأنظمة الحكومية.

تتوخى خطة شيريكا ستة مكوّنات رئيسية، ويركّز الأوّل على بناء الأنظمة وتمكين الأطر السياسية. وعلى الرغم من أن مسألة التسجيل المزدوج غير مذكورة صراحةً في الخطة، تندرج ضمن هذا المكوّن الذي يتناول في المقام الأول سيادة القانون والعدالة

مثال عن بطاقة هوية وطنية كينية. حقوق الصورة: وانغي جيتاهي (Wangui Gitahi)

الخلاصة: زيادة الوعي بأمن البيانات ومخاطر التسجيل المزدوج

بحسب تقرير منظمة هاكي نا شيريا (Haki na Sheria) لعام 2021، تشير التقديرات إلى وجود أكثر من 40 ألف ضحية للتسجيل المزدوج. ويحاول قانون اللاجئين لعام 2021 معالجة هذه المشكلة من خلال تجريم التسجيل المزدوج في القسم 41(3).

«يرتكب جريمةً من كان:
مواطنًا كينيًا وتقدّم عن عِلم أو حصل على إقرار أو قبول أو تسجيل بصفة طالب لجوء أو لاجئ في كينيا؛ أو في حال كان لاجئًا وتقدّم عن عِلم للحصول على بطاقة هوية أو جواز سفر كيني...»

ينصّ القانون على أنه على أي شخص مُدان بالتهم المذكورة أعلاه أن يدفع غرامةً تصل إلى 500 ألف شيلينغ كيني أو يُحكَم عليه بالسجن لمدة 3 سنوات أو كليهما. وعلى الرغم من عدم وجود أي بلاغات عن لاجئين أو كينيين متّهمين بموجب هذا القسم، يتبع القانون نهجًا صارمًا للغاية. وبالنظر إلى الظروف الإنسانية التي دفعت معظم الضحايا إلى التسجيل بصفة لاجئين بسبب الجفاف والنقص في التنمية في مقاطعاتهم، قد يزيد القانون من تهميش مجموعةٍ مهمّشة أساسًا.

في الختام، لا شكّ في أن الثورة الرقمية أحدثت ثورةً في إدارة اللاجئين وتخزين البيانات الشخصية، وأتاحت في الوقت عينه الفرص والتحديات في آن. سلّطت هذه المقالة الضوء على التعقيدات المحيطة بالتسجيل المزدوج من وجهة نظر قانونية. ومن الواضح أنه على الرغم من أن التكنولوجيا الرقمية قد حسنّت عملية إدارة اللاجئين، طرحت أيضًا مخاطر على الخصوصية وأمن البيانات وانعدام الجنسية. وفي هذا السياق، من الضروري في المرحلة القادمة تعزيز الوعي العام والثقافة حول الآثار المترتبة عن التسجيل المزدوج ومواطن الضعف في البيانات الشخصية في قواعد البيانات الرقمية. ويجب تمكين كل من اللاجئين وأفراد المجتمع المضيف للتعامل مع المخاطر المحتملة ذات الصلة من أجل بناء مجتمع أكثر اطّلاعًا.

وانغي جيتاهي (Wangui Gitahi)
كبيرة موظفي الحماية، منظمة العفو الدولية (Amnesty International) في كينيا
wangui.gitahi@amnesty.or.ke
linkedin.com/in/wangui-gitahi-817a19152

1. bit.ly/id-leaves-you-without-identity
2. www.unhcr.org/ke/registration
3. bit.ly/biometric-purgatory
4. bit.ly/kenyan-id-card-sense-belonging
5. bit.ly/petition-kenya-repatriating-somalia
6. bit.ly/personal-data-protection-unhcr
7. bit.ly/kenyans-acquire-citizenship
8. bit.ly/kenya-shirika-plan

«*إجاجوت*» لاجئي الروهينغا في عصر العمل الإنساني الرقمي

تأليف م. سنجيب حسين (M Sanjeeb Hossain) وتاسنوفا أحمد (Tasnuva Ahmad) ومحمد عزيز الحق (Mohammad Azizul Hoque) وتين سوي (Tin Swe)

تحدد هذه المقالة الظروف التي أدت إلى عدم أخذ «*إجاجوت*» (وهي كلمة تعني «الموافقة المستنيرة» بلغة الروهينغا) العديد من لاجئي الروهينغا أثناء عملية التحقق المشتركة، مما أدت في نهاية المطاف إلى تسجيل القياسات الحيوية لما يقرب من مليون شخص من الروهينغا.

سعينا في السنوات القليلة الماضية إلى بناء فهمٍ أعمق لمشاركة الروهينغا النازحين قسرًا ممن يعيشون في بنغلاديش في عمليات تسجيل القياسات الحيوية في صميم عملية *تحقق مشتركة* أطلقتها حكومة بنغلاديش والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في عام 2018. وقد جذب هذ الموضوع اهتمامنا بشكلٍ خاص بعد أن ادّعت منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch)[1] في عام 2021 أن حكومة بنغلاديش قد شاركت بيانات القياسات الحيوية التي تم جمعها مع حكومة ميانمار من دون الحصول على الموافقة المستنيرة من جانب لاجئي الروهينغا. وقد شككت المفوضية (UNHCR) بهذا الادعاء بصورةٍ شبه فورية.

من أجل الكشف عما إذا كان قد تم الحصول على الموافقة المستنيرة، نظمّنا سبع مجموعات تركيز سمحت لنا بإجراء حوارات صريحة مع لاجئين من الروهينغا وممثلين عن العديد من المنظمات غير الحكومية المحلية التي تعاونت مع المفوضية (UNHCR) خلال عملية التحقق المشتركة. وتعاونّا أيضًا من خلال شبكة الثقة غير الرسمية[2] التابعة لمركز السلام والعدالة (Centre for Peace and Justice) مع ستة متطوعين من لاجئي الروهينغا ممن أجرو مقابلاتٍ مع مخبرين رئيسيين وهم 12 لاجئًا من الروهينغا تم نسخ شهاداتهم وتحليلها لاحقًا من قِبل مؤلفي هذه المقالة.

خلال تحليل حواراتنا، أدركنا أنه على الرغم من أن الموافقة المستنيرة كمفهوم ضمن سياق حماية البيانات لم تكن مألوفةً بالنسبة إلى العديد من الروهينغا، كانت المبادئ الأساسية لهذا المفهوم موجودةً بالفعل في كلمة «*إجاجوت*» في لغة الروهينغا. هذه هي قصة الظروف التي أدت إلى عدم أخذ حكومة بنغلاديش والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) «*إجاجوت*» العديد من لاجئي الروهينغا خلال عملية التحقق المشتركة التي بدأت في عام 2018 وأدّت في النهاية إلى تسجيل القياسات الحيوية لما يقرب من مليون شخص من الروهينغا بحلول نهاية عام 2023.

دافع تسجيل القياسات الحيوية في الاستجابة إلى لاجئي الروهينغا

بعد النزوح الجماعي للاجئي الروهينغا في آب/أغسطس 2017، بدأت وزارة الداخلية في حكومة بنغلاديش، بمساعدة فنية من المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، عملية تسجيل القياسات الحيوية للاجئي الروهينغا.[3] وعلى الرغم من الانتقادات[4] المتعلقة بالجوانب الاستغلالية لجمع واستخدام بيانات الروهينغا، استمرت عمليات تسجيل القياسات الحيوية بأقصى سرعة خلال الأشهر القليلة التالية.

في خطة الاستجابة المشتركة الأولى (JRP)[5] التي أُطلقت في عام 2018، أعطى الشركاء الرئيسيون الأولوية للحاجة إلى «تنسيق قواعد البيانات القائمة» وإنتاج «قاعدة بيانات موحدة" تضم "معلومات القياسات الحيوية الخاصة بجميع اللاجئين». ووفقًا لهذه الخطة، كان من المفترض أن يساهم تحديد هويات اللاجئين «من خلال التسجيل والتوثيق» في تمكين اللاجئين من «ممارسة حقوقهم»، وتسهيل تقديم المساعدة الموجهة «للأشخاص المحتاجين»،

لاجئ من الروهينغا في أوخيا في بنغلاديش يحمل أسطوانة غاز. تُطلب هوية المقاييس الحيوية للوصول إلى هذه الأسطوانات التي تستخدم للطهي. حقوق الصورة: عبد الله حبيب (Abdullah Habib) (لاجئ من الروهينغا)

و«تحقيق الإنصاف في تقديم المساعدة»، و«ضبط الازدواجية والتلاعب بقوائم المستفيدين»، وأخيرً «تسهيل الحلول».

وقّعت حكومة بنغلاديش والمفوضية (UNHCR) في أوائل عام 2018 مذكرة تفاهم حول مشاركة البيانات. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لا تزال سريةً، أشارت إحدى الإحاطات التشغيلية للمفوضية (UNHCR)[6] إلى أنها حرصت على «ضرورة الحصول على موافقة المفوضية قبل أي استخدام للمعلومات لأغراض أخرى غير المساعدة وتحديد الهوية أو النقل إلى أطراف ثالثة». وأطلقت حكومة بنغلاديش والمفوضية (UNHCR) في حزيران/يونيو 2018 عملية التحقق المشتركة[7] التي أفضت بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2023 إلى حصول 971,904 من الروهينغا على «بطاقات هوية بلاستيكية بحجم بطاقة الائتمان» مقابل إعطاء بيانات قياساتهم الحيوية.

أدركنا في سياق عملنا الميداني أن المجتمع العلمي لم يكن وحده الذي أعرب عن تحفظاته على ما كان إلى حدٍ ما حملةً غير منظمة لتسجيل القياسات الحيوية. فقد عرفنا من المؤلفات السابقة أن مجتمع الروهينغا غير راضٍ لأن بطاقات الهوية لم تعترف بهويته العرقية كروهينغا لأسباب تعذر فهمها.[8] وشعر هؤلاء أن بطاقة الهوية يجب أن تعترف بهوية «الروهينغا» التي لم يتم تهميشهم بسببها فحسب، بل تعرضوا للاضطهاد أيضًا. وفي الاحتجاجات التي تلت ذلك، أعرب الروهينغا عن عدم رضاهم عن انعدام الشفافية المحيط بالعملية

وعدم إشراكهم على الإطلاق في عملية تصميم بطاقة الهوية. فقد خشوا أيضًا من احتمال إقدام المفوضية (UNHCR) وحكومة بنغلاديش على مشاركة بياناتهم[9] مع السلطات في ميانمار «التي يمكن أن تستخدم هذه المعلومات ضدهم».

مع تطوّر حواراتنا مع الأشخاص الذين أجرينا معهم المقابلات، اتضح لنا أن العديد من مجتمع الروهينغا كان لديه شكوك إزاء عملية أخذ بصمات الأصابع ومسح قزحية العين. فتذكر هؤلاء الأشخاص الشعور بالغربة وعدم الإلمام بطرق جمع البيانات الرقمية هذه. وأخبرنا العديد منهم أنه وعلى الرغم من أنه تمت طمأنتهم إلى أنهم سيستفيدون من تسجيل القياسات الحيوية، شعروا بأنهم «أشخاص لا صوت لهم» في عملية غامضة للغاية. إذًا وفي النهاية، ما الذي أدى إلى مشاركة ما يقرب من مليون شخص من الروهينغا في حملة تسجيل القياسات الحيوية بهذه النسبة الهائلة؟

إجاجوت لاجئي الروهينغا على الهامش

زعمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في بيانٍ[10] لها صدر عام 2021 ردًا على منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) أنه قبل أخذ بيانات القياسات الحيوية، تم «إبلاغ كل عائلة لاجئة بالغرض من التسجيل المشترك» وطُلب منها «الموافقة على مشاركة بياناتها مع الشركاء العاملين على الأرض» لتسهيل تلقي المساعدات. وأوضحت أنه تم استخدام عملية التسجيل أيضًا «لإثبات الإقامة السابقة للاجئي الروهينغا في ميانمار وحقهم في العودة»، وتحقيقًا لهذه الغاية «طُلب من اللاجئين بشكلٍ منفصل وصريح» الموافقة على «مشاركة حكومة بنغلاديش بياناتهم مع حكومة ميانمار».

أكّدت المفوضية (UNHCR) أنه تم إطلاق «حملة استشارية وإعلامية واسعة النطاق» من أجل «شرح العملية» و«إبلاغ اللاجئين بأنهم سيتمكنون جميعًا من الوصول إلى الخدمات والاستحقاقات نفسها بصرف النظر عن موافقتهم على مشاركة بياناتهم مع حكومة ميانمار». علاوةً على ذلك، ادعت المفوضية (UNHCR) أنه تم عقد جلسات المشورة الفردية باللغة التي يفهمها لاجئو الروهينغا للتأكد من أنهم «يفهمون تمامًا الغرض من العملية» من خلال «الرد على أسئلتهم ومخاوفهم» وأيضًا لمساعدتهم على «اتخاذ قرار مستنير». ذكرت المفوضية (UNHCR) أيضًا أنه تم التوضيح تمامًا للاجئي الروهينغا أن الموافقة على مشاركة بياناتهم مع الشركاء المحليين لأجل تلقي المساعدة مقابل مشاركة بياناتهم مع ميانمار كانا أمرين غير مرتبطين ببعضهما البعض. وحتى ولو رفضوا مشاركة بياناتهم، «كان سيظل بإمكانهم الحصول على المساعدة والاستحقاقات نفسها كالآخرين». ويعني ذلك أن موافقة كل عائلة من عائلات الروهينغا «تم تأكيدها مرتين على الأقل» وأن التوقيعات التي تؤكد الموافقة «لم يتم الحصول عليها إلا بعد هذا التأكيد المزدوج». ويتمثل جوهر موقف المفوضية (UNHCR) في أنها أخذت الموافقة المستنيرة من لاجئي الروهينغا قبل وأثناء حملة تسجيل القياسات الحيوية.

في حين أن ذكريات الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من مجتمع الروهينغا وممثلي المنظمات غير الحكومية المحلية تتشابه بعض الشيء مع مزاعم المفوضية (UNHCR)، تشكّل أيضًا نقاط انطلاق مهمة في هذا الصدد. فلم يسمع العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من الروهينغا عن الكلمتين الإنجليزيتين «consent» (موافقة) و«informed» (مستنيرة) ولكن عندما أوضحنا لهم ما يعنيه مصطلح «الموافقة المستنيرة»، أشاروا بسرعة إلى أن كلمة «*إجاجوت*» تصف هذا المفهوم بصورةٍ وافية. وأوضح أحد لاجئي الروهينغا هذا المفهوم بصورةٍ مؤثرة قائلًا:

> ***«يؤكد إعطاء «إجاجوت» (Ejajot) أننا نتحلى بـ«مونير إيكا» (mon-er iccha)، وهي الرغبة الذهنية. لنفترض أن شخصًا مجهولًا اقترب مني وسألني عن تفاصيل عائلتي. من المرجح أن أشعر بعدم الارتياح لمشاركة هذه المعلومات معه. فقبل أن أتمكن من مشاركة المعلومات، يجب أولًا أن أكون راضيًا عن هذا الشخص. يجب أن أقبل مشاركة معلوماتي. هذه الـ«إيكا» (iccha)، أي الرغبة، ضرورية. ويجب أن أعطيه موافقتي أو إجاجوت. إن الحصول على إجاجوت أو موافقتي، أمرٌ بالغ الأهمية لأن ذلك يضمن أن الشخص سيتعامل مع معلوماتي بشكلٍ صحيح».***

لم يشعر أي شخص تحدثنا إليه من مجتمع الروهينغا أنه تم الحصول على *إجاجوت* منه. فقد أقرّو جميعهم بتلقي التفسيرات من «*المجهيس*»، أي قادة مجتمعهم، والممثلين المنظمات غير الحكومية المحلية حول الغرض من عملية تسجيل القياسات الحيوية. وأشار البعض إلى أنه قيل لهم إن تسجيل القياسات الحيوية سيسهل تلقي حصص الإعاشة ويسرّع مبادرات إعادة التوطين في المستقبل. لكن زعم الكثيرون أيضًا أن جلسات التوعية المنظمة لم تشرح بشكلٍ كافٍ ما كان ينخرط اللاجئون فيه. فعلى حد تعبير أحد اللاجئين من الروهينغا، وفي وجهة نظر مشابهة لتلك التي أعرب عنها العديد من المشاركين الآخرين في نقاشات مجموعات التركيز:

> ***«بدأت عملية تسجيل [القياسات الحيوية] بعد وقتٍ قصير من وصولنا إلى بنغلاديش. كنّا في حالة صدمة. وكنا نفعل ما يُملى علينا وقمنا بالتسجيل. كانت العملية مستعجلة للغاية.»***

ما يدعو إلى القلق هو أن العديد من الأشخاص الذين قابلناهم من مجتمع الروهينغا زعموا أمورً تؤكد ادعاءاتٍ سابقة بأن ممثلي الحكومة والمفوضية (UNHCR) قالوا بشكلٍ غير رسمي للأشخاص الذين قاوموا في البداية أو رفضوا المشاركة في حملة تسجيل القياسات الحيوية إنهم إذا لم يغيروا رأيهم فلن يتلقوا حصصًا غذائية في المستقبل أو لن يتمكنوا من العمل داخل المخيمات أو العودة إلى ميانمار. بعبارةٍ أخرى، لم يكن لدى لاجئي الروهينغا الخيار الحقيقي برفض المشاركة في عملية تسجيل القياسات الحيوية، بل أُوهموا فحسب بأنه قد تم الحصول على موافقتهم المستنيرة، أو *إجاجوت*.

المشاكل ذات الصلة بمفهوم أخذ الموافقة المستنيرة وممارسته

إن الطريقة التي أطلقت بها حكومة بنغلاديش والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) عملية التحقق المشتركة في عام 2018، ومن ثم جمعت كميات كبيرة من بيانات القياسات الحيوية، فضلًا عن التحليل المقدّم في هذه المقالة الذي يوضح كيف أنه لم يتم أخذ *إجاجوت* لاجئي الروهينغا، تثير جميعها أسئلةً مهمةً حول معنى الموافقة المستنيرة في عصر العمل الإنساني الرقمي

خلال نقاشات مجموعات التركيز والمقابلات مع المخبرين الرئيسيين، غالبًا ما تساءلنا إلى أي مدى كان الأشخاص الذين تمت مقابلتهم من لاجئي الروهينغا قلقين أو منزعجين بالفعل من واقع أنه لم يتم الحصول على *الإجاجوت فعليًا* منهم. وبالاستناد إلى نبرة أصواتهم وتعابير أوجههم، كان الانطباع المتروك لدينا أن لاجئي الروهينغا يفهمون ويُقدّرون مفهوم *إجاجوت*، إلا أنه لم يكن مصدر قلقٍ ملحّ بالنسبة لهم.

وفي هذا السياق، نودّ طرح سؤالٍ قد يعتبره البعض استفزازيًا: هل المعايير التي تتصورها منظمة هيومن رايتس ووتش (Human Rights Watch) للموافقة المستنيرة مرتفعة بشكلٍ غير واقعي؟ فبعد النزوح الجماعي المفاجئ لمئات الآلاف من سكان الروهينغا في عام 2017، إلى أي مدى كان من الممكن لوجستيًا حقًا الحصول على *إجاجوت* فردي من كل لاجئ من الروهينغا قبل تسجيل بيانات القياسات الحيوية؟ كيف يمكن أن يُتوقع من مجتمع تم تهميشه عقدً بعد عقد أن يفهم بسهولة قيمة البيانات وأن يعطي موافقته المستنيرة أو *الإجاجوت*؟ ومن خلال التركيز على غياب *الإجاجوت*، هل نصرف الانتباه عن المسائل الأكثر إلحاحًا المتعلقة بمحنة لاجئي الروهينغا؟ هل *الإجاجوت* أو الموافقة المستنيرة في عصر العمل الإنساني الرقمي مفهوم يُعرض على اللاجئين ويتم التشديد عليه من قبل المستجيبين ذوي النوايا الحسنة لأزمات اللاجئين وأوضاعهم؟ هذه كلّها أسئلة تقضّ مضجعنا. وليس لدينا إجابات مؤكدة عليها.

الخاتمة

سيصادف شهر آب/أغسطس 2024 الذكرى السنوية السابعة لوصول اللاجئين إلى بنغلاديش، ما يتجاوز تعريف المفوضية (UNHCR) للنزوح المطوّل. وتشهد هذه السنوات على قصة بطولية في بنغلاديش، وهي إحدى الدول الأكثر فقرًا في العالم التي تتعاون مع المفوضية (UNHCR) ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بالإضافة إلى مجموعة من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية بهدف إيواء وإنقاذ أكثر من مليون شخص من مجتمع الروهينغا. ولا يزال يسود نظام عالمي شامل للاجئين تشوبه ثقافة رمي المسؤولية

بدلًا من تشاركها. وينتهي المطاف بالبلدان النامية في تحمّل المزيد من المسؤوليات تجاه اللاجئين. وفي ظل هذه الظروف، لا نتردد بالاعتراف بأن البطاقة الذكية التي تستخدم القياسات الحيوية لها فوائد وتمنح العديد من لاجئي الروهينغا الشعور بالهوية. إلا أن ذلك لا يعني أنه يمكننا أن نتجنّب الإقرار بأن الفشل في أخذ *إجاجوت* لاجئي الروهينغا خلال العملية التي أفضت إلى بطاقات الهوية هذه تعكس عمليةً تنازليةً لتسجيل القياسات الحيوية دفعت أفكار واحتياجات المعنيين بها إلى الهامش تمامًا.

فقد رأى كل من حكومة بنغلاديش والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) أنه من المقبول حرمان شعب الروهينغا من أدنى فرصة للمشاركة في تحديد كيفية بدء عملية تسجيل القياسات الحيوية، وماهية البيانات التي ستتم مشاركتها، والجهات التي ستتم مشاركتها معها، والمخاطر الكامنة ذات الصلة بتسجيل القياسات الحيوية، وكيفية التخفيف منها. ولم ترَ حكومة بنغلاديش والمفوضية (UNHCR) أي خطأ في توقيع مذكرة تفاهم بشأن مشاركة بيانات لاجئي الروهينغا، في حين حافظتا على سرية محتويات مذكرة التفاهم هذه بعيدًا عن عيون الأشخاص الذين يُزعم أنها تهدف إلى حمايتهم. وليست هذه الحقائق القاسية بالمفاجأة بالنسبة لنا أو للاجئي الروهينغا الذين قابلناهم. ففي النهاية، وفي ظل الحد الأدنى من «الحق في التمتع بالحقوق»، يبقى الوضع القانوني لشعب الروهينغا غير مستقر.[11] وفي حين بدأت للتو المناقشات حول حماية البيانات ومشاركتها تكتسب زخمًا في بنغلاديش، وفي غياب قانون وطني بشأن هذه المسألة، ليس من المستغرب تجاهل مسألة *إجاجوت* لاجئي الروهينغا عند تسجيل بيانات المقاييس الحيوية الخاصة بهم.[12]

م. سنجيب حسين (M Sanjeeb Hossain)، مدير (البحث)
sanjeeb.hossain@bracu.ac.bd
حساب X: @cpj_bracu @SanjeebHossain

تاسنوفا أحمد (Tasnuva Ahmad)، باحثة مشاركة

محمد عزيز الحق (Mohammad Azizul Hoque)، عضو هيئة التدريس

تين سوي (Tin Swe)، لاجئ من الروهينغا ومتطوع في وحدة دراسات اللاجئين (RSU)

مركز السلام والعدالة (CPJ)
جامعة براك (BRAC University)

1. *bit.ly/un-shared-rohingya-data*
2. *bit.ly/rohingya-refugee-camps-coxsbazar*
3. *bit.ly/un-rohingya-bangladesh-assistance*
4. *bit.ly/data-risks-registering-rohingya*
5. *bit.ly/2018-jrp-rohingya*
6. *bit.ly/bangladesh-update*
7. *bit.ly/verification-rohingya-refugees*
8. *bit.ly/bangladesh-faces-anger-rohingya*
9. *bit.ly/locked-in-locked-out*
10. *bit.ly/refugee-data-collection-bangladesh*
11. *bit.ly/bangladesh-final-country-report*
12. *تم إجراء هذا البحث بدعم من مشروع «عديمي الجنسية في المناطق الحدودية البنغالية: التكنولوجيات والتحديات الجديدة في مجال الهوية وتحديد الهوية» (Stateless in the Bengali Borderlands: New Technologies and Challenges for Identity and Identification) التابع لمعهد بحوث السلام في أوسلو (Peace Research Institute of Oslo) الذي تلقى تمويلًا من مجلس البحوث النرويجي (Research Council of Norway)؛ ومشروع «أزيل» (ASILE) الذي تلقى تمويلًا من برنامج أفق أوروبا لعام 2020 (EU Horizon) للبحث والابتكار بموجب اتفاقية المنحة رقم 870787، ومجموعة الوصول إلى اللجوء الآمن (Asylum Access). نحن ممتنون للمتطوعين الستّ من لاجئي الروهينغا الذين أجروا المقابلات مع المخبرين الرئيسيين، وللأشخاص الذين شاركوا في المقابلات مجهولة الهوية من مجتمع الروهينغا والمنظمات غير الحكومية المحلية، ولتمانا صدّيقة (Tamanna Siddika) لدعمها في الترجمة خلال مناقشات مجموعات التركيز.*

التكنولوجيا الرقمية والاحتجاز وبدائل الاحتجاز

تأليف **كارولينا غوتاردو (Carolina Gottardo) وسيليا فينش (Celia Finch) وهانا كوبر (Hannah Cooper)**

يمكن أن يؤدي استخدام التكنولوجيا في احتجاز المهاجرين وبدائل احتجازهم إلى تقويض حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين، أو أن يتيح حريةً أكبر ويحفظ الكرامة. تستكشف هذه المقالة التعقيدات التي تنطوي عليها هذه المسألة.

شئنا أم أبينا، يتم اليوم استخدام التكنولوجيا الرقمية في مجال حوكمة الهجرة ولن يتغير هذا الواقع. من بوابات خدمة العملاء إلى جمع بيانات القياسات الحيوية، ومن نماذج التنبؤ إلى أدوات التعرف على الوجه، ومن استخدام الخوارزميات لاتخاذ القرارات إلى استخدام التكنولوجيات في إدارة الحدود، تزايد استخدام الحكومات من حول العالم لهذه التقنيات على مدى العقدين الماضيين في إعداد وتصميم أنظمة الهجرة الخاصة بها وكأداة لحوكمة الهجرة.[1] وقد ساهمت جائحة كورونا[2] في تسريع هذا الاتجاه السائد.

إلا أن هذه الأنواع من التكنولوجيات لا يمكن أن تكون محايدةً أبدًا.[3] فما من «حل» فني للتحديات المعقدة ومتعددة الأوجه، وإنّ الجهود التي يبذلها البعض لتصوير التكنولوجيا الرقمية على أنها حل للانحياز البشري ليست إلا ساذجةً في أفضل الأحوال وخطيرةً في أسوَئها. فإنّ توظيف الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية خيارٌ سياسي. إلا أنّ الأشخاص الذين يتخذون القرارات بشأن هذه التكنولوجيات نادرًا ما يختبرون آثارها بأنفسهم. فيجد الأشخاص المتنقلون وكذلك أسرهم ومجتمعاتهم الذين غالبًا ما يكونون في أوضاعٍ ضعيفة أنفسهم عند «الطرف الحاد»[4] من سياسات وممارسات خارجة عن سيطرتهم ولا دور لهم في رسم معالمها.

التكنولوجيا و(بدائل) احتجاز المهاجرين

تم النظر في استخدام التكنولوجيا في احتجاز المهاجرين وبدائل احتجازهم بشكلٍ أقل بالمقارنة مع استخدام التكنولوجيات لإدارة الحدود. إلا أنه هناك العديد من الأمثلة على التكنولوجيات التي يجري اعتمادها في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، يجري الآن اعتماد «السجون الذكية»[5] في سياق احتجاز المهاجرين في مناطق مختلفة من العالم.[6] وفي الوقت نفسه، يتم استخدام أو استكشاف تكنولوجيات تشمل وضع العلامات الإلكترونية والمراقبة والتعرّف على الوجه والصوت من قِبل عددٍ متزايدٍ من الحكومات، وتزعم أن هذه الجهود هي جزء من جهودها الرامية إلى الابتعاد عن اللجوء واسع النطاق إلى احتجاز المهاجرين. وفي حين قد يبدو هذا الأمر وكأنه تقدُّم، تبقى هذه الاتجاهات السائدة موضوع مخاوف جدية بالنسبة إلى الائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (International Detention Coalition) والمنظمات الأخرى التي تدعو إلى وضع حد لاحتجاز المهاجرين.

تقتصر المعلومات المحيطة باستخدام التكنولوجيا في بدائل الاحتجاز وتأثيراتها على الناس إلى حدٍ كبير على بياناتٍ مستخلصة من عددٍ قليل من البلدان الرئيسية (تشمل كندا[7] والمملكة المتحدة[8] والولايات المتحدة الأمريكية[9]). إلا أننا نعلم أنّ عددًا متزايدًا من الحكومات تنظر في استخدام هذه التكنولوجيا، إن لم تكن تستخدمها فعليًا. ففي الاتحاد الأوروبي على سبيل المثال، اعتمد كل من الدنمارك والمجر ولوكسمبورغ والبرتغال استخدام الوسم الإلكتروني في القانون أو اللوائح الإدارية. في الموازاة، ضمّنت تركيا[10] المراقبة الإلكترونية في قائمة بدائل احتجاز المصرّح بها المدرجة في التعديلات على قانون الأجانب والحماية الدولية لعام 2019 (ولكن لم يتم تنفيذها بعد). وفي نهاية عام 2023، أقرّت أستراليا قوانين ستفرض عمليات حظر تجوّل صارمة وأجهزة مراقبة على الكاحل على العشرات من طالبي اللجوء الذين تم إطلاق سراحهم من حجز المهاجرين، وذلك

على ضوء حكمٍ صادر عن المحكمة العليا ويقضي بأن الاحتجاز لأجل غير مسمّى غير قانوني.

أعرب أعضاء الائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC) في جميع أنحاء العالم، العاملين مع المجتمعات والأشخاص المتضررين من الاحتجاز أو المعرضين لخطر الاحتجاز، بشكلٍ متزايد عن مخاوفهم بشأن استخدام هذه التكنولوجيات في مجال احتجاز المهاجرين. فإنّ الأشخاص الذين يواجهون خطر احتجاز المهاجرين معرّضين بشكلٍ خاص لمخاطر إساءة استخدام التكنولوجيا الرقمية، ولديهم قدرة محدودة على المدافعة عن حقوقهم أو الوصول إلى العدالة في حال إساءة استخدام التكنولوجيا.

استجابةً لهذه المخاوف والاتجاهات المتنامية، أطلق الائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC)[11] مسار عمل جديد يركّز بشكلٍ خاص على استخدام التكنولوجيا الرقمية في احتجاز المهاجرين وبدائل احتجازهم. ونسعى حاليًا إلى دراسة الأثر متعدد الأوجه الذي تحمله هذه التكنولوجيات على حياة الأفراد ورفاههم ومستقبلهم لضمان أن تستند جهود المدافعة التي نبذلها إلى تجارب وخبرات أعضاء الائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC)، وبالأخص إلى تجاب وخبرات القادة الذين لديهم خبرة حيّة في الاحتجاز ومنظمي المجتمع. ونطمح من خلال مسار العمل هذا إلى تحديد كيف يمكن أن يؤدي الاستخدام العشوائي للتكنولوجيا إلى إلحاق الضرر بالأشخاص المتنقلين واستكشاف ما إذا كان يمكن أن يساهم في المشاركة الإيجابية والهادفة وكيف. فتوضح هذه المقالة مكوّنات هذا العمل والمواضيع التي نتجت عنه.

الأشكال البديلة للاحتجاز والاحتجاز الفعلي

ركزّت الأبحاث حتى الآن على كيفية استخدام الدول للتكنولوجيا الرقمية لتقييد حريات الأشخاص وتقويض حقوقهم الإنسانية بشكلٍ أكبر وزيادة الرقابة وإنفاذ القانون.[12] وقد أُطلق على هذه الممارسات اسم «الاعتقال التكنولوجي» (techno-carcerality) في سياق برنامج الحكومة الكندية لبدائل احتجاز، ويُمثّل «الانتقال من الأنماط التقليدية للاحتجاز إلى الأنماط الأقل تقليديةً القائمة على التكنولوجيا الإلكترونية والرقمية وتكنولوجيا الهاتف المحمول». وذكر تقرير من برنامج الظهور الإشرافي المكثّف (Intensive Supervision Appearance Programme) في الولايات المتحدة الأمريكية أن مكوّنات الرقابة الإلكترونية الخاصة به تصل إلى «الاحتجاز الرقمي».

يعتبر الائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC) استخدام الوسم الإلكتروني والمراقبة الإلكترونية من *أشكال* الاحتجاز، وليس من بدائله. فإنّ أشكال الاحتجاز البديلة - التي تشمل الحرمان الفعلي من الحرية - هي ببساطة احتجاز باسم آخر. وهناك احتمال أن يتم اختيار مصطلح بدائل احتجاز واستخدامه لإخفاء النوايا الحقيقية خلف هذه المبادرات. أما في ما يتعلق بالوسم الإلكتروني، فينص تقرير حديث للائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC) على ما يلي:

«يحدّ [الوسم الإلكتروني] بشكلٍ كبير، وأحيانًا يسلب تمامًا، الحرية وحرية التنقل، مما يؤدي إلى احتجاز فعلي. وغالبًا ما يُستخدم في سياق القانون الجنائي، وقد ثبت أن له آثارًا سلبية كبيرة على الصحة العقلية والبدنية للأفراد، ويؤدي إلى التمييز والوصم».

على نطاقٍ أوسع، تشكّل أجهزة المراقبة الإلكترونية تهديدًا للحرية الشخصية بسبب الرقابة المشددة وجمع البيانات بشكلٍ عشوائي. كما أنها تحمل دلالات تجريم، سواء بالنسبة للفرد المأمور بارتداء الجهاز أو بالنسبة للمجتمع الذي يرى الجهاز. ونعلم أيضًا من الأبحاث وروايات أعضائنا أن تكنولوجيات التعرّف على الصوت والوجه تتّسم بدقّة مشكوك فيها، وبالأخص للمجتمعات التي تعاني من التمييز العنصري. ويمكن أن تؤدي إلى أخطاء تحمل عواقب وخيمة وغير قابلة للعكس - بما في ذلك الاحتجاز والترحيل وفصل العائلات والأحباء.

هذا وتظهر تطبيقات التقنيات الجديدة بسرعةٍ مُقلقة، مع توافر تحليل محدود للآثار الأخلاقية واللوجستية والاجتماعية والفردية الأوسع نطاقًا. ويجب معالجة الأسئلة المتعلقة بالخصوصية وحقوق الإنسان والكرامة والانحياز، وما إذا كانت الأطر القانونية الحالية تنطبق على القرارات التي يتخذها الذكاء الاصطناعي، من أجل إدارة المخاطر المحتملة في هذا الصدد. وإلى جانب هذه المخاطر، قد يكون هناك أيضًا فرص للمهاجرين لاستخدام التكنولوجيا الرقمية بطريقة

تعود عليهم بالفائدة أو لاستخدام التكنولوجيا الرقمية للنهوض بحقوقهم.

التكنولوجيا كوسيلة لتعزيز المشاركة

لاحظ الائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC) وجود تقارير تفيد بأن استخدام التكنولوجيا الرقمية في بدائل الاحتجاز يمكن أن يعود ببعض الفوائد على الأشخاص المتنقلين. ومن الأمثلة على ذلك الانتقال في المملكة المتحدة[13] من الإبلاغ الحضوري إلى الإبلاغ عبر الهاتف. فقد تمت تجربة هذا النهج في الأساس خلال انتشار جائحة كورونا، ثم تم اعتماده بشكلٍ دائم على ضوء جهود المدافعة المستمرة المبذولة من مجموعات الحملات.[14] فقد أشار الأشخاص المتأثرون للائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC) بأن هذا التحوّل قد ساعد على تخفيف متطلبات الإبلاغ الحضوري التي كانت مرهقة ومكلفة ومعطّلة لسبل عيشهم وتعليمهم. علاوةً على ذلك، غالبًا ما تتسبب الأماكن مثل مراكز الشرطة ومراكز الإبلاغ في زيادة قلق الناس من إعادة احتجازهم. ومن المرجح أن يكون للتفاعل الجسدي المحدود مع مثل هذه الأماكن تأثير إيجابي على الصحة العقلية والرفاه.

بالطبع، وكما ذكرت إحدى المجموعات التي تنفذ الحملات الداعمة لهذا التغيير، «يمكن أن يكون الإبلاغ عبر الهاتف بحد ذاته مرهقًا بالقدر نفسه ما لم يتم تنفيذه بعناية». فمن الضروري تزويد الأشخاص بالوسائل التي تتيح الإبلاغ بهذه الطريقة (مثل الدعم لشراء الهاتف والرصيد)، وألا تترتب عواقب قاسية في حال فاتتهم مكالمة. فخلافًا لذلك، يمكن أن يكون لهذ النوع من الإبلاغ آثار سلبية على الأشخاص. وفي حين يُعتبر استخدام الهواتف شكلًا بدائيًا نسبيًا من أشكال التكنولوجيا، من المهم تجنُّب استخدام أدوات مثل التعرف على الصوت أو الوجه لاعتبارات الموثوقية المذكورة أعلاه.

التجربة الفعلية مع بدائل الاحتجاز القائمة على التكنولوجيا

جاء الحافز الرئيسي للائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC) لإطلاق مسار عمله الجديد المتعلق بالتكنولوجيا واحتجاز المهاجرين وبدائل الاحتجاز من أعضائنا من حول العالم، وبالتحديد من تجارب وخبرات القادة الذين عاشوا تجربةً حيةً في النزوح، ومنظمي المجتمع العاملين على أرض الواقع. ومن خلال مسار العمل هذا، نأمل أن نستكشف الأثر الذي تحمله هذه التكنولوجيا على حياة الناس ورفاههم ومستقبلهم. فمنذ تأسيسه بل ما يقرب من 15 عامًا، دأب الائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC) على المدافعة عن بدائل للاحتجاز تكون قائمةً على الحقوق. والأهم من ذلك أننا نودّ ضمان أن يكون لدى الأشخاص المتنقلين القدرة على التصرف والمشاركة بشكلٍ هادف في أنظمة حوكمة الهجرة وأن يتم صون حقوقهم وكرامتهم.

نأمل أن نفهم ليس فقط كيف يمكن أن تكون التكنولوجيا مضرّةً للأشخاص المتنقلين، بل أيضًا قدرتها على المساهمة في تعزيز المشاركة الإيجابية والكريمة والهادفة، إن وُجدت. وسيساعد ذلك الائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC) على تقييم كيفية بناء الشراكات مع الجهات الأخرى بشكلٍ أفضل من أجل مقاومة أنواع معينة من التكنولوجيات، وأيضًا المجالات التي يمكن فيها للابتكارات أن تُتيح فرصًا أمام الأشخاص الذين يعيشون تجربة الاحتجاز أو المعرضين لخطر الاحتجاز، وذلك من حيث التحسينات في الخدمات، وتوفير المعلومات، والاتصالات، والتنفيذ الأكثر فعاليةً لبدائل الاحتجاز القائمة على المجتمع. وسيشمل ذلك النظر في تأثير التكنولوجيا الرقمية من خلال عدسة متعددة القطاعات وبطريقة مراعية للجندر، وفهم واقع أن هويات الأشخاص المتنوعة والمتقاطعة تعني أن تجاربهم مع هذه التكنولوجيات تختلف اختلافًا كبيرًا.

المساءلة والإجراءات الواجبة

إنّ قضية المساءلة - ومسألة الإجراءات الواجبة المستقلة ولكن ذات الصلة - هي قضيةٌ نأمل استكشافها من خلال برنامج العمل هذا. وحيث تُفرض القيود، بما في ذلك القيود المرتبطة بالتكنولوجيا الرقمية، ينبغي أن تخضع هذه القيود لمراجعة صارمة وأن تشمل الحق في الاستئناف.

عند استخدام التكنولوجيا لتعزيز حرية التنقل لدى الأشخاص وقدرتهم على الوصول إلى المعلومات وكذلك لزيادة قدرتهم على التصرف ودعم تمكينهم، يكون لدى التكنولوجيا إمكانية دعم حقوق الإنسان

والمعايير الرئيسية ذات الصلة وتعزيز الرفاه. إلا أنه عندما يكون الغرض الأساسي من استخدام التكنولوجيا الرقمية هو توسيع نطاق الرقابة والرصد القائم على إنفاذ القانون، تحمل التكنولوجيا أثرًا عكسيًا وتؤدي إلى تقييد الحقوق والحريات. وللأسف، ونظرًا للميل المتزايد لدى العديد من الدول في جميع أنحاء العالم نحو اعتماد أنظمة لحوكمة الهجرة قائمة على التجريم والإكراه والسيطرة والردع، يمكن أن يؤدي الاستخدام المتنامي للتكنولوجيات دون تقييم المخاطر القائم على الحقوق إلى تفاقم الطبيعة التقييدية والضارة وغير الشفافة القائمة لهذه الأنظمة.

الخلاصة والخطوات التالية

في سياق دراستنا للمشهد المعقّد لدور التكنولوجيا في احتجاز المهاجرين وبدائل احتجازهم، يتبيّن أن فرص التغيير الإيجابي واتخاذ القرارات المستنيرة واضحة وملحّة على السواء. ونحن ننظر في إمكانية إجراء المزيد من البحوث التعاونية مع شركاء مثل مركز كالدور (Kaldor) التابع لجامعة نيو ساوث ويلز (University of New South Wales). وستسمح مثل هذه الفرص باستعراض المزيد من المرئيات ودراسات الحالة، مما يضمن وجود قاعدة أدلّة من التوصيات السياسية المبنية على أفضل الممارسات الواعدة. ونأمل من خلال دراسة هذه المسألة أن نتمكن من دعم الحركة المتنامية لضمان ألا يؤدي استخدام التكنولوجيا في مجالات احتجاز المهاجرين وبدائل الاحتجاز إلى المزيد من التجريم والتقويض لحقوق الإنسان ولكرامة مجتمعات المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء.

من الضروري إجراء أبحاث إضافية لتكوين فهمٍ شاملٍ حول تأثير التكنولوجيا الرقمية على حوكمة الهجرة. ومن خلال النظر في تجارب ووجهات نظر الأفراد من مختلف المناطق، يمكننا الحرص على أن تكون مرئياتنا دقيقةً وأن تعكس التقاطعات المتنوعة في الهوية التي ترسم معالم هذه التجارب.

وفي حين أن بناء الأطر والضمانات القانونية الدولية والإقليمية أمرٌ محوري، يبقى التغيير الأكثر جدوى وتأثيرًا غالبًا على المستوى الوطني. وبالتالي فإن إنشاء أطر قانونية وطنية متينة ضروري لحماية حقوق الأشخاص المتأثرين والمعرضين لخطر الاحتجاز، ولضمان المساءلة في اعتماد التكنولوجيا في مجالات احتجاز المهاجرين وبدائل احتجازهم.

في المرحلة القادمة، يمكن تحقيق النتائج الإيجابية المحتملة للتكنولوجيا الرقمية في بدائل الاحتجاز من خلال نهج واعٍ يركّز على الحقوق. ومن خلال إدخال التكنولوجيا إلى أنظمة حوكمة الهجرة في ظل الالتزام الثابت بالعدالة والإنصاف والنُهُج متعددة القطاعات وحماية حقوق الإنسان، يمكننا تمهيد الطريق نحو ممارساتٍ أكثر تعاطفًا وفعالية.

كارولينا غوتاردو (Carolina Gottardo)
المديرة التنفيذية للائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC)
cgottardo@idcoalition.org
حساب X: @idcmonitor
linkedin.com/company/international-detention-coalition/

سيليا فينش (Celia Finch)
المديرة(ة) الإقليمي(ة) للائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC) في آسيا والمحيط الهادئ
cfinch@idcoalition.org

هانا كوبر (Hannah Cooper)
المديرة الإقليمية السابقة للائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC) في أوروبا

يشجّع الائتلاف الدولي المعني بالاحتجاز (IDC) أي شخص مهتم بالتعاون حول مسار العمل هذا على التواصل معنا. فنحن نتطلّع إلى التواصل مع الآخرين بشأن هذه المسألة الملحّة.

1. *bit.ly/technological-testing-grounds*
2. *bit.ly/digitalisation-ai-migration-manage*
3. *bit.ly/automating-decision-making-migration*
4. *bit.ly/artificial-borders*
5. *bit.ly/digitalisation-prisons-finland*
6. *bit.ly/immigration-detention-east-asia*
7. *bit.ly/confinement-canada-atd-program*
8. *bit.ly/home-office-gps-track-migrants*
9. *bit.ly/ice-digital-prisons*
10. *bit.ly/reduce-end-immigration-detention*
11. */www.idcoalition.org*
12. *bit.ly/gps-tagging-migrants-uk*
13. *bit.ly/tele-reporting-immigration-bail*
14. *bit.ly/abolish-reporting-campaign-update*

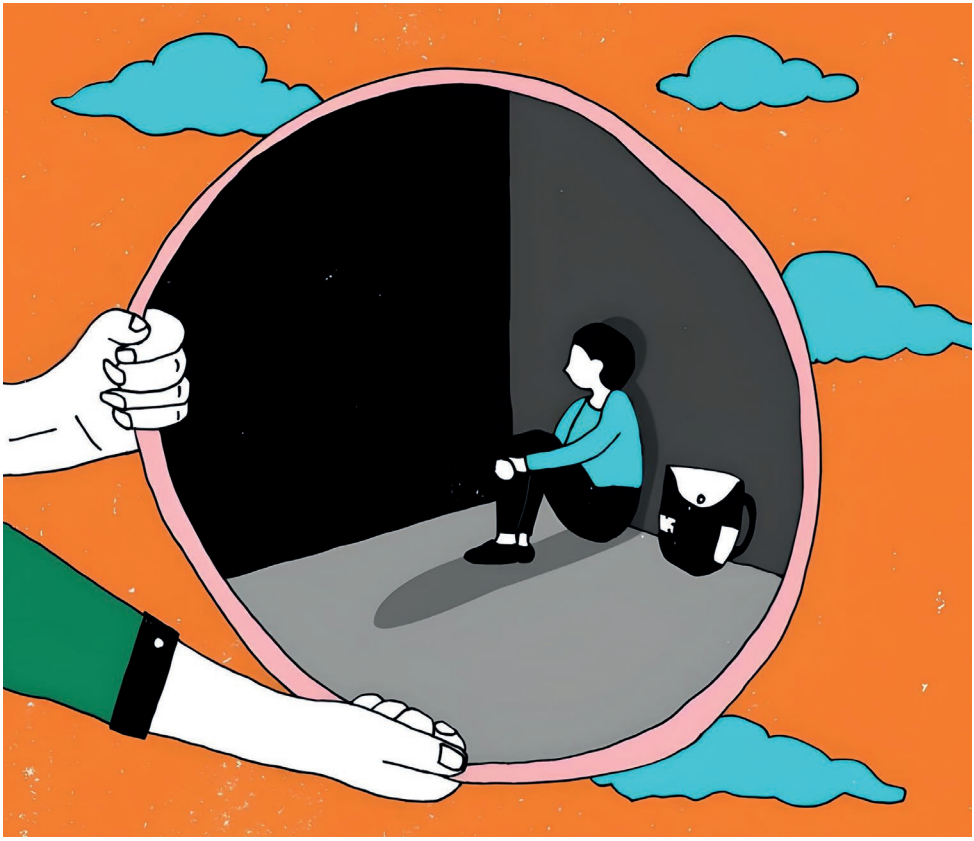

عمل فني من إعداد ناني بوسباساري (Nani Puspasari) للحملة العالمية.
حقوق الصورة: التحالف الدولي للاحتجاز (International Detention Coalition)

الطعن في الأتمتة وقاعدة بيانات نيوتك للتقاضي

تأليف (Francesca Palmiotto) و (Derya Ozkul)

تُعدّ عملية التقاضي المستنيرة أمرًا حيويًا لدعم حقوق المهاجرين الخاضعين لعمليات اتخاذ القرار الآلية. تعرض هذه المقالة قاعدة بيانات نيوتك (NewTech) للتقاضي الجديدة، وهي أداة مخصصة لأي شخص يسعى إلى الطعن في استخدام الأنظمة الآلية في عمليات الهجرة واللجوء.[1]

يُثير استخدام الأدوات الآلية ضمن المجال العام، لتحديد الأفراد وتصنيفهم وتقييمهم، مسائل قانونية مهمة تتعلق بالحقوق الأساسية، ففي السنوات الأخيرة ظهرت تحديات قانونية تتعلق بالأتمتة في القطاع العام بموجب القانون الدولي والوطني لحقوق الإنسان.

تُعالج المحاكم حاليًا أسئلة حرجة مثل كيفية ضمان الامتثال للحقوق الأساسية وما الضمانات التي تتطلبها الأنظمة الآلية عند استخدامها في صنع القرار العام. ويعمل المجتمع المدني على فهم كيفية عمل هذه الأنظمة والطعن في استخدامها. لكن لا تتوفر سوى كمية محدودة من التحاليل المنهجية حول كيفية حدوث هذه النزاعات ومن يشارك في صياغتها وعلى أي أساس تستند.

تُقدم هذه المقالة لمحة عامة عن طرق الطعن المختلفة في هذا المجال، وتعرض أداة جديدة تسمى قاعدة بيانات نيوتك للتقاضي، والتي طورناها كجزء من مشروع الإنصاف الخوارزمي لطالبي اللجوء واللاجئين.[2,3] تُسهل هذه الأداة، التي أُطلقت في مايو 2024، الوصول إلى السوابق القضائية الحالية واستراتيجيات الطعن المرتبطة بها، مما يساعد منظمات المجتمع المدني على إجراء عمليات البحث والتعلم من الآخرين وإيجاد الإلهام لعملهم.

طرق الطعن

تُستخدم الأدوات الآلية بشكل متزايد في اتخاذ القرارات العامة المتعلقة بالهجرة واللجوء، ولكن المعلومات حول توفر هذه الخوارزميات وتفاصيل وعملها ليست متاحة دائمًا للعامة. ويتسبب الافتقار إلى الشفافية هذا بصعوبة بالنسبة للأشخاص المتأثرين بالتكنولوجيات الجديدة في فهم كيفية عملها وكيفية الطعن فيها. وكشف بحثنا أن الأفراد المتأثرين بهذه التكنولوجيات نادرًا ما يكونون قادرين على الطعن فيها. وفي أي حال، استخدمت منظمات المجتمع المدني والناشطون وأعضاء الأحزاب السياسية أساليب مختلفة لفهم هذه التكنولوجيات وتحديها. تشمل هذه الأساليب المطالبة بالشفافية من خلال طلبات الحصول على المعلومات والاستفسارات البرلمانية، وتقديم الشكاوى إلى سلطات حماية البيانات واتخاذ الإجراءات القانونية في المحاكم.

المطالبة بالشفافية من خلال طلبات الحصول على المعلومات

بهدف الحصول على معلومات حول الأنظمة الآلية، قامت منظمات المجتمع المدني، وبالأخص المنظمات غير الحكومية وغير الربحية العاملة في مجال الحقوق الرقمية وتأثير التكنولوجيا على المجتمعات، بتقديم طلبات للحصول على معلومات من حكوماتها. تهدف منظمة فوكس غلَف (FoxGlove)[4] غير الحكومية، التي تتخذ من المملكة المتحدة مقرًا لها، إلى تعزيز الاستخدام العادل للتكنولوجيا وقد دعمت الجهود المبذولة للحصول على معلومات حول التصنيف الآلي الذي تتبعه وزارة الداخلية وأداة تقييم المخاطر المستخدمة لمعالجة طلبات التأشيرات قصيرة الأجل في المملكة المتحدة. وبالمثل عمل مشروع القانون العام (Public Law Project) على الحصول على معلومات حول التصنيف الآلي لدى وزارة الداخلية وأداة تقييم المخاطر لتحديد حالات الزواج الصوري. في كلتا الحالتين، لم تكشف

وزارة الداخلية عن جميع المعلومات وظل الأساس الذي تم تصنيف المتقدمين على أساسه غير واضح. ولكن، وأقله في المثال الأول، ساعدت المعلومات فوكس غلَف في تقديم مراجعة قضائية طعنت في استخدام الخوارزميات بموجب قوانين المساواة في المملكة المتحدة.

في ألمانيا، بذلت جمعية الحقوق المدنية (Gesellschaft für Freiheitsrechte)[5] وهي منظمة غير ربحية لدعم حقوق الإنسان، جهودًا كبيرة للكشف عن تفاصيل استخدام المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين لعملية الاستخراج الآلي لبيانات الهواتف المحمولة. قبل هذه الجهود، كانت المعلومات المتاحة للعامة حول تفاصيل هذه الممارسة محدودة جدًا. وبهدف جمع المعلومات، تعاونت جمعية الحقوق المدنية[6] مع الصحفية وعالمة الكمبيوتر آنا بيسيلي (Anna Biselli) لإجراء أبحاث مكثفة. وأسهمت المعلومات التي تم جمعها من هذا البحث في رفع هذه الممارسة إلى المحاكم الإدارية وتقديم شكوى إلى المفوض الفيدرالي لحماية البيانات.

استخدمت الأحزاب السياسية المعارضة الاستفسارات البرلمانية للحصول على معلومات حول الأدوات الآلية. على سبيل المثال، قام أعضاء حزب اليسار داي لينكي (Die Linke) في ألمانيا، بمحاولات متعددة للحصول على تفاصيل حول الاستخراج الآلي لبيانات الهواتف المحمولة وأدوات التعرف الآلي على اللهجة المستخدمة في إجراءات اللجوء الألمانية. وعلى مستوى الاتحاد الأوروبي، سعى باتريك برايير (Patrick Breyer)، وهو عضو في البرلمان الأوروبي، إلى الحصول على مزيد من المعلومات حول أداة مثيرة للجدل تم تطويرها في سياق مشروع بحثي ممول من الاتحاد الأوروبي يسمى آي بوردر كنترول (iBorderCtrl). يهدف هذا المشروع إلى تطوير أداة تستند إلى الذكاء الاصطناعي يتم استخدامها لكشف الكذب بين الأشخاص المسافرين عند حدود الاتحاد الأوروبي. لكن رفضت الوكالة التنفيذية للبحوث التابعة للمفوضية الأوروبية إتاحة الوصول إلى الوثائق المتعلقة بهذا المشروع على أساس أن الكشف سيقوض حماية المصالح التجارية لاتحاد الشركات المشاركة في تطوير التكنولوجيا للمشروع.

تقديم الشكاوى لدى سلطات حماية البيانات

تُتاح طريقة أخرى للطعن في الأتمتة وهي تقديم الشكاوى إلى سلطات حماية البيانات. تسمح اللائحة العامة لحماية البيانات (General Data Protection Regulation) في الاتحاد الأوروبي بتقديم الشكاوى إلى هيئات حماية البيانات، وهي هيئات مستقلة تتمتع بسلطات محددة. بمجرد تقديم شكوى، يجب على هيئة حماية البيانات التحقيق في الوقائع وتقييم الأسس الموضوعية للقضية وإصدار قرار ملزم قانونًا. في حال تم العثور على مخالفات، يمكن لهيئات حماية البيانات فرض غرامات إدارية وإجراءات تأديبية لتصحيح المخالفة ومنح صاحب البيانات تعويضات عن المخالفات، كما تتمتع بسلطة إيقاف أو حظر تكنولوجيات معينة. على سبيل المثال، وجد المشرف الأوروبي على حماية البيانات[7] في عام 2019، أن مراقبة المكتب الأوروبي لدعم اللجوء (European Asylum Support Office) لطالبي اللجوء واللاجئين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، تجري من دون أساس قانوني وقرر تعليقها مؤقتًا، وخلص إلى أنه يجب أن يمتلك المكتب أساسًا قانونيًا واضحًا لهذه الممارسة في المستقبل وأن يخضع لضمانات مناسبة.

تُعد إجراءات الشكاوى لدى هيئات حماية البيانات مفيدة لأنها أقل رسمية وأقل تعقيدًا وأسرع عمومًا من الإجراءات القضائية، كما أن تقديم شكوى أمام هذه الهيئات هو أقل تكلفة لأنه لا يتطلب التمثيل القانوني. علاوة على ذلك، تتمتع وكالات حماية البيانات بسلطات التحقيق والخبرة اللازمة في قانون حماية البيانات ومسائل تكنولوجيا المعلومات، كما استخدمت منظمات المجتمع المدني هذا المسار الإصلاحي لوقف استخدام التكنولوجيات الجديدة أو الحد منه. على سبيل المثال، قدمت جمعية الحقوق المدنية في ألمانيا شكوى إلى المفوض الفيدرالي لحماية البيانات في مارس 2021. تعلقت الشكوى باستخدام سلطة اللجوء الألمانية للاستخراج الآلي لبيانات الهواتف المحمولة لطالبي اللجوء، بحجة أن تحليل بيانات الهاتف يتجاهل قانون حماية البيانات الأوروبي. إلى جانب هذه الشكوى، نجحت الجمعية أيضًا في اتخاذ إجراءات قانونية في المحاكم الإدارية، كما يظهر في القسم أدناه.

اتخاذ الإجراءات القانونية في المحاكم

طعنت منظمات المجتمع المدني والأفراد أيضًا في شرعية الأدوات الآلية أمام المحاكم، وفي معظم الحالات قُدمت طعون قانونية لأسباب تتعلق بحقوق الإنسان بحجة أن استخدام التكنولوجيات الجديدة لا يتوافق مع الحق في الخصوصية وحماية البيانات وعدم التمييز. هذا وسمح وضع القضايا ضمن إطار قانون حقوق الإنسان للمحاكم بإلغاء بعض الاستخدامات الحكومية للأدوات الآلية أو فرض متطلبات محددة لاستخدامها. ومن الأمثلة على ذلك قضية "مؤشر مخاطر النظام (System Risk Indication)"[8] البارزة في هولندا، حيث تم استخدام هذا النظام لتوصيف الأفراد بناءً على كمية كبيرة من البيانات الشخصية والحساسة التي تم جمعها من الهيئات العامة بهدف الكشف عن الرفاهية المحتملة للفرد والاحتيال الضريبي. جادلت الجهة التي طعنت بهذه الممارسة بأنها تنتهك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وفي فبراير 2020 قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن هذه الممارسة غير قانونية لأنها تنتهك الحق في الخصوصية.

في المملكة المتحدة، أعلنت محكمة العدل العليا[9] أن سياسة الحكومة المتمثلة في البحث عن البيانات ومصادرتها واستخراجها من الهواتف المحمولة للمهاجرين هي غير قانونية بموجب القانون المحلي والمادة 8 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. كما طعنت جمعية الحقوق المدنية أمام المحكمة في ألمانيا في ممارسات مماثلة تتعلق بالحصول على الهواتف المحمولة واستخراج المعلومات منها آليًا في عمليات اللجوء. لكن على عكس المملكة المتحدة، أصبحت هذه الممارسة ممكنة في ألمانيا عندما تم إدخال تعديلات على قانون اللجوء للسماح بتحليل بيانات الهواتف المحمولة للتعرف على هوية طالبي اللجوء ممن ليس لديهم وثائق. لكن من الناحية العملية كان المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين يعمل بما ينتهك مبدأ التناسب الذي يتطلبه الحق في الخصوصية. في عام 2023، قضت المحكمة الإدارية الاتحادية[10] في ألمانيا بأن التقييم المنتظم لبيانات الهواتف المحمولة من قبل المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين أثناء تسجيل طالبي اللجوء من دون النظر في المعلومات والوثائق المتاحة كان إجراءً غير قانوني، وفي هذه القضية لم تُوقف المحكمة استخدام التكنولوجيات ولكنها فرضت متطلبات صارمة لاستخدامها وحددت تداعيات مهمة تتجاوز القضية الفردية.

يتعلق تحدٍ قانوني مهم آخر بفحص دقة الأنظمة الآلية وتحيزاتها، بما في ذلك الحق في عدم التمييز. فاعترض مثلًا لاجئان في كندا على استخدام نظام التعرف على الوجه لافتقاره إلى الدقة وسوء تصنيفه للنساء ذوات البشرة السوداء أو الملونة. في هذا السياق، سمحت المحكمة بطلب إجراء مراجعة قضائية، وبناءً على ذلك طرحت المسألة لإعادة البت فيها من قبل لجنة أُعيد تشكيلها على أساس مختلف ضمن سلطة اللجوء الألمانية، كما سلطت جمعية الحقوق المدنية الضوء على عدم الدقة والأخطاء في الأنظمة الآلية في قضية تحليل بيانات الهواتف المحمولة الألمانية. ووفقًا لإحصاءات[11] الحكومة لعام 2022، لم تكن النتائج الصادرة عن تقارير تحليل بيانات الهواتف المحمولة قابلة للاستخدام في أكثر من نصف الحالات (67.6%) مما حتّم ضرورة إعادة تقييم موثوقية هذه التكنولوجيات في سياق إجراءات اللجوء.

أخيرًا، اشتكى مقدمو الطلبات أيضًا من الافتقار إلى الشفافية، مما قد يضعف الحقوق الإجرائية للأفراد، وفي قضيتين بارزتين معروضتين على محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، طعنت منظمتان من منظمات المجتمع المدني (رابطة حقوق الإنسان (Ligue de Droit Humains) ورابطة التربيع الشبكي (La Quadrature du Net)) في استخدام بيانات الركاب في الرحلات الجوية خارج الاتحاد الأوروبي لغرض منع الإرهاب وكشفه. فقد سمح قانون الاتحاد الأوروبي بتنفيذ تقييمات آلية للمخاطر بهدف تحديد المسافرين الذين يجب أن يخضعوا لتحقيقات إضافية من قبل السلطات. ولكن وفقًا لمقدمي الطعن، لم تكن هذه الممارسة متوافقة مع ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية. وطالبت المحكمة في حكمها بعدد من الضمانات لاستخدام تكنولوجيات تقييم المخاطر من أجل ضمان الامتثال للحق في الخصوصية وحماية البيانات والانتصاف الفعال. على وجه الخصوص، سلطت الضوء على الحاجة إلى أدوات تقنية موثوقة

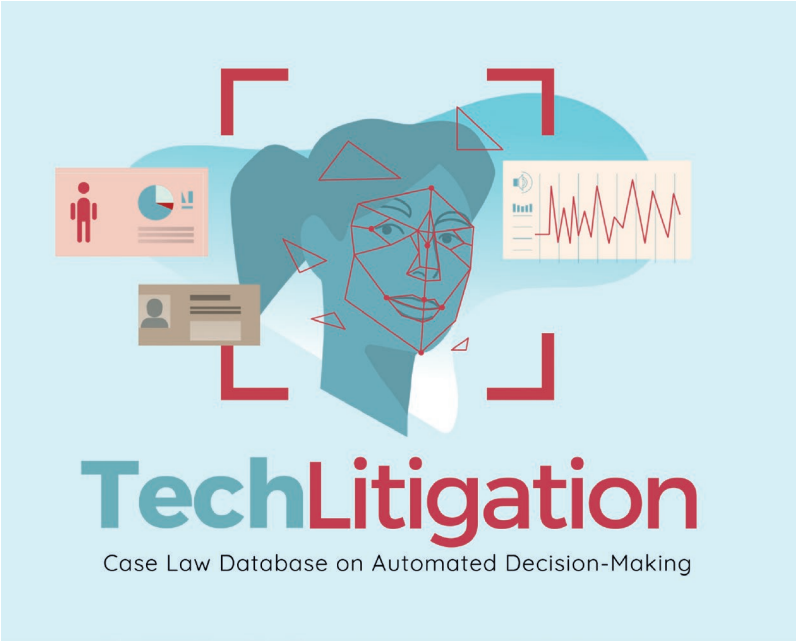

قاعدة بيانات نيوتك للتقاضي هي أول مورد يكون متاحًا مجانًا عبر الإنترنت ومتخصصًا في التقاضي ضد استخدام التكنولوجيات الجديدة في جميع أنحاء العالم. حقوق الصورة: مدرسة هيرتي وبيتشون Hertie School &) (bitteschön

والالتزام بإجراء مراجعة فردية باستخدام وسائل غير آلية وضمان حقوق الشفافية المشتقة للأفراد، مثل الحق في فهم كيفية عمل البرنامج. كما اعتبرت المحكمة أن استخدام خوارزميات التعلم الذاتي لا يتوافق مع الحق في الانتصاف الفعال لأنها لا توفر اليقين الكافي للمُراجع البشري أو الأفراد.

باختصار ومن خلال وضع الطعن ضمن إطار أسس حقوق الإنسان، يمكن للمحاكم وقف الممارسات غير القانونية أو فرض معايير محددة لاستخدام التكنولوجيا أو استخلاص معايير شفافية عالية للأنظمة الآلية، وقد يحقق ذلك أثرًا مفيدًا يتجاوز الحالة الفردية.

قاعدة بيانات نيوتك للتقاضي التابعة لمشروع الإنصاف الخوارزمي لطالبي اللجوء واللاجئين

نظرًا لأن استخدام الأدوات الآلية لا يزال جديدًا نسبيًا، فإن طرق الاعتراض عليها آخذة في الظهور وتتغير ببطء، وقد طورنا قاعدة بيانات نيوتك للتقاضي بهدف تسجيل مجموعة واسعة من طرق الطعن ونتائجها. وتُعدّ قاعدة البيانات هذه أول مورد يكون متاحًا مجانًا عبر الإنترنت ومتخصصًا في التقاضي ضد استخدام التكنولوجيات الجديدة في جميع أنحاء العالم. في الوقت الحالي، تُخزن السوابق القضائية المتعلقة بالاستخدامات المتنازع عليها للتكنولوجيات الجديدة في قواعد بيانات وطنية أحادية، وغالبًا ما لا تترجم إلى اللغة الإنجليزية. تهدف قاعدة بياناتنا إلى التغلب على حواجز الوصول واللغة هذه من خلال توفير واجهة سهلة الاستخدام وعناصر مرئية وأدوات بحث متقدمة. كما تتضمن قاعدة البيانات التفاصيل الرئيسية وملخصًا لجميع القرارات، وتشمل الأحكام أو القرارات أو الآراء الصادرة عن المحاكم الوطنية والدولية وسلطات حماية البيانات ذات النطاق الجغرافي الواسع (بفضل عمل المقررين الوطنيين في جميع أنحاء العالم).

في وقت كتابة هذا التقرير (فبراير 2024)، كانت قاعدة البيانات تتضمن سجلات تابعة لخمسين قضية تقاضي تتعلق بالاستخدامات المتنازع عليها للتكنولوجيات الجديدة في القطاع العام. وتغطي هذه الحالات العديد من مجالات القانون العام مثل التعليم وتطبيق العدالة وإنفاذ القانون وإدارة الهجرة واللجوء والقبول في المكاتب العامة وإنفاذ الضرائب. ومن

بين الحالات المسجلة، تتناول خمس عشرة حالة على وجه التحديد القضايا المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك اللجوء. وتوفر قاعدة البيانات ملخصًا مفصلًا لجميع القرارات باللغة الإنجليزية مصنّفة حسب القطاع والبلد والسلطة. كما يُفهرس كل قرار أو حكم وفقًا لنوع التقنية المتنازع عليها (مثل التعرف على الوجه) والمتطلبات القانونية الناشئة (مثل الشفافية) وملكية الأداة المعنية (الخاصة أو العامة) والحقوق المتأثرة. تُعدّ قاعدة البيانات موردًا قيمًا للباحثين والممارسين وواضعي السياسات الذين يعملون على جميع جوانب التكنولوجيات الجديدة وحقوق الإنسان، وتهدف إلى زيادة الوعي وتوفير الشفافية حول مدى انتشار وتأثير التكنولوجيات الجديدة، وإعلام ودعم عمل الجهات الفاعلة القانونية ومنظمات المجتمع المدني.

الخاتمة

يكشف بحثنا في طرق الطعن الحالية أن معظم الإجراءات قد اتخذتها منظمات المجتمع المدني والناشطين، في حين كانت الإجراءات التي اتخذها الأفراد المتأثرون بالأدوات الآلية محدودة، ويعود ذلك ربما إلى نقص المعرفة والموارد. كما وجد تحليلنا أن الجهات الفاعلة حاولت تحدي الأدوات الآلية من خلال وسائل مختلفة. ونظرًا لانعدام الشفافية، قد تضطر هذه الجهات إلى بدء اعتراضها من خلال البحث عن تفاصيل حول عمل الأدوات المعنية من خلال طلبات الحصول على المعلومات. بمجرد حصولها على ما يكفي من المعلومات والأدلة، يمكنها اتخاذ إجراءات قانونية في المحكمة. بدلًا من ذلك، يمكن أيضًا أن يوفر تقديم الشكاوى إلى وكالات حماية البيانات سبل انتصاف سريعة وسهلة لانتهاكات حماية البيانات. نشجع بقوة أي شخص مهتم بتحدي الاستخدامات الضارة للتكنولوجيات الجديدة على البقاء على اطلاع واتخاذ الإجراءات اللازمة باستخدام قاعدة بيانات نيوتك للتقاضي، حيث توفر هذه الأداة معلومات قيّمة عن الاستراتيجيات القانونية الحالية والسوابق القضائية، ويمكنها أن تساعد الأفراد على حماية حقوقهم من انتهاكات من هم في السلطة.

فرانشيسكا بالميوتو (Francesca Palmiotto)
باحثة ما بعد الدكتوراه، مركز الحقوق الأساسية، مدرسة هيرتي
f.palmiotto@hertie-school.org
حساب X: @FPalmiotto

ديريا أوزكول (Derya Ozkul)
أستاذة مساعدة، قسم علم الاجتماع، جامعة ووريك
derya.ozkul@warwick.ac.uk
حساب X: @DeryaOzkul

1. تم جمع المعلومات المقدمة في هذه المقالة، بما في ذلك البيانات، من قاعدة بيانات نيوتك للتقاضي ضمن مشروع الإنصاف الخوارزمي لطالبي اللجوء واللاجئين (Algorithmic Fairness for Asylum Seekers and Refugees) الذي تموله مؤسسة فولكسفاجن (Volkswagen Foundation).
2. bit.ly/afar-volkswagen
3. في حال الاهتمام بالمشروع، يمكن متابعة العد التنازلي للإطلاق على حساب X: @AFARproject وزيارة موقع مشروع الإنصاف الخوارزمي لطالبي اللجوء واللاجئين للتمكن من الوصول إلى قاعدة البيانات.
4. bit.ly/home-office-racist-algorithm
5. /freiheitsrechte.org/en
6. bit.ly/refugee-phone-search
7. bit.ly/redacted-easo
8. bit.ly/syri-update
9. bit.ly/judgment-ewhc
10. bit.ly/handing-whole-life-over
11. bit.ly/asylum-stats-2022

التنبؤ بالهجرة: التوقعات والقيود والوظائف السياسية

تأليف ستيفن أنجينيندت (Steffen Angenendt) وآن كوش (Anne Koch)

تحظى التحليلات التنبئية الرامية إلى تطوير التوقعات حول الهجرة والنزوح في المستقبل باهتمامٍ متزايدٍ رغم من الفائدة المحدودة التي تطرحها من الناحية العملية حتى الآن. ويعود ذلك إلى واقع أنها تخدم عددًا من الوظائف السياسية تشمل تعزيز تماسُك السياسات وتوليد انطباعٍ من السيطرة.

إنّ الرغبة في توقّع التطورات المستقبلية والاستعداد لها شائعةٌ للغاية في مجال السياسة. وينطبق ذلك بشكلٍ خاص على سياسة اللاجئين والهجرة ألمانيا وأوروبا ككل. فقد عززت الزيادات الأخيرة في تدفّق اللاجئين عبر طريق البلقان والبحر الأبيض المتوسط، والأهم منهما نتيجة الحرب في أوكرانيا، الرغبةَ في الحدّ من المفاجآت في حركات الهجرة المستقبلية. وينعكس الاهتمام الواسع بالنُهُج التنبئية - مع التركيز القوي على المعابر الحدودية غير النظامية والنزوح القسري - في المشهد البحثي الديناميكي وانتشار النُهُج المتنافسة في هذا السياق.

تَعِد أدوات التنبؤ الكمّي بتوجيهٍ أفضل وأمنٍ أكبر في التخطيط، وذلك بفضل اعتمادها على التعلم الآلي والنمذجة القائمة على الوكيل لتوليد توقعاتٍ عالية الجودة بشكلٍ خاص من حيث الدقة والموثوقية. إلا أنه وحتى الآن، لا ترقى فائدتها العملية إلى مستوى الآمال المعلّقة عليها. وبالنظر إلى الفجوة الواضحة بين ما هو متوقّع من التحليلات التنبئية وما قدّمته هذه التحليلات حتى الآن في مجال التنبؤ بالهجرة، لماذا لا تزال الجهود المبذولة لتطوير الأدوات ذات الصلة تجذب الاهتمام السياسي والموارد المالية؟

الوكالات المشارِكة في جهود التنبؤ بالهجرة والأدوات المستخدمة فيها

تبرز بشكلٍ عام ثلاثة مجالات لتطبيق التنبؤات بالنزوح القسري والهجرة غير النظامية، وهي:

1. تعزيز القدرة الوطنية على الاستقبال عند توقُّع ارتفاع أعداد اللاجئين؛
2. تكييف أمن الحدود وإدارتها لمواجهة التحديات المتوقعة؛
3. التخطيط الاستباقي للمساعدات الإنسانية (والتعاون الإنمائي بشكلٍ متزايد) في سياق الهجرة المدفوعة بالأزمات.

في المجالات الثلاثة، يشكّل الاستخدام الكفوء للموارد النادرة تحديًا رئيسيًا.

يشارك عددٌ متزايد من الجهات الفاعلة في النمذجة الكمية لأغراض التنبؤ بالهجرة. ففي أوروبا على سبيل المثال، تميل الجهود المبذولة للتنبؤ بالهجرة إلى الاهتمام باستقبال اللاجئين وأمن الحدود، وتركّز على الأشخاص المتّجهين نحو الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وإنّ الجهتين الفاعلتين الرئيسيتين في هذه المنطقة هما الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (Frontex)، ووكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA)، وكلاهما بصدد تطوير نماذج للتعلم الآلي للتنبؤ بالوافدين الجدد إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بما يتماشى مع اختصاص كل منهما - حيث تركّز الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (Frontex) على المعابر الحدودية غير النظامية، في حين تركّز وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) على عدد طلبات اللجوء.

تبحث مفوضية الاتحاد الأوروبي (EU Commission) في السنوات الأخيرة أيضًا في إمكانية إنشاء أداة للتنبؤ بالهجرة على مستوى الاتحاد الأوروبي. وإلى جانب تمويل مختلف اتحادات البحوث ذات الصلة، قامت أيضًا بتكليف إجراء دراسة جدوى[1] حول أداةٍ

قائمة على الذكاء الاصطناعي للتنبؤ باتجاه وكثافة الهجرة غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي وداخله مع أفق زمني يتراوح بين شهر وثلاثة أشهر. وعلى الرغم أن نتائج هذه الدراسة لم تُترجم بعد إلى خطواتٍ عملية، سيتم اختبار أداة تقتصر على التنبؤ بالهجرة غير النظامية على طريقٍ واحد في إطار مشروعٍ تجريبي.

في هذا السياق، تدلّ عدم القدرة تطبيق أي أداة من هذه الأدوات المتنوعة قيد التطوير على وجود تحديات تقاوم حتى أساليب التعلم الآلي. فيواجه الطموح بتطوير نظام شامل للتنبؤ والإنذار المبكر بالهجرة غير النظامية إلى الاتحاد الأوروبي حدودًا فنيةً من ناحيتين. أولًا، إنّ حتى الأدوات الأكثر تقدمًا القائمة على الذكاء الاصطناعي المتاحة حاليًا لا يمكنها بعد أن ترصد بشكلٍ كافٍ التفاعل المعقّد بين العوامل العديدة التي تؤثر على قرارات الهجرة (وبالأخص عندما يُطلب أن تكون الأداة المعنية قابلةً للتطبيق عالميًا على جميع البلدان وجميع طرق الهجرة إلى أوروبا). وثانيًا، إنّ موثوقية أي توقعات في هذا السياق محدودة نتيجة انعدام اليقين المتأصل في عمليات الهجرة. فقد جاء العديد من حركات الهجرة الأخيرة الأهمّ نحو أوروبا نتيجة أحداثٍ تخريبيةٍ أثّرت على النزوح القسري والهجرة بطرق لا يمكن التنبؤ بها.

بموازاة هذه الجهود على المستوى الأوروبي، يقوم العديد من المنظمات الدولية بتطوير أدوات التنبؤ لتحسين التخطيط الإنساني والإنمائي، وهو مجال التطبيق الثالث. يُعتبر مشروع جيتسون (Project Jetson)[2] التابع للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) الذي تم إطلاقه في عام 2017 للتنبؤ بالنزوح في الصومال أول تطبيق قائم على التعلم الآلي للتنبؤ بالنزوح الداخلي والعابر للحدود. وتم إطلاق مبادرة[3] ثانية بعد أن أدى إغلاق الحدود نتيجة انتشار جائحة كورونا في عام 2020 إلى وقف الهجرة بين فنزويلا والبرازيل. ومن أجل توليد تنبؤات قابلة مجدية حول عدد الوافدين الفنزويليين إلى البرازيل بعد إعادة فتح الحدود وحول حجم الاحتياجات الإنسانية التي ينطوي عليها هذا النزوح، تعاونت المفوضية (UNHCR) مع مبادرة النبض العالمي (Global Pulse) التابعة للأمم المتحدة لإنشاء أداة للتنبؤ قائمة على التعلّم الآلي وأداة محاكاة تفاعلية حول الإسكان والاحتياجات الأخرى في ظل سيناريوهات مختلفة.

ضمن قطاع المنظمات غير الحكومية، يتولى المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) ومنظمة إنقاذ الطفل (Save the Children) طليعة الجهود المبذولة لتسخير إمكانات التحليلات التنبئية لتحسين تقديم المساعدات. وفي هذا السياق، إنّ نموذج التبصّر (Foresight Model)[4] الخاص بالمجلس الدنماركي للاجئين (DRC) هو أداة قائمة على الذكاء الاصطناعي مصمّمة للتنبؤ بالنزوح الداخلي والعابر للحدود المرتبط بالنزاعات، ويغطّي حاليًا ستّة وعشرين دولة مع أفق زمني يتراوح بين سنة وثلاث سنوات. ويتنبأ نموذج العمل الإنساني الاستباقي للنزوح (AHEAD[5]) الخاص بالمجلس الدنماركي للاجئين (DRC) بالنزوح الداخلي في بوركينا فاسو ومالي والنيجر وجنوب السودان والصومال، وينتج تقارير منتظمة لدعم عمليات الجهات الفاعلة الإنسانية. هذا وطوّرت منظمة إنقاذ الطفل (Save the Children) أداةً قائمةً على التعلّم الآلي[6] للتنبؤ بنطاق ومدة النزوح، وقد تم تحسينها باستمرار منذ إدخالها في عام 2018. وتشمل الدروس الأساسية المستفادة من هذه العملية إدراك أن النماذج المحلية الخاصة بالسياق تعود بفائدةٍ أكبر من نموذج عالمي معمّم، وأنه يمكن استكمال بعض البيانات المفقودة باستخدام النمذجة القائمة على الوكيل.

يبدو بشكلٍ عام أن الاستخدام العملي للتنبؤ بالهجرة في السياقات الإنسانية أكثر تقدمًا من الجهود المبذولة للتنبؤ بالوافدين غير الشرعيين إلى الاتحاد الأوروبي. وقد يكون أحد الأسباب أن أهداف التنبؤ محدودة من الناحية المكانية والزمنية بسبب الاحتياجات التشغيلية الملموسة، ولأن منحنى التعلم أكثر وضوحًا مما هو عليه في النُهُج الأكثر تمحورًا حول أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، تميل حركات اللاجئين الناجمة عن الأحداث المفاجئة، مثل الكوارث الطبيعية أو اندلاع النزاع المسلّح، إلى أن تكون أسهل من حيث النمذجة باستخدام التعلم الآلي مقارنةً بحركات الهجرة التي تتأثر بعدد أكبر بكثير من العوامل. إلا أنّ تطوير أدوات التنبؤ الخاصة بالسياق يستغرق وقتًا طويلًا ويتطلب حوالي السنة، بحسب وحدة الابتكار التابعة

للمفوضية (UNHCR). لذلك، قد تكون الأدوات التي تتنبأ بالنزوح مناسبةً بشكلٍ خاص للمراقبة طويلة الأجل للسياقات الهشّة، على سبيل المثال في سياق التعاون الإنمائي.

حتى ولو كانت الفائدة العملية للتنبؤات الكمية للهجرة تختلف اختلافًا كبيرًا من مجال سياسة إلى الآخر، تبرز عقبات مماثلة أمام إدخالها في عمليات صنع القرار السياسي في جميع المجالات وعلى الرغم من الحاجة الماسة إلى المزيد من التخطيط التطلعي على جميع المستويات، تفتقر الإدارات الوطنية إلى الموارد والهياكل اللازمة للاستفادة الكاملة من نتائج أدوات التنبؤ الكمي. ومن بين الأسباب على ذلك النقص في الموظفين والوقت في الوزارات المعنية. ويتمثل سبب آخر في واقع أن انعدام اليقين الحتمي للتنبؤات يقلل من قيمتها بالنسبة للعملية السياسية التي يفضَّل أن تستند إلى حقائق واضحة وبسيطة. وأخيرًا، هناك نقص في العمليات المثبتة لإدخال التنبؤات في عملية اتخاذ القرارات السياسية.

الوظائف السياسية للتنبؤ بالهجرة

إذًا، كيف يمكن استخدام التنبؤات الكمية بالهجرة في العملية السياسية؟ بصرف النظر عن الآمال بتحسين التعاون بين الإدارات، يمكن استخدامها لمنح الوزارات الفردية ميزةً تنافسيةً من خلال المعارف الإضافية المكتسبة من التنبؤات، وإضفاء الشرعية على القرارات المتخذة بالفعل، واستخدام التنبؤات لتعزيز المصالح السياسية والحصول على التمويل.

تحسين التماسك والتعاون الحكوميين

أفاد صنّاع القرار في ألمانيا وعلى المستوى الأوروبي بأن تبادُل البيانات حول النزوح القسري والهجرة بين الجهات الفاعلة المختلفة لا يزال غير منظّم وغير منهجي نسبيًا. ويؤدي عدم انتظام المعلومات المتعلقة بالنزوح القسري والهجرة إلى إعاقة اتخاذ القرارات المشتركة، لا سيما في حالات الأزمات التي لا يتوفر فيها إلا وقت قليل للتنسيق.

يمكن أن يساهم التنبؤ بالهجرة القائم على الذكاء الاصطناعي في بناء نظامٍ لإعداد صورة ظرفية مشتركة تحدّد بوضوح المسؤوليات ويتم القبول بها بصفتها أساسًا لاتخاذ القرارات من قِبل جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، ويمكن أن يُخفف من ضغط الوقت المتأصل في الأزمات من خلال تمكين النقاش وبناء التوافق في وقتٍ مبكر. وينطبق الأمر نفسه على المستوى الأوروبي، حيث يوجد نقصٌ ملحوظ في الهياكل اللازمة لضمّ بيانات الهجرة المتنوعة من البلدان المختلفة. ويمكن أن يؤدي التنبؤ الموثوق بالهجرة إلى تسريع التنسيق بين بلدان الوصول الأول والمفوضية ووكالات الاتحاد الأوروبي في حال حدوث زيادة سريعة في الأعداد على طول طرق الهجرة الفردية.

المعرفة كميزة تنافسية

إلى جانب الهدف المشترك المتمثل في تحسين التوقعات، هناك أيضًا منافسة على التأثير على قرارات اللجوء والهجرة. ويمكن أن يؤدي واقع أن المعرفة الإضافية يمكن أن يمثل ميزةً تنافسيةً كبيرةً إلى عدم التعاون بين الجهات الفاعلة المختلفة التي تسعى إلى التنبؤ بالهجرة. فعلى سبيل المثال، تسعى الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (Frontex) ووكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) إلى الاستفادة من قدراتهما التنبئية لمصلحتهما الخاصة: وفي حين تجمع الوكالة الأوروبية لحرس الحدود والسواحل (Frontex) في المقام الأول المعلومات حول اتجاهات الهجرة غير النظامية وتركز وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء (EUAA) على بناء قدرات الاستقبال لطالبي اللجوء، يستخدم كلاهما توقعاته الخاصة لحشد الدعم للتوسع المؤسسي. وفي نهاية المطاف، غالبًا ما يخدم العمل على تطوير التنبؤات الكمية بالهجرة لأهداف السياسية الخاصة بالمنظمة. ويضع هذا النوع من «العقلية الانعزالية» أيضًا العقبات أمام تطوير أداة للتنبؤ الكمي من قِبل مفوضية الاتحاد الأوروبي.

التواصل السياسي وإضفاء الشرعية على الخيارات السياسية

في مجال الهجرة واللجوء، تنتشر الدعوات إلى الممارسات السياسية الأكثر استنادًا إلى الأدلة والاستثمارات الأكبر في جمع البيانات وتحليلها. وتتمثل الحجة الداعية إلى ذلك في أن طرح الخيارات القائمة على الأدلة لصنّاع القرار من شأنه أن يساعد في إضفاء نظرة موضوعية إلى النقاشات المشحونة عاطفيًا والمستقطبة للغاية في الكثير من الأحيان،

وبالتالي يساعد في مواجهة الخطاب الجماهيري. وفي الوقت نفسه، تؤدي الأرقام والإحصاءات وظائف مهمة تواصلية ومُعزِّزة للشرعية في مجال السياسة. فبدلًا من استكشاف خيارات السياسة المختلفة بصورةٍ حيادية، غالبًا ما يكون الغرض الأساسي منها إضفاء الشرعية على القرارات التي تم اتخاذها بالفعل أو تثبيتها. وتؤدي التنبؤات الكمية وظيفةً أخرى، حيث يمكن أن تولّد الاستثمارات في التنبؤ بالهجرة انطباعًا بالقدرة على التحكّم بمجالٍ سياسي يتّسم بعدم اليقين والصدمات الدورية، وبالتالي تُشير إلى الجهود المبذولة لتحقيق التخطيط الاستباقي. وإذا كانت جهود التنبؤ مدفوعةً في المقام الأول بهذه الاعتبارات، فمن المرجح أن تصل إلى حد جمع البيانات وتحليلها بشكلٍ انتقائي وذاتي إلى حدٍ كبير.

الضغط السياسي والحصول على التمويل

في القطاع الإنساني، تؤدي التنبؤات الكمية للنزوح القسري وظيفةً إضافيةً مهمةً تتمثل في جذب الاهتمام السياسي نحو الأزمات الناشئة وفي حشد التمويل المطلوب. ويذكر كل المجلس الدنماركي للاجئين (DRC) ومنظمة إنقاذ الطفل (Save the Children) التمويل صراحةً باعتباره أحد الدوافع وراء تطوير أدوات التنبؤ، بينما يحاولان في الوقت نفسه تجنّب إدامة سردية التهديدات المتزايدة للدول الغنية الناتجة عن تحركات اللاجئين واسعة النطاق مما يسمّى بالجنوب العالمي. ويمكن أيضًا للتنبؤ بالهجرة أن يساعد الجهات الفاعلة الحكومية في تخصيص التمويل والموارد. فإنّ استثمار التمويل قبل اندلاع الأزمة أكثر كفاءةً بكثير من الإغاثة الطارئة بعد وقوع الحدث. وهو أمر تم الاعتراف به منذ فترةٍ طويلة في مجال المساعدات الإنسانية، وسيضمن استخدامًا أكبر لأدوات التمويل القائمة على التنبؤات. ويشكّل تحقيق فعاليةٍ أكبر في توظيف الأموال حجةً مهمةً في ظل التنافس على الموارد العامة.

أخيرًا، يؤكد العاملون في مجال المساعدات الإنسانية أيضًا على أن التنبؤات الموثوقة بتحركات اللاجئين يمكن أن تشجّع الجهات المانحة على تخصيص المزيد من التمويل للمساعدات غير المقيّد أو «المخصص لغرض معيّن»، مما يتيح حريةً أكبر لمنظمات الإغاثة في الاستجابة للاحتياجات على أرض الواقع.

الخاتمة

تؤكد الوظائف السياسية التي يؤديها التنبؤ الكمي بالهجرة والموضحة في هذه المقالة وجود دوافع متنوعة، ومتناقضة في بعض الأحيان، تحفّز الاهتمام بالتنبؤ بالهجرة والنزوح، وبالتالي تستكمل تطبيقاته العملية الرامية إلى تكييف قدرات الاستقبال وتعديل آليات حماية الحدود وتحسين التخطيط للمساعدات الإنسانية والمشاريع التي تستهدف التنمية وتنفيذها. وفي حين يوجّه التركيز على بناء المعرفة الجهات الفاعلة نحو التنسيق والاستفادة من أوجه التآزر، تتسبب الرغبة في اكتساب ميزةٍ تنافسيةٍ وإضفاء الشرعية على السياسات الحالية في الابتعاد عن هذه الأهداف والميل إلى العمل من أجل تحقيق الأهداف الفردية.

لا يكتمل النقاش حول إمكانات وهفوات أدوات التنبؤ الجديدة من دون تناوُل الآثار السلبية المحتملة لهذه التطورات التقنية الجديدة على المهاجرين واللاجئين. وفي حين أن أدوات التنبؤ المبنية على التعلّم الآلي تجمع عادةً البيانات القائمة على المجموعات بدلًا من البيانات الفردية، لا تزال هذه العملية تنطوي على مخاطر ملحوظة على حقوق الإنسان. ففي سياق النقاش المحموم والآراء المستقطبة حول النزوح القسري والهجرة، يتبين أن التنبؤات الكمية سياسية بطبيعتها وتنطوي على خطر استخدامها لتوليد سيناريوهات التهديد وتأجيج المخاوف. وقد يؤدي ذلك بدوره إلى إغلاق المعابر الحدودية أمام طالبي اللجوء، أو إلى زيادة الهجمات العنصرية ضد جنسيات أو أعراق معينة. بالإضافة إلى ذلك، يغيب الوضوح حول حقوق النازحين واللاجئين ذات الصلة بمنع استخدام بياناتهم في مجموعات التدريب لنمذجة الهجرة أو بإمكانية حصولهم على تعويض في حال تعرضوا لضرر غير مقصود من جراء استخدام نماذج التنبؤ أو في حال إساءة استخدام بياناتهم لأغراضٍ أخرى.

يمكن أن يعود التنبؤ بالهجرة بآثارٍ إيجابية (مثل تحسين التخطيط للمساعدات الإنسانية) أو سلبية (مثل إعادة توجيه الأموال الإنسانية نحو أمن الحدود) على النازحين قسرًا. ويعني ذلك أنه حتى إذا تحسّنت الأدوات التنبئية تدريجيًا، سيبقى النزوح القسري والهجرة مجالين يستوجبان اتخاذ قرارات سياسية صعبة والدفاع

لاجئون من أوكرانيا يتوجهون إلى مركز نقل بعد وصولهم إلى مولدوفا.
حقوق الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)/أندرو ماكونيل (Andrew McConnell)

عنها. وعند استخدام التنبؤات الكمية بالهجرة في الممارسة العملية، يجب مراعاة المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص المعنيون بشكلٍ مباشر ومعالجتها. فمن ناحية، يجب الحرص على عدم استخدام التنبؤات كأداة سياسية أو لتصوير الهجرة على أنها خطر أمني في المقام الأول. ومن ناحيةٍ أخرى، يجب أن تغطي حماية البيانات كلًا من بيانات المجموعات والبيانات الشخصية. وفي مجال المساعدات الإنسانية والتعاون الإنمائي، يجب تطوير مبادئ مسؤولة لحركة البيانات وتكييفها لمواكبة التقدم التكنولوجي المحقق في مجال النماذج التنبئية.

ستيفن أنجينيندت (Steffen Angenendt)
شريك في مجموعة خبراء الهجرة (Migration Experts Group)
angenendt@migrationexperts.ch

آن كوش (Anne Koch)
زميلة في المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية (Stiftung Wissenschaft und Politik)
anne.koch@swp-berlin.org

1. *bit.ly/forecasting-early-warning-ai*
2. *https://jetson.unhcr.org/*
3. *bit.ly/predicting-unpredictable-scenarios*
4. *bit.ly/foresight-displacement-forecasts*
5. *bit.ly/predictive-analysis-ahead*
6. *bit.ly/predictive-displacement*

ابقَ على اطّلاعٍ دائمٍ على نشرة الهجرة القسرية

لتلقي التحديثات حول نشرة الهجرة القسرية، بما في ذلك الأعداد الصادرة حديثًا والدعوات لتقديم المقالات، يرجى الاشتراك في قائمتنا البريدية: **www.fmreview.org/ar/fmr-alerts/**.

تابعونا على وسائل التواصل الاجتماعي

FMReview@

linkedin.com/company/forced-migration-review

facebook.com/FMReview

fmreview.bsky.social@

برامج نشرة الهجرة القسرية

تُعطي نشرة الهجرة القسرية الأولوية للشمولية وتحقيق الأثر.

يضع **برنامج الشمولية (Inclusion Programme)** الخاص بنا نشرة الهجرة القسرية في متناول المؤلفات والمؤلفين والقارئات والقرّاء في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك الدعم التحريري والتوجيه والوضوح اللغوي في جميع مراحل دورة النشر.

يضمن **برنامج الأثر (Impact Program)** الخاص بنا وصول نشرة الهجرة القسرية إلى صانعي القرار في جميع مجالات الاستجابة للنزوح القسري في جميع أنحاء العالم. ويشمل ذلك التواصل متعدد الصيغ، واختبار الجمهور، وتحسين إمكانية الوصول، ومراقبة الأثر المحقق.

فنانون من تسع دول رسموا لوحة جدارية في صوفيا في بلغاريا بالتعاون مع أطفال لاجئين. حقوق الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)/ دوبرين كاشافيلوف (Dobrin Kashavelov)

شارك في عملنا

قدّم الدعم لنشرة الهجرة القسرية

في نشرة الهجرة القسرية، نؤمن بأنه يجب أن يكون للنازحين قسرًا صوت محوري في الاستجابة للنزوح - ويجب أن تعكس سياسات وبرامج الاستجابة للنزوح الأدلة المستخلصة من الأبحاث والممارسة والتجربة الحية.

تعتمد نشرة الهجرة القسرية على الدعم السخي من الجهات المانحة التي تشاركنا معتقداتنا هذه. ونعمل معًا على توليد الفرص للأشخاص النازحين قسرًا وحلفائهم لمشاركة الدروس المستفادة والانخراط في حوارٍ يصل إلى صانعي القرار في جميع مجالات الاستجابة للنزوح.

ندعوكم للنظر في إمكانية التبرع عبر **tinyurl.com/FMRdonate**.
(لترتيب المساهمات المؤسسية، يرجى التواصل معنا على **fmr@qeh.ox.ac.uk**.)

اكتب في نشرة الهجرة القسرية

تطلق نشرة الهجرة القسرية دعوةً لتقديم اقتراحات المقالات قبل 8 أشهر تقريبًا من كل عدد قادم:
www.fmreview.org/ar/#forthcoming-issues

ليس من الضروري امتلاك أي مؤهلات محددة للكتابة. لذا ندعوكم إلى الاستناد إلى تجاربكم الخاصة - سواء في البحث أو الممارسة أو تجربة النزوح الفعلية. إذا كان موضوعك يناسب الدعوة، يرجى إرسال اقتراح يتبع إرشاداتنا كما هو مفصّل في ما يلي:
www.fmreview.org/ar/write-for-us/

يسعدنا تلقي كل من المقترحات والمقالات الكاملة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

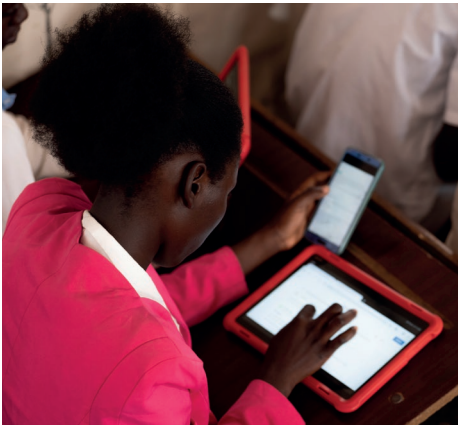

موزمبيق. بدعم من التعليم الرقمي: طالبة اللجوء إزيري تدرس بجدّ لتصبح طبيبة. حقوق الصورة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)/لارا بومرز (Lara Bommers)

الطرق الأخرى للمساهمة

ما كان تنفيذ برنامجَي الشمولية والأثر التابعين لنشرة الهجرة القسرية ليكون ممكنًا لولا مساعدة المتطوعين المتفانين:

- يقدم مرشدونا الدعم في الكتابة للمؤلفين الجدد الذين عاشوا تجربة النزوح القسري.
- يضمن مترجمونا وضوح محتوى نشرة الهجرة القسرية ودقّته.
- يقدّم مستشارونا الخبراء في مجالات النزوح القسري والقضايا ذات الصلة نظرةً متعمّقةً ونصائح حول الاتجاه الاستراتيجي والمحتوى التحريري لنشرة الهجرة القسرية.

انضموا إلينا أو تعرفوا على المزيد على **www.fmreview.org/ar/support-fmr/**

إنّ مجلة نشرة الهجرة القسرية الرئيسية المجانية متاحة للجمهور العالمي باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية بإصدارها المطبوع والإلكتروني. كما يتوفر المحتوى الصوتي/المرئي ذو الصلة عبر الإنترنت.

يرجى زيارة موقع **www.fmreview.org/ar/** للاشتراك في رسائل البريد الإلكتروني، وطلب النسخ المطبوعة، وتصفُّح أرشيف المحتوى الخاص بنا، وتقديم المقترحات للأعداد القادمة.

تُوفر مبادرة التضامن من أجل اللاجئين (Solidarity Initiative for Refugees) التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنساء في مخيم كاكوما للاجئين في كينيا. حقوق الصورة: المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/تشاريتي نوزومي (Charity Nzomo)

www.fmreview.org/ar/digital-disruption

Refugee Studies Centre

UNIVERSITY OF OXFORD